الرئيس العليمي: الوديعة دفعة قوية للاقتصاد ولاستقرار العملة

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

مـارس 2023

العدد (158)

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد- تصدر عن ديوان وزارة المالية الماصمة المؤقتة عدن
A Quarterly Magazine Concerned with Finance & Economics- Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

1.2 مليـــار دولار دعـــم لليمـــن خـــلال 2023

مجلس الوزراء وآل جابر يشيدون بجهود وزارة المالية لرفع الإيرادات

$1,000,000,000

وديعة سعودية لدى المركزي اليمني

تنظيم هاكاثون إدارة المالية العامة بدعم دولي

دراســـات:

- تحريك الدولار الجمركي وزيادة الموارد المالية
- معالجات لوقف التهرب الضريبي والديون الخارجية

تقرير الخبراء الدوليين:

الحوثيون يخرقون العقوبات المالية ويبنون أرصدة غير مشروعة

لمتابعة أخبار وإصدارات وزارة المالية

زُر موقعنا الرسمي

mof-yemen.net

تتكشف يوما بعد اخر للعالم حقيقة السرطان الحوثي المدمر الذي اجتاح بلادنا ويواصل بكل عنفوان تدميرها، قتلا وقصفا والغاما، ولم يكتفي بذلك بل انتهج سياسات فكرية واقتصادية مدمرة ستعاني البلد من تبعاتها لعقود طويلة قادمة.

السرطان الحوثي

كتب/ رئيس التحرير

الميليشيات المدعومة من إيران، والتي ارتضت أن تكون أداة قذرة لتنفيذ مشروعها، لم تكتفي بجرائمها ضد الانسانية بل وسعتها مؤخرا لتطال القدرات الاقتصادية للبلد والتي توفر مرتبات وخدمات تعين ابناء الشعب اليمني في المناطق المحررة على الحياة، حيث سبق أن اعاقت الميليشيات، الحكومة الشرعية من دفع مرتبات بعض القطاعات في المناطق غير المحررة، بسبب قرارها منع تداول العملة المطبوعة من قبل البنك المركزي اليمني في مقره الرئيس بالعاصمة المؤقته عدن، وتعيق حاليا مستميتة تسليم المرتبات بهدف إضافة قرابة 150 الفا من ميليشياتها

> إرتفاع حجم الواردات النفطية إلى ميناء الحديدة نتجت عنه عائدات ضريبية للحوثي بلغت 271.935 مليار ريال مابين أبريل - نوفمبر 2022

خارج كشوفات موظفي الدولة لعام 2014 التي وافقت الحكومة الشرعية على دفع مرتباتهم.

ولعل تقرير لجنة العقوبات الدولية التي تضم خبراء تابعين لمجلس الامن الدولي الصادر مؤخرا والذي اتسم بلهجة شاجبة وبقوه لممارسات ميليشيات الحوثي المدمرة وتحميلها المسؤولية الكاملة عن الاوضاع الراهنة، يؤكد عدم عبء هذه المليشيات الطارئة بحياة اليمنيين وتوجهها فقط لبناء ارصدتها المالية بطرق غير مشروعة من عائدات المشتقات النفطية والواردات والجبايات التي تفننت في حشدها وتبتكر لها طرقا جديدة كل يوم لجلد المواطن المغلوب على أمره.

وبحسب تقرير الخبراء الدوليين فإن ارتفاع حجم الواردات النفطية إلى ميناء الحديدة نتجت عنه عائدات ضريبية للحوثي بلغت 271.935 مليار ريال يمني مابين أبريل- نوفمبر 2022.

ولكن الحوثي لم يستخدم هذه العائدات وغيرها للسنوات السابقة في دفع مرتبات الموظفين الحكوميين، خارقاً بذلك بنود اتفاقية استوكهولم..

ورغم ذلك تستمر الملشيا في التحصيل غير المشروع للرسوم، من خلال شبكتهم من التجار، كما يذهبون إلى حد خلق نقص مصطنع أحيانا في ندرة إمدادات الوقود، من أجل خلق فرص للتجار التابعين لهم لبيع الوقود في السوق السوداء والحصول على أسعار ورسوم غير مشروعة.

ختاماً.. لقد بلغ السيل الزبى كما يقال، واختبرت هذه المليشيات صبر اليمنيين طويلا، لكن لحظة الخلاص باتت وشيكة.

أليس الصبح بقريب؟...

المالية
Al-Maliah
mof-yemen.net

العـــدد (158) مارس 2023
مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد
تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن
A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics
Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

هيئة التحريـر
فاروق عبدالسلام
معاذ عبدالواحد محمد الصبري

المستشار القانوني
د. خالد العسلي

الطباعة الالكترونية
أحلام عبدالواحد

العلاقات العامة
راسخ بامسلم

ترجمـة
ياسر عبدالغني

رئيس التحرير
وائل شائف ثابت
Chif-in- Editor
Wail Shaif Thabet

التصميم والإخراج
Design & Lay-Out
سلطان عبدالحميد الصالحي
Sultan A. Al-Salhi

التسويـق
علي منتصر
+967 777856997

+967 771679214

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

كتابـات- دراسات

أبو بكر الشارحي 13

معاذ الصبري 28

شاكر الشعبي 17

يوسف سعيد 59

هشام السامعي 53

خالد الحوثري 50

أحمد التميمي 54

واشنطن تشدد على وقف اعتداءات الحوثيين على الموانئ والتجارة الدولية

بحث دعم الإصلاحات ومواجهة تحديات الحرب

الحوثيون يستمرون في خرق العقوبات وبناء أرصدة مالية غير مشروعة

سفراء الاتحاد الأوروبي يؤكدون مواصلة دعم المالية

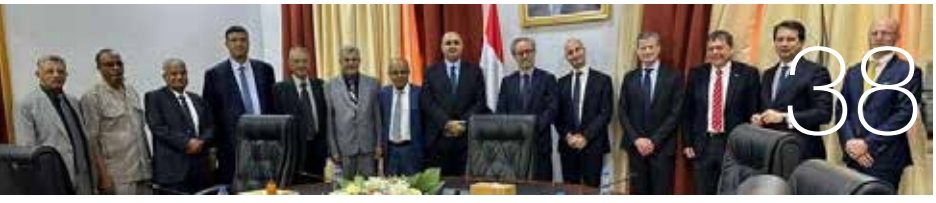

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

تتقدم قيادة وموظفي وزارة المالية الديوان العام في العاصمة المؤقتة عدن والمصالح التابعة لها
وفروعها في المحافظات

بأسمى آيات التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد

رئيس مجلس الوزراء

وكافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه..

سائلين المولى تعالى أن يتقبل من الجميع الصيام والقيام وصالح الأعمال،
وأن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

عنهم: **معالي الأستاذ/ سالم صالح بن بريك**

وزير المالية

المجلس الاقتصادي الأعلى يقر حزمة إجراءات للتعامل مع المستجدات الرّاهنة في الجوانب الاقتصادية والمالية

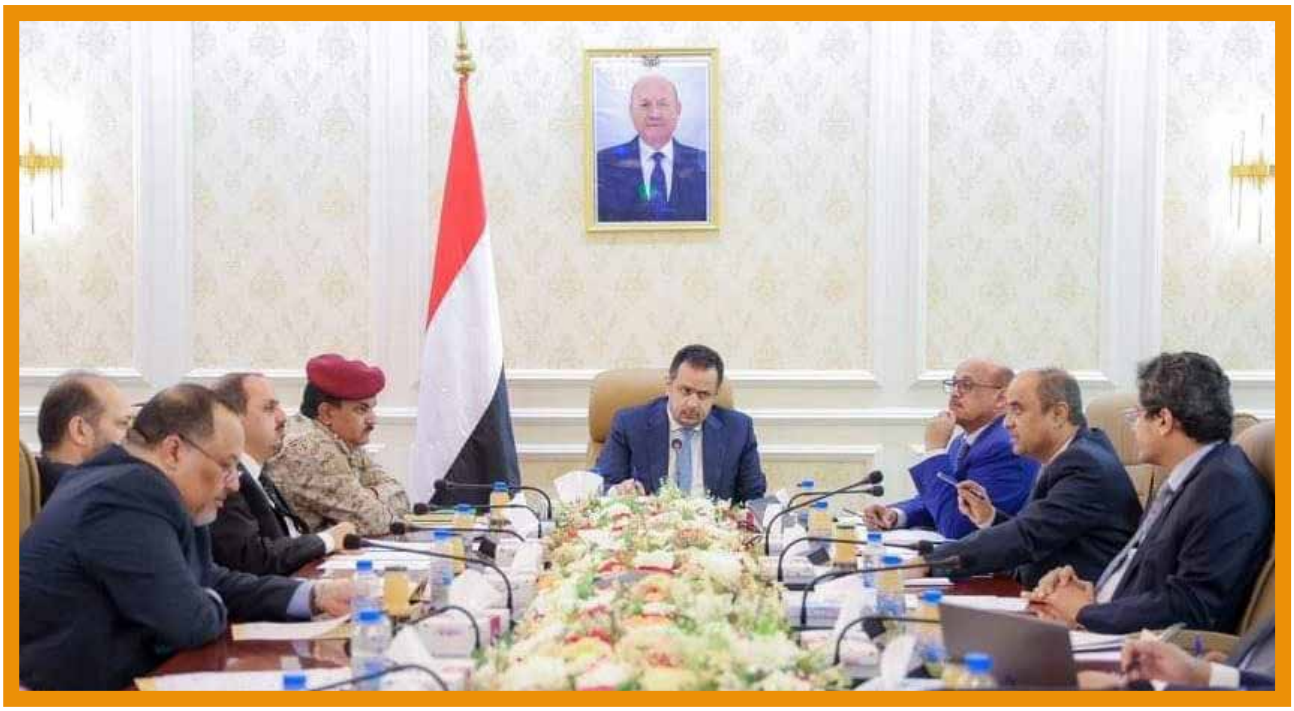

أقر المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة رئيس الوزراء رئيس المجلس الدكتور معين عبدالملك، حزمة من الإجراءات للتعامل مع المستجدات الراهنة في الجوانب الاقتصادية والمالية، للحفاظ على الاستقرار النسبي لصرف العملة الوطنية والمستوى العام للأسعار، بما يحافظ على الوضع المعيشي للمواطنين وتخفيف معاناتهم.

واستعرض المجلس الاقتصادي الأعلى، في اجتماعه الذي انعقد في العاصمة المؤقتة عدن، المقترحات المقدمة من وزير المالية سالم بن بريك ومحافظ البنك المركزي اليمني، احمد غالب، والمتصلة باتخاذ إجراءات لترشيد الانفاق ورفع الإيرادات بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة، والتعامل مع تداعيات الهجمات الإرهابية الحوثية في استهداف موانئ تصدير النفط الخام، على الاوضاع الانسانية، وامدادات الطاقة، وحرية الملاحة الدولية.

واعتمد المجلس، عدد من السياسات الخاصة باتجاه تعزيز الإيرادات وتنويعها وتوسيع اوعيتها وضمان وصولها إلى الحساب الحكومي العام، وضبط وترشيد النفقات بحيث تقتصر على الانفاق الحتمي والضروري، وبما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

ووجه الوزارات والجهات المختصة بتطبيق كلا فيما يخصها في السياسات المتخذة والمعتمدة والرفع إلى المجلس الاقتصادي بنتائج ذلك أولا بأول.

وناقش المجلس الاقتصادي الأعلى، توجيهات وقرارات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية ضمن مسار الإصلاحات، إضافة إلى تفعيل الدعم المقدم من الاشقاء في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وترتيبها بحسب الاحتياجات والاولويات، والتنسيق الجاري مع شركاء اليمن في التنمية من الاشقاء والأصدقاء لتقديم مزيد من الدعم خلال الفترة القادمة.

وأكد رئيس الوزراء في الاجتماع على الاستمرار في تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحفاظ على قيمة العملة الوطنية وتعزيز موارد الدولة عبر الاستيراد المدروس وضبط وترشيد الانفاق العام، لافتا إلى ان ذلك يتزامن مع خطوات أخرى ومهمة في تصحيح مسار الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها تجفيف منابع الفساد واتخاذ إجراءات فيما يخص ترشيد الانفاق وتحسين الإيرادات، وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة.

شارك في الاجتماع رئيس الفريق الاقتصادي، حسام الشرجبي.

> **رئيس الوزراء يؤكد على الاستمرار في تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحفاظ على قيمة العملة الوطنية وتعزيز موارد الدولة عبر الاستيراد المدروس وضبط وترشيد الانفاق العام**

رئيس الوزراء ومدير عام الصندوق العربي يناقشان تسريع اطلاق التعهدات

ناقش رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، على هامش مشاركته في القمة العالمية للحكومات بدبي، مع المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبدالرحمن الحميدي، تسريع اطلاق تعهدات الدعم المعلن عنها عبر الصندوق، لدعم الاقتصاد اليمني.

وتطرق اللقاء إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة استجابة للتحديات الاقتصادية المستجدة، وفي اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الموقع عليه مع صندوق النقد العربي، إضافة إلى آفاق التعاون المستقبلية.

واستمع الدكتور معين عبدالملك، من مدير عام الصندوق العربي إلى شرح حول البرامج التي ينفذها الصندوق في اليمن، ومدى الاستفادة منها خلال الفترة الماضية.

وأشاد رئيس الوزراء، بحرص الصندوق على تعزيز قدرات المؤسسات المالية الوطنية وحضور ملف اليمن كاولوية على المستوى الإقليمي والدولي.. مؤكدا ان التطورات الأخيرة تستدعي تدخلات وعمل استثنائي يرتقي إلى مصاف التحديات ويساند جهود الحكومة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني وتخفيف المعاناة الإنسانية.

وزير المالية يبحث تعزيز الشراكة مع الجانب الهولندي

سالم بن بريك
وزير المالية

بيتر ديرك هوف
السفير الهولندي

بحث وزير المالية سالم بن بريك، مع السفير الهولندي لدى اليمن بيتر ديرك هوف، عبر تقنية الاتصال المرئي، استمرار التنسيق والشراكة بين الجانبين في مختلف المجالات وسبل تعزيزها وتطويرها.

وتطرق الوزير بن بريك، إلى المستجدات الاقتصادية على الساحة الوطنية، والجهود التي تقوم بها الحكومة لتحسين الأوضاع على مختلف المستويات والتحديات التي تواجهها.

وأشار وزير المالية، إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على هجمات مليشيات الحوثي الإرهابية على الموانئ والمنشآت المدنية والاقتصادية، داعيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ مواقف حازمة ورادعة تجاه المليشيات الحوثية الإرهابية لوقف الاعتداءات على المنشآت الاقتصادية والحيوية.

وأكد بن بريك، أهمية تضافر الجهود الدولية لدعم الحكومة اليمنية لمواجهة التحديات الاقتصادية، خصوصاً في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد .. مجدداً ترحيب الحكومة بأي جهود دولية من شأنها تحسين الاقتصاد وتسريع عجلة التنمية، وتقديرها الكبير لكل ما من شأنه دعم الحكومة والشعب اليمني .. مشيراً إلى أهمية تقديم الدعم للحكومة ومساندتها في مواصلة جهودها.

وأشاد بالدعم الهولندي المقدم لبلادنا في مختلف المجالات .. مجدداً التأكيد على ضرورة استمرار تعزيز التنسيق والشراكة بين الجانبين.

من جانبه جدد السفير الهولندي، تأكيد بلاده استمرار دعمها لليمن في مختلف المجالات، ودعم كافة الجهود التي من شأنها تحسين المستويات الاقتصادية والتنموية وتعزيز الاستقرار.

سفراء واشنطن ولندن وباريس يؤكدون استمرار دعم الاقتصاد اليمني

ماثيو تولر ستيفن
السفير الأميركي لدى اليمن

ريتشارد أوبنهايم
السفير البريطاني لدى اليمن

جان ماري
السفير الفرنسي لدى اليمن

اجتمع سفراء المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفرنسا المعتمدين لدى اليمن لمناقشة الشؤون ذات الأهمية في اليمن، وخصوصًا الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية وعُمان نحو حل سلمي عبر المناقشات مع الحوثيين بالتنسيق مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة، هانس غرونبرغ، والحكومة اليمنية التي تُعدُّ محوريةً في تحقيق سلام مستدام يمكن تحقيقه في اليمن .

وأكد السفراء الثلاثة على أهمية الاقتصاد المزدهر في اليمن، وتوفير فرص وظيفية ومعيشية للشعب اليمني، وتوفير الخدمات العامة الأساسية. كما أدان السفراء الهجمات الحوثية على البُنى التحتية اليمنية، والإجراءات الأخرى التي تهدد العملية السلمية وتتسبب بالضرر الاقتصادي لكل اليمنيين، وتفاقم من الوضع الإنساني . يطلب السفراء الثلاثة من الحوثيين التوقف عن المزيد من الهجمات التي تطال البُنى التحتية المدنية .

ولفت السفراء الثلاثة إلى استمرار دعمهم لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة والبنك المركزي بعدن من خلال تبنيهم للإجراءات الضرورية الهادفة إلى استقرار الاقتصاد اليمني، وسيعملون مع المجتمع الدولي الموسع وذلك لحشد الدعم لليمن إذ أن الدعم الاقتصادي العاجل ضروري لمنع المزيد من تدهور الوضع الاقتصادي. يمتلك اليمن من الموارد الطبيعية التي تمكنه من تلبية احتياجات مواطنيه إذا ما تمكن من استئناف تصديرالنفط والغاز دون التعرض لهجمات الحوثيين.

وشددوا على قلقهم نتيجة الوضع الإنساني الخطير في اليمن حيث أن 17 مليون من اليمنيين الأكثر ضعفًا يحتاجون للمساعدة خلال عام 2023، ويطالب السفراء الثلاثة جميع الأطراف السماح بحرية الحركة وإزاحة العوائق ليتمكن المعنيون من الوصول إلى ذوي الحاجات إذ أن العوائق والتدخلات وعدم توفر الأمن يستمر في الحد من عمليات تقديم المساعدات مما يستوجب إزالتها لتفادي المعاناة غير المحتمة لليمنيين الأكثر ضعفاً. وفي هذا الإطار، فإن قيود المحرم التي فُرضت على النساء، وخصوصًا اللاتي يعملن في المجال الإنساني في المناطق التي يسيطرعليها الحوثيون، يجب أن تتم إزالتها لأنها تعرض عملية الاستجابة الإنسانية للخطر وتشكل انتهاكًا ممنهجًا للحقوق الأساسية للنساء والفتيات.

ختامًا، أكد السفراء الثلاثة على التزامهم بحل سياسي شامل للصراع في اليمن، ويعبّرون عن دعمهم الكامل للمبعوث الخاص للأمم المتحدة والحكومة اليمنية كما يدعمون الجهود التي تسعى إلى تأسيس محادثات يمنية - يمنية تحت إشراف الأمم المتحدة ووقف إطلاق النار في كل أرجاء البلاد. كما يطلب السفراء الثلاثة من الحوثيين تقديم مصلحة الشعب والانخراط البناء مع جميع الأطراف في جهودهم لتحقيق السلام .

> السفراء يعبرون عن قلقهم نتيجة الوضع الإنساني الخطير في اليمن حيث أن 17 مليون من اليمنيين الأكثر ضعفًا يحتاجون للمساعدة خلال عام 2023، ويطالبوا جميع الأطراف السماح بحرية الحركة وإزاحة العوائق ليتمكن المعنيون من الوصول إلى ذوي الحاجات

المالية
Al-Maliah

وزير المالية أكد الحاجة الماسة لإيجاد حلول وأنظمة تقنية وتكنولوجية آمنة وحديثة..

لأول مرة.. تنظيم هاكاثون إدارة المالية العامة بدعم دولي

نظمت وزارة المالية، فعالية هاكاثون إدارة المالية العامة في اليمن 2023، باستخدام التقنيات الرقمية وتحسين إدارة شؤون المالية العامة، بتمويل من صندوق النقد الدولي وبيل وميليندا غيتس.

ويأتي ذلك في إطار توجهات مجلس القيادة الرئاسي وحرص الحكومة ووزارة المالية على مواكبة التوجه العالمي في استخدام أحدث التقنيات الآمنة بمجال إدارة شؤون المالية العامة، دون الاتصال بخدمة الانترنت، والعمل على تجاوز التحديات التقنية والتكنولوجية بهذا الخصوص، وذلك عبر إيجاد حل تقني رقمي عملي يمكّن وزارة المالية من جمع معلومات حول الإنفاق من الفرق اللامركزية على المستوى التنظيمي والإقليمي، والمضي قدما في مبادرات الإصلاح والابتكار المستقبلية.

سالم بن بريك
وزير المالية

تعزيز الشفافية وترشيد الإنفاق

وأكد وزير المالية سالم صالح بن بريك في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، حرص الوزارة على إنجاح هذه الفعالية الهامة التي تهدف إلى تعزيز مبادئ الشفافية وترشيد الإنفاق وتحقيق التحسن والتعافي الاقتصادي، والعمل على تنمية الموارد العامة وتسخير واستغلال كافة الإيرادات والتمويلات من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والتخفيف من المعاناة الإنسانية والمعيشية جرّاء الأوضاع الاقتصادية الراهنة الصعبة التي تعيشها البلاد.

وشدد الوزير بن بريك، على مدى الحاجة الماسة لإيجاد حلول وأنظمة تقنية وتكنولوجية آمنة وحديثة معززة بالإجراءات الفنية والقانونية، وموائمة للتطورات الإقليمية والدولية الرائدة بهذا المجال، وتساهم في تحقيق التطور التدريجي بمجال القدرات والبنية التحتية الاقتصادية والمالية، والتمكين من إدارة المال العام بكفاءة وفاعلية، وتعزيز فاعلية الأداء الحكومي وتقديم خدمة نوعية للمواطنين.

ونوه بالدعم الفني والتمويلي المقدم من الجهات الإقليمية والدولية في الدول الشقيقة والصديقة المساندة لبلادنا في سبيل تحقيق التعافي الاقتصادي والنهوض بالبنية التحتية المدمرة بسبب أوضاع الحرب .. معربا عن أمله بتقديم المزيد من الدعم لمواصلة عملية الإصلاحات الإدارية والمالية والاقتصادية الشاملة، وتحقيق المزيد من الإنجازات والأهداف المنشودة لخدمة الوطن والمواطنين.

لأول مرة في اليمن

وجري تنظيم المسابقة الدولية الهاكاثون لأول مرة في اليمن، على مرحلتين، المرحلة الأولى الافتراضية، وهي مكرسة لتطوير أفكار النماذج الأولية والتعاون والابتكار وتقديم النموذج الأولي، وبدأت اليوم 19 يناير، فيما المرحلة الثانية عبر الحضور الشخصي، وسيتم خلالها اختيار الفرق في الهاكاثون، وذلك خلال الفترة من 13 إلى 14 مارس القادم.

وتهدف الفعالية، إلى إيجاد حل تقني يساعد وزارة المالية في تحسين وجودة دقة المعلومات، لتعزيز كفاءة أنظمة الخزانة لخفض التكلفة المالية المرتبطة بجمع البيانات من وحدات الإنفاق، وتعزيز شفافية الإنفاق العام، وتحسين كفاءته من خلال وضع ضوابط الالتزام وتحسين إدارة النقد، والتغلب على قيود البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتمكين نشر حلول رقمية لوحدات الإنفاق دون اتصال بالإنترنت، وكذا الاستعانة في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة بخبرات المتخصصين بمجال التكنولوجيا والموجهين من صندوق النقد الدولي والمندوبين من وزارة المالية.

وأتاحت وزارة المالية، لكافة المواهب والمبتكرين المحليين والدوليين في مجال تكنولوجيا المعلومات فرصة المشاركة في فعالية هاكاثون إدارة المالية العامة في اليمن 2023، والإسهام بالأفكار التي من شأنها المساعدة بمواجهة تحديات مجال نقل البيانات والمعلومات وتبادلها بين وزارة المالية ووحدات الإنفاق، وإيجاد النظام التقني الآمن المناسب بهذا الصدد.

وقامت لجنة من الحكام بإختيار أفضل 10 فرق تمثل مهارات الترميز والجوال والاتصالات، لتقديم عروضها إلى اللجنة لتختار منها 5 فرق لتطوير نموذجها الأولي دون الاتصال بالإنترنت، ودعوتهم إلى دبي، للعمل ضمن فرق مع خبراء حول نماذجهم، وضبط نموذج أولي لتقديمه إلى الحكام ومن ثم تسليمه إلى وزارة المالية، حيث خصصت جوائز تصل إلى 25,000 درهم درهم للفرق الفائزة.

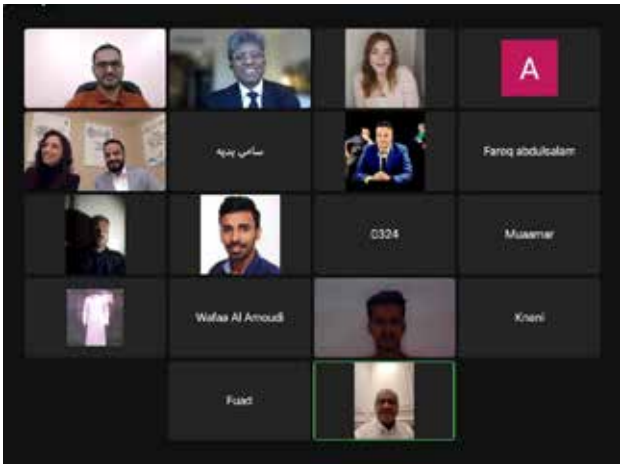

> مجلس القيادة الرئاسي والحكومة ووزارة المالية يحرصون على مواكبة التوجه العالمي في استخدام أحدث التقنيات الآمنة بمجال إدارة شؤون المالية العامة، دون الاتصال بخدمة الانترنت، والعمل على تجاوز التحديات التقنية والتكنولوجية والمضي قدما في مبادرات الإصلاح والابتكار المستقبلية

رئيس الوزراء:
التنمية ودعم القطاعات الحيوية أهم الأولويات

أكد رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، إن جهود تجديد الهدنة الأممية اصطدمت بتعنت الحوثيين منذ أكتوبر الماضي، وإن عدم تجديد الهدنة والاعتداءات الحوثية الإرهابية على منشآت النفط وغيرها، أدى إلى تعقيد الوضع بشكل كبير، ما يضع مخاطر لعودة التصعيد مجددا.

وشدد رئيس الوزراء في مقابلة تلفزيونية مع قناة "الحرة"، على أهمية وجود الضمانات اللازمة حتى لا تستغل المليشيات الحوثية الأوضاع وتعود إلى العنف، وأن يكون هناك مسار حقيقي للوصول إلى السلام، وقال ان "الأمر يتعلق بتخلي الحوثيين عن نهج التطرف والتأثر الكبير بإيران واستخدام اليمن كمنصة لتهديد دول الجوار وممرات الملاحة الدولية".

وجدد التأكيد على أن أي حلول غير منطقية وواقعية قد تدفع إلى مزيد من التأزم، وأن انصاف الحلول لا يمكن أن تصل باليمن إلى أي حلول مستدامة للسلام.

وأضاف الدكتور معين عبدالملك، " ما نراه هو كسر الحوثيين بشكل مستمر مع إيران لكثير من القواعد التي فيها خطورة كبيرة جدا، فيما يتعلق بإدخال شحنات من النفط من مصادر تمويل وكسر للآليات المتبعة في آليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ونحن نعرف أن الحوثيين يُمولوا بالسلاح والوقود بشكل مستمر من إيران، ويمارسوا الكثير من الأعمال الإرهابية، وما يحدث الآن هو خطير ويهدد بكسر كثير من الآليات بما فيها آلية التفتيش على الأسلحة".

وفند رئيس الوزراء كثير من المغالطات التي ترددها مليشيا الحوثي الإرهابية حول قضايا الملف الإنساني ومن بينها فتح الطرقات والرحلات الجوية.. مؤكدا ان التعنت مستمر من قبل مليشيا الحوثي فيما يتعلق برفض فتح الطرق، وغيرها الملفات.. وقال " حتى ملف الرواتب الذي يزايد فيه الحوثيون بشكل كبير ، الحكومة كانت تسير في موضوع دفع الرواتب عام 2019 حتى وصلت إلى 60 في المائة من كادر الدولة، دفعنا قطاع الصحة بالكامل في جميع أنحاء الجمهورية، وهذه معلومات ينبغي أن يعرفها الجميع، ويعرفها كل أبناء الشعب اليمني".

وأضاف "فتح مطار صنعاء والتنازلات التي قُدمت لم تساعد على فتح وجهات مختلفة بسبب موضوع وثائق السفر والضوابط الأمنية، لأن علاقة اليمن ببقية الدول مبنية على أساس بروتوكولات أمنية وتبادل معلومات، ولا يمكن لجماعة متهمة بالإرهاب ومليشيا تمارس أعمال الإرهاب، وتستخدم الملف الإنساني للتعدي على بروتوكولات أمنية مع دول أخرى، كثير من الدول لا يمكن أن تفتح أبوابها بسهولة أمام مواطنينا، ولذلك ما تمارسه المليشيات الحوثية يتأثر به مواطنينا".

وأكد ان حرص الحكومة وتنازلاتها من أجل المواطنين، ولكن الملفات الإنسانية عالقة بسبب تعنت الحوثيين. ونوه بالجهود الدولية في إحباط تهريب الأسلحة من إيران للحوثيين، وضرورة العمل الدولي المشترك في التصدي لتهريب الأسلحة والحفاظ على اليمن آمنا ومستقرا ..

مستنكرا التصرفات الإيرانية العدائية في اليمن وغيرها من الأماكن، كونها تسببت بفكفكة منظومة الدولة والعنف، وقامت بالتدريب الإيدلوجي المتطرف لأداتها في اليمن مليشيا الحوثي، وهو ما أثر على النسيج الاجتماعي اليمني، وبات الأمر يتطلب لعقود من الزمن للخروج من آثار الحرب التي نعيشها.

وقال رئيس الوزراء " إن الحرب تسببت بتعقيد الأوضاع الإنسانية وجعلت معظم السكان في اليمن تحت خط الفقر وبات نحو 20 مليونا بحاجة للمساعدات بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أثرت الحرب على البنية التحتية وعدم وجود استثمارات ومناخ استثماري يساهم بالنهوض والتنمية، وفاقمت آثار النزوح الداخلي والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن، وبات الوضع صعبا وبحاجة لبرامج دعم عاجلة".

ولفت إلى أنه ينبغي الخروج بأسس لمساعدة الشعب اليمني، بحيث تكون البداية بتنمية مستدامة ودعم القطاعات الحيوية ومؤسسات الدولة، وخلق بارقة أمل بشأن مستقبل اليمن.

وتحدث رئيس الوزراء عن جهود مجلس القيادة الرئاسي والحكومة في مواجهة التحديات وتحقيق الاستقرار في مختلف المجالات ولاسيّما الاقتصادية والمالية والإنسانية .. وحث على النظر بحكمة للمستقبل والعمل على تجنب الصراعات بشكل كامل.

الرئيس العليمي يدعو لضخ الأموال والتعهدات عبر البنك المركزي

قال فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، إن اليمن بحاجة إلى دفعة كبيرة من المجتمع الدولي لاستعادة الامن والاستقرار وجلب المليشيات الحوثية الارهابية إلى طاولة المفاوضات.

وأكد فخامة الرئيس، ان الشعب اليمني "لن يمل ولن يكل" في مقاومته من اجل التخلص من "كابوس " المليشيات الحوثية الارهابية ومشروعها التخريبي المدعوم من النظام الايراني، وتحقيق تطلعاته في السلام الشامل والعادل، وفقا للمرجعيات المتفق عليها، وخصوصا القرار 2216.

وكان رئيس مجلس القيادة الرئاسي يتحدث في جلسة حوارية على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن التاسع والخمسين الذي تستضيفه المدينة الالمانية كل عام بحضور حشد كبير من القادة ورؤساء الحكومات، والمنظمات، والصحفيين من مختلف انحاء العالم.

وشجع الرئيس المجتمع الدولي، على مزيد من الدعم لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، بما في ذلك التحول إلى التدخلات الاقتصادية والانمائية المستدامة، وضخ الاموال والتعهدات المعتمدة للمنظمات والوكالات الاغاثية عبر البنك المركزي اليمني.

وجدد الرئيس ردا على اسئلة ميسرة اللقاء الصحفية في بي بي سي، يلدا حكيمي، والحاضرين، التذكير بأن المليشيات الحوثية ليست مشروعا للسلام في اليمن، على ضوء محطات من التجارب الطويلة معها منذ انقلبت على التوافق الوطني في سبتمبر 2014، بدعم من الحرس الثوري الايراني.

واشار الرئيس إلى الانتهاكات الجسيمة في المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرة المليشيات الحوثية، وتخادمها مع التنظيمات الارهابية وفقا لأدلة الحكومة الشرعية التي تتضمن الافراج عن عشرات المحكومين بقضايا الارهاب، بمن فيهم متهمون بتفجير البارجة الاميركية يو اس اس كول الذي أسفر عن مقتل 17 بحارا اميركيا في اكتوبر تشرين عام 2000.

وأضاف انه إذا اراد المجتمع الدولي حلا سلميا تفاوضيا، فيجب ان يمر عبر مسار شامل يشمل معالجة كافة القضايا بما في ذلك تخلي الجماعة الارهابية عن ايديولوجياتها التكفيرية المتطرفة، وفي المقدمة التوقف عن قمع النساء والناشطين.

واختتم رئيس مجلس القيادة الرئاسي الجلسة الحوارية قائلا "نحن لدينا قضية شعب، لن نكل ولن نمل حتى نرفع عن شعبنا هذا الكابوس".

مساعدة أوروبية لتعزيز الاصلاحات المؤسسية

وكان رئيس مجلس القيادة الرئاسي بحث مع المفوضة الاوروبية للشراكات الدولية، جوتا أوربيلينين، خلال زيارته مؤخرا لمقر الاتحاد الاوروبي بمملكة بلجيكا مستجدات الاوضاع المحلية، والضغوط الاوروبية المطلوبة لدفع المليشيات الحوثية الارهابية على التعاطي الجاد مع جهود إحلال السلام، وتغليب مصلحة الشعب اليمني على مصالح النظام الايراني ومشروعه التخريبي في المنطقة.

كما تطرق اللقاء إلى الاصلاحات الاقتصادية والخدمية التي يقودها مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، والتحديات التي تواجهها الدولة اليمنية للتخفيف من المعاناة الانسانية في اعقاب الهجمات الارهابية الحوثية على المنشآت النفطية، وامدادات الطاقة العالمية، والدور الاخوي المشرف لدول تحالف دعم الشرعية في الحد من تداعيات تلك الاعتداءات الكارثية.

واشاد فخامة الرئيس بالموقف الاوروبي إلى جانب الشعب اليمني، وتطلعاته في استعادة مسار السلام، والاستقرار والتنمية في البلاد، معربا عن امله بشراكة ودعم اوروبي اوسع في مختلف المجالات.

من جانبها اكدت المفوضة الاوروبية للشراكات الدولية التزام الاتحاد الاوروبي بدعم مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة من خلال حزمة اكبر من المساعدات الانسانية، والانمائية الاكثر استدامة.

كما اكدت المسؤولة الاوروبية استعداد الاتحاد الاوروبي تقديم المساعدة التقنية والفنية اللازمة لتعزيز الاصلاحات المؤسسية، والاقتصادية الشاملة في اليمن.

قرار وزير المالية بشأن موازنات السنة المالية 2023

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Finance

الجمهورية اليمنية
وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم (٩١) لسنة 2022م

بشأن

العمل بالموازنات المعمول بها في 2022م في السنة المالية 2023م

وزير المالية:

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية
- وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن المالي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم(٨٢) لسنة2019م بقانون رقم (١) لسنة 2019م بشأن ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2019م.
- وبما تقتضيه المصلحة العامة.

القـــــرر:

مادة (1): يعمل بموازنات السنة المالية2019م في السنة المالية2023م مع مراعاة الإجراءات المتخذة في العام2022م وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم (21) من القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بموجب القانون رقم (50) لسنة 1999م.

مادة (2): تحصل الإيرادات وتصرف النفقات وفقاً للقوانين المعمول بها في السنة المالية السابقة مع مراعاة ما يكون قد تضمنته الإجراءات المتخذة في عام 2022م من زيادة في تقديرات الإيرادات أو خفض او حذف لبعض الاعتمادات في النفقات .

مادة (3): يعمل بهذا القرار من اول يناير 2023م وينتهي العمل به بصدور قوانين ربط الموازنات للسنة المالية2023م.

صدر بديوان عام وزارة المالية - العاصمة المؤقتة عدن

بتاريخ: / / 1444هـ

الموافق: / / 2022م

سالم صالح بن بريك

رئيس الحكومة

أصدر معالي وزير المالية سالم صالح بن بريك قرارا رقم 91 لعام 2002 بشأن العمل بالموازنات المعمول بها في 2022 في السنة المالية 2023.

وجاء في نص القرار: بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990 بشأن القانون المالي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (82) لسنة 2019م بقانون رقم (1) لسنة 2019 بشأن ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2019.

ولما تقتضيه المصلحة العامة قررنا:

مادة (1): يعمل بموازنات السنة المالية 2019م في السنة المالية 2023 مع مراعاة الإجراءات المتخذة في العام 2022م وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم (21) من القانون المالي رقم (8) لسنة 1990 وتعديلاته بموجب القانون رقم (50) لسنة 1999.

مادة (2): تحصل الإيرادات وتصرف النفقات وفقاً للقوانين المعمول بها في السنة المالية السابقة مع مراعاة ما يكون قد تضمنته الإجراءات المتخذة في عام 2022، من زيادة في تقديرات الإيرادات أو خفض أو حذف لبعض الاعتمادات في النفقات.

مادة (3): يعمل بهذا القرار من اول يناير 2023 وينتهي العمل به بصدور قوانين ربط الموازنات للسنة المالية 2023.

صدر بديوان عام وزارة المالية- العاصمة المؤقتة عدن

بتاريخ :20 / 12 / 2022

سالم صالح بن بريك- وزير المالية

الاتحاد الأوروبي يخصص 193 مليون يورو لليمن

أعلنت المفوضية الأوروبية عن تمويل يبلغ 193 مليون يورو للفئات الأشد ضعفا في اليمن. حيث أدت سنوات العنف والنزوح والأزمة الاقتصادية والسياسية إلى دمار كبير في اليمن. سيوفر التمويل الذي أعلنه المفوض "يانيز لينارتشيش" أثناء منتدى الرياض الإنساني الدولي مساعدات منقذة للأرواح للفئات الأشد ضعفا.

سيتم تخصيص مبلغ 136 مليون يورو من هذا التمويل للشركاء الإنسانيين للاتحاد الأوروبي كالأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية للمساعدة في تلبية الاحتياجات الناجمة عن العنف الجاري والكوارث المفاجئة. تشمل الأنشطة الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي مجالات الصحة والتغذية والمساعدات الغذائية وأيضا المياه والصرف الصحي لمنع سوء التغذية وانتقال الأوبئة.

تم تخصيص 55 مليون يورو من المساعدات التنموية لدعم الأمن الغذائي وسبل العيش لتلبية احتياجات الأمن الغذائي العاجلة، فضلا عن التنمية طويلة الأجل والاعتماد على الذات. ويهدف هذا الجزء من التمويل إلى مساعدة اليمنيين في كسب العيش وانتاج الغذاء محليا كجزء من الانتقال إلى نظام غذاء مستدام وقادر على الصمود.

المالية
Al-Maliah

الجمارك..
بين تحصيل الإيرادات والحفاظ على الأمن

أبو بكر الشارحي*

كثير من الناس لا يدرك أنه من مهام مصلحة الجمارك قبل تحصيل الإيرادات هو الحفاظ على الأمن، فالقانون وطبيعة العمل الموكلة إلى موظفي الجمارك جعلت منهم خط الدفاع الأول عن الوطن، ولا يحق لأي موظف جمركي مهما كان منصبه التساهل في عملية التهريب لأجل تحصيل الإيرادات، لذلك فإن حماية أمن المواطن وصحته تقع على رأس قائمة العمل الجمركي وذلك بمكافحة كل أصناف التهريب.

وبهذا المجال، فقد كان لمصلحة الجمارك وبناء على التوجيهات الرئاسية والحكومية وقرارات وتعاميم ومتابعة رئيس المصلحة الأستاذ عبدالحكيم القباطي دوراً كبيراً في الرفع من نسبة الضبطيات للعام 2022 واكتشاف أساليب الإخفاء الجديدة على المستوى العالمي بشكل عام وعلى المستوى المحلي بشكل خاص.

كما أن ضبطيات السلاح وما يتعلق بالأدوات والأجهزة التي تستخدم لأغراض عسكرية قد تصدرت قائمة المضبوطات، وقد اصدرت مصلحة الجمارك كتاب يشمل ضبطياتها للعام 2022.

لا يسعني المجال في هذا المقال المتواضع أن نذكر كل ضطية ولكن سأركز على اهم الضبطيات ووسائل الاخفاء التي اتبعها المهربون.

استطاع موظفي الجمارك في جمرك شحن من كشف 52 صاروخ كورنيت كانت مخفية داخل اربعة مولدات كهربائية وذلك بعد اشتباه مختصي الأشعة للشحنة وظهور الصورة المسوحة للحاوية بوجود مهربات مخفية داخل المولدات.

كما أنه وخلال تفتيش روتيني لقطع غيار مكائن تطريز، تمكن موظفي الجمارك من كشف أكثر من ثلاثة الف قطعة غيار سلاح كلاشينكوف، وقد استخدم المهرب هذه الحيلة لوجود بعض التشابه بين بعض قطع غيار المكائن والسلاح، لكن يقضة الموظف الجمركي تمكن من كشفها.

لم تتوقف محاولة التهريب عبر ميناء شحن البري ولكن كانت هناك محاولات عبر جمرك المنطقة الحرة وبنفس فكرة تهريب قطع سلاح الكلاشينكوف داخل قطع غيار مكائن الخياطة والتطريز، فتم كشفها وضبطها.

اضافة إلى ذلك، فقد استطاع موظفو جمرك المنطقة الحرة في في العاصمة المؤقتة عدن من ضبط طيران درونز وأجهزة اتصالات عسكرية وكاميرات مراقبة تستخدم لأغراض التجسس في أكثر من ضبطية وباسلوب اخفاء جديد، وهو اخفائها داخل مشغلات صوت mp3.

وتعمل مصلحة الجمارك بالتعاون مع الجهات الدولية ممثلة بمنظمة الجمارك العالمية والمكتب الاقليمي لتبادل المعلوماتية الاستخباراية الجمركية، كما انها تقوم بالتعاون مع الجهات المحلية ممثلة بالأمن..

وفي الختام، ورغم الوضع الذي تمر به البلد، الا أن الموظف الجمركي وبناء على التعليمات والقرارات التي يتلقاها من رئاسة المصلحة، يقدم الحفاظ على الأمن على تحصيل الايرادات.

*مدير العلاقات الدولية في مصلحة الجمارك

CAC BANK
شاركنا الريادة

حيث ما تكون
بنكك في جوالك

Download on the App Store

BANKi

GET IT ON Google Play

www.cacbankye.com 8000818 الادارة العامة - عدن

شبوة.. توقيع محطة كهرباء 60 ميجاوات من حصة النفط

وقع وزير النفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي، مع وزير الكهرباء والطاقة المهندس مانع بن يمين، ومحافظ محافظة شبوة عوض بن الوزير، مذكرة تفاهم لانشاء وتشغيل محطة كهرباء غازية بقدرة توليد 60 ميجاوات بشبوة.

وتضمنت مذكرة التفاهم، الاتفاق على إنشاء محطة كهربائية تعمل بالغاز في منطقة العقلة بقوة 60 ميجاوات مع إنشاء شبكة ضغط عالي بما في ذلك خطوط نقل وتصريف الطاقة من محطة التوليد إلى شبكات التوزيع على أن تتحمل الدولة تكاليف مشروع إنشاء وتشغيل محطة الكهرباء خصماً من حصة إيرادات مبيعات النفط الخام وبالآلية التي سيتم عرضها والموافقة عليها من قبل رئيس مجلس الوزراء.

وأكد الوزير الشماسي، ان وزارة النفط والمعادن ستعمل على توفير الكميات اللازمة من وقود الغاز الطبيعي من القطاعات المنتجة في محافظة شبوة و توصيله لأقرب نقطة من موقع المحطة الغازية، ومد المحطة بكميات وقود الغاز الطبيعي والامداد بشكل يومي ومستمر بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وأشار المصدر إلى ان الاتفاق الزم السلطة المحلية محافظة شبوة بسرعة تسليم موقع المحطة الذي تم الاتفاق عليه والواقع في منطقة العقلة لإنشاء محطة الكهرباء الغازية المرحلة الأولى وأن تؤمن الموقع وتسهل للشركة التي ستنفذ وتشغل المحطة كل سبل العمل بعيدًا عن أي صعوبات قد تعترض سير المشروع بما في ذلك مد خطوط الضغط العالي وخطوط التصريفات للمديريات.

مليون ريال إيرادات زكوية بمدينة مأرب خلال 2022

بلغت الايرادات الزكوية المحصلة خلال العام الماضي 2022 بمدينة مأرب 441 مليون ريال يمني، بزيادة بلغت 211 مليون ريال، عن العام الذي سبق.

وأرجع مدير مكتب الواجبات الزكوية بالمدينة محسن بن حيمد، نسبة النمو إلى زيادة الانشطة التجارية والاستثمارية في المحافظة من ناحية، وتحسين وتنظيم الية التحصيل وشفافيتها، والجهود المبذولة لدعم وإنجاح جهود العاملين لدى المكتب.

وأكد ان العام الجاري 2023 سيشهد ارتفاعاً كبيراً في تحصيل الإيرادات الزكوية، وذلك لاعتماد المكتب نظاماً آلياً الكترونياً معلوماتي يوثق بدقة كافة المكلفين من منشآت واعمال والمسئولين عليها وعناوينهم وتاريخ الانشاء أو البدء بالنشاط لاحتساب وفاء الحول عليها المستحق للزكاة، والربط الزكوي، الأساسي أو المحصل سابقاً ومقدار الزكاة المقدرة عليه، إلى جانب ما شهدته عاصمة المحافظة خلال العام الماضي من زيادة في الأنشطة التجارية والاستثمارية.

تتقدم إدارة وموظفو وعمال ميناء عدن في جميع قطاعاته

بأجمل التهاني وخالص التبريكات إلى

الدكتور محمد علوي امزربه

رئيس مجلس إدارة ميناء عدن

على نيله درجة الماجستير الثاني في إدارة الموانئ الذكية، من الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري، في جمهورية مصر العربية

مبارك عليك هذا الإنجاز العلمي الجديد، ونسأل الله لك المزيد من النجاح، والتقدم في مسيرتك العلمية والعملية.

عنهم

الأستاذ. عارف حسن الشعبي

المدير العام التنفيذي لشركة عدن لتطوير الموانئ

المالية
Al-Maliah

الجمارك.. عيون الوطن

شاكر الشعبي*

شهدت مصلحة الجمارك نقلة نوعية في ادائها خلال الفترة الماضية، يأتي ذلك ثمرة للجهود الكبيرة المبذولة لإعادة بناء ديوان عام المصلحة من الصفر في العاصمة المؤقتة عدن.

إضافة الى النجاحات الكبيرة التي حققتها المصلحة والمتمثلة بتجهيز الديوان العام واستقطاب وتأهيل الكوادر وضبط نشاط الفروع وتزويد المنافذ بأجهزة حديثة لكشف الكهرباء والارتفاع الكبير للايرادات، فقد تمكن موظفينا من تنفيذ سلسلة ضبطيات نوعية خلال العام 2022، تعكس الأهمية القصوى لدور الجمارك التي تعتبر بمثابة خط الدفاع الأول عن الوطن وأمن المواطن وصحته وثقافته الإجتماعية، حيث كفل لها القانون صفة الضبط القضائي واعطاها الكثير من المهام الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وتأتي الأسلحة والمخدرات على رأس قائمة المنوعات التي يتصدى لها موظفي الجمارك لمنع انتشارها وتجنيب أمن الوطن والمواطن أضرارها الكبيرة والخطيرة.

وفي مواجهة انتشار ظاهرة التهريب بكافة أنواعها، سخرت الجمارك كافة إمكانياتها المتاحة بدء من رفع كفاءة العنصر البشري وتطوير أنظمتها الالكترونية وأجهزة الفحص الآلي بالاشعة X-ray لمنع ومكافحة التهريب والغش التجاري.

إحتفاءً بما إنجزوه موظفينا وعيونها اليقظة في المنافذ البرية والبحرية والجوية، أصدرت المصلحة كتاب يحتوي على أهم الضبطيات في المنافذ الجمركية خلال العام 2022، والتي تأتي في صدرتها: طيران الدرونز وقطع غيار الأسلحة, فيما تأتي ثانيا المخدرات بما فيها حبوب الهلوسة، وكذا المواد الكيميائية والمبيدات التي يمكن استخدامها في صناعة المتفجرات، بالاضافة إلى المواد المنوعة والمقيدة المنصوص عليها قانوناً.

ختاماً.. نعد الجميع أن مصلحة الجمارك وانطلاقاً من واجبها القانوني والأخلاقي ستواصل خلال العام 2023م، بذل أقصى طاقتها بدعم من حكومة الدكتور معين عبدالملك رئيس مجلس الوزراء ومعالي الأستاذ سالم صالح بن بريك وزير المالية، وبجهود كادرها المتميز لحماية الوطن والمواطن من كل ما يضر بأمنه وأخلاقياته.

دمتم والوطن بالف خير، ، ،

*مدير إدارة المخاطر في مصلحة الجمارك

المالية
Al-Maliah

أقر مشروع الحسابات الختامية المقدم من وزير المالية..

مجلس الوزراء يشيد بجهود وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء، على مشروع الحسابات الختامية للموازنات العامة للدولة للعامين 2019 و2020، ومشاريع قوانين ربطها، والمقدمة من وزير المالية سالم صالح بن بريك.

ووجّه مجلس الوزراء، خلال اجتماعه في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة رئيس المجلس الدكتور معين عبدالملك، وزيري المالية والشؤون القانونية بمتابعة الإجراءات اللازمة لإحالة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة 2019م و 2020م وقوانين ربطها إلى مجلس النواب، للمناقشة واستكمال الإجراءات الدستورية للمصادقة عليها.

وأشاد المجلس، بجهود وزارة المالية في إعداد الحسابات الختامية في هذه الظروف الاستثنائية ضمن برنامج الحكومة للإصلاحات المالية، مؤكدا على مواصلة هذه الجهود لرفع الإيرادات وترشيد الانفاق وإبقاء عجز الموازنة العامة في الحدود الآمنة وتمويلها من مصادر غير تضخمية.

كما وافق مجلس الوزراء، على المشروع المقدم من وزارة المالية بشأن إصدار سندات الدين خلال الأعوام -2016 وحتى 31 أكتوبر 2022م، بناءا على محضر اجتماع لجنة السندات الحكومية، وذلك من أجل تخفيف الاعتماد على عمليات السحب على المكشوف وتنظيم الدين العام.

كما شكل مجلس الوزراء، لجنة من وزراء المالية والخدمة المدنية والصناعة والتجارة والشؤون القانونية وأمين عام مجلس الوزراء، لإعداد قائمة بالمرشحين للجنة العليا للمناقصات والمزايدات، وإعداد تصور لموائمة عمل اللجنة والأولويات والاحتياجات القائمة ضمن برنامج مسار الإصلاحات الحكومية.

وزير المالية يطلع على سير العمل في مصلحة الضرائب

اطلع وزير المالية سالم بن بريك، على مستوى سير العمل بديوان عام مصلحة الضرائب في العاصمة المؤقتة عدن.

وعقد الوزير بن بريك، اجتماعا برئاسة المصلحه بحضور رئيس المصلحة الدكتور جمال سرور ، ووكلاء القطاعات المختصة والذي كرس لمناقشة أوضاع الادارة الضريبية وأداء المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق كوادر المصلحة، وأبرز الصعوبات التي تواجه سير العمل، والمقترحات والمعالجات المناسبة لتجاوز الصعوبات والتغلب عليها ومواصلة جهود الارتقاء بسير العمل في الضريبي.

وشدد وزير المالية، على أهمية مضاعفة الجهود لتطوير العمل الضريبي في إطار حشد وتنمية الموارد لدعم الاقتصاد الوطني، وكذا سرعة إنجاز عملية الربط الشبكي ضمن خطوات اتمتة العمل المالي.

ولفت إلى أن الوزارة تنفذ رؤية تطويرية متكاملة لتنمية الإيرادات الضريبية والجمركية والحد من التهرب الضريبي .. مشددا على الاهتمام بعملية تدريب وتأهيل الكادر العامل في المجال الضريبي، باعتبار الكادر البشري أساس العملية التنموية الشاملة.

رمضان مبارك

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

تتقدم قيادة وموظفي مصلحة الجمارك الديوان العام في العاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات

بأسمى آيات التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد- رئيس مجلس الوزراء

ومعالي الاستاذ/ سالم صالح بن بريك- وزير المالية

وكافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه..

سائلين المولى تعالى أن يتقبل من الجميع الصيام والقيام وصالح الأعمال،

وأن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

عبدالحكيم ردمان القباطي

رئيس المصلحة

أكدت استمرارهم في خرق العقوبات وبناء أرصدة مالية غير مشروعة..

العقوبات الدولية: الحوثيون تبنوا سياسات مثيرة للانقسام في القطاعين المصرفي والاقتصادي

قالت لجنة الخبراء التابعة لمجلس الامن التي تراقب العقوبات على اليمن إن المتمردين الحوثيين يواصلون انتهاكاتهم للحظر الذي تفرضه الامم المتحدة على الأسلحة بطرق متعددة ابرزها التهريب البحري باستخدام السفن التقليدية التي تبحر بالاشرعة وطاقة الرياح.

وجاء في التقرير الجديد للجنة العقوبات الدولية مؤخرا، ان فريق الخبراء تمكن من تحديد هوية اشخاص ينتمون لشبكة على علاقة وثيقة بالحوثيين في اليمن وعُمان يقومون بتجنيد أعضاء طواقم التهريب، وتسهيل حركة تنقلاتهم عبر أراض تقع تحت سيطرة الحكومة اليمنية، وتوفير العربات وسفن النقل لهم.

وذكر تقرير لجنة العقوبات، ان الحوثيين مستمرون ايضا في تمويل أرصدة مالية ومصادر اقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خارقين بذلك نظام العقوبات، من خلال التحكم المشروع وغير المشروع في مصادر العائدات المالية مثل الجمارك، والضرائب والزكاة، والعائدات غير الضريبية والرسوم غير المشروعة.

تحميل مليشيات الحوثية المسؤولية

واتسمت لهجة تقرير خبراء اليمن، بكونها شاجبة وبقوة للحوثيين وممارساتهم في اليمن، حيث وضع التقرير المسؤولية كاملة تقريبا للأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية المزرية لليمن على عاتق الحوثي.

ففي الجانب العسكري يتناول تقرير الخبراء الفترة الاولى التي يغطيها التقرير ما بين ديسمبر 2021 - مارس 2022، ووصفها بأنها فترة شهدت هجمات عسكرية حوثية متصاعدة داخل اليمن، وهجمات حوثية متصاعدة في خارجه ضد دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

هجمات الحوثيين استهدفت الامارات والسعودية بالصواريخ البالستية وصواريخ كروز، بالإضافة إلى شن هجمات من الجو بطائرات (درون- تطير دون طيار) محملة بالمتفجرات، ففي ال 17 من يناير 2022 شن الحوثي هجوما غير مسبوق ضد عاصمة دولة الامارات ابوظبي، ونتج عن هذا الهجوم مقتل عدد من المدنيين.

-وفي ال 28 من فبراير 2022 أصدر مجلس الامن قرارا شجب فيه وبأشد لهجة " الهجمات الإرهابية الشنيعة ضد دولة الامارات والمملكة العربية السعودية".

الحوثيون تبنوا مسؤولية الهجمات، مما دفع بالتحالف على الرد عسكريا عليهم بسلسلة من الهجمات على أهداف حوثية، نتج عنها اصابات مدنية أيضا.

استئناف الواردات إلى الحديدة

الهدنة العسكرية التي بدأت في ال2 من ابريل 2022 بوساطة اممية، شهدت الشهور الست الاولى منها هدوءا نسبيا، واستؤنفت خلالها الواردات النفطية عبر ميناء الحديدة، بالإضافة للسماح بعدد محدود من الرحلات الجوية التجارية مقلعة من مطار صنعاء، حملت خلالها اكثر من 42,500 راكبا مدني.

الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين المقيمين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون أحرزت تحسنا خلال هذه الفترة، أما حكومة اليمن فقد استغلت جو السلام النسبي للهدنة، واتخذت عددا من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، شملت بذل المزيد من الجهود الرامية لزيادة صادرات اليمن من النفط الخام.

وفي سبتمبر 2022، أجرى الحوثي استعراضات عسكرية كبيرة في الحديدة وصنعاء، لاستعراض أسلحة جديدة بحوزتهم، تشمل الصواريخ

أسلحة إيرانية كانت في طريقها للحوثيين

وطائرات دون طيار (درونز)، والغاما بحرية واسلحة أخرى.

المطالبة بمرتبات المليشيات

وسبب عدم استمرار الهدنة العسكرية طويلا، وفقا لتقرير خبراء اليمن في مجلس الامن، هو المطالب غير المعقولة من قبل الحوثي، مثل مطالبهم بان تدفع حكومة اليمن مرتبات جميع العسكريين العاملين في القوات الحوثية.

رفض الحوثي رفع الحصار عن مدينة تعز. والنتيجة كانت عدم تمديد الهدنة بعد ال2 من أكتوبر 2022.

ازدادت جرأة الحوثي بعد ذلك، في الظاهر بسبب إبداء المجتمع الدولي لاستعداده بقبول مطالبهم، وهو قبول كان دافعه تحقيق هدف رئيسي واحد، ألا وهو المحافظة على استمرارية الهدنة وتطبيقها، الا ان زيادة جرأة الحوثي أدى بالحوثيين إلى تغيير استراتيجيتهم!

مهاجمة القدرات الاقتصادية

وفي المرحلة الثالثة من الهدنة والى جانب استمرار الحوثيين في مطالبهم بان تدفع الحكومة اليمنية مرتبات العاملين في جهازهم العسكري، حاولوا أيضا ان يضعوا حدا لوصول العائدات النفطية إلى الحكومة اليمنية جراء الصادرات الحكومية للنفط اليمني الخام.

استراتيجية الحوثي تحولت إلى مهاجمة القدرات الاقتصادية للحكومة الشرعية، وخلق عدم الاستقرار في الاوضاع الاقتصادية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية.

- منع الحوثيون في مناطق سيطرتهم، استخدام وتداول العملة الورقية الصادرة عن البنك المركزي لليمن في عدن.

تبنى الحوثيون سياسات مثيرة للانقسام في القطاعين المصرفي والاقتصادي، فشنوا هجمات ضد ممتلكات شركات الاتصالات التي تتخذ من عدن مركزا لها، وهددوا وهاجموا موانئ ومحطات تكرير للنفط، وهاجموا سفن نقل النفط، بالإضافة لإقرارهم لقانون جديد يمنع فوائد المصارف المالية والتجارية.

يوجد في اليمن الان نوعان من الأوراق النقدية، ونظامان لأسعار العملات، مع فرض الحوثيين للقيود على حركة السلع الاستهلاكية داخل اليمن، بالإضافة إلى فرض الضرائب المزدوجة عليها، والتحصيل غير المشروع للضرائب والرسوم.

خلق هذه العقبات الاقتصادية، بالإضافة إلى شن الهجمات العسكرية، هما أمران يشكلان تهديدات خطيرة للسلام والامن والاستقرار في اليمن.

ناقلة النفط "صافر" قال عنها تقرير الخبراء إنها مازالت تشكل تهديدات بيئية وانسانية محتملة لليمن والمنطقة.

- الأمم المتحدة اتخذت عدة إجراءات لتطبيق خطة لإنقاذ السفينة، الا ان قضايا شائكة وعالقة تتعلق بملكية الناقلة صافر، وعائدات بيع النفط على متنها، تظل دون حل مناسب.

سبل التهريب

أما سبل توصيل الأسلحة غير المشروعة إلى الحوثيين فتظل وبصورة كبيرة دون تغيير خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، فمعظم الأسلحة والذخيرة والمواد الأخرى المرتبطة بها، ما زالت تُهرب إلى الحوثيين باستخدام السفن التقليدية "الداو" التي تبحر باستخدام الاشرعة وطاقة الرياح.

وتُهرب الاسلحة أيضا باستخدام السفن الصغيرة في بحر العرب.

فريق الخبراء يحقق حاليا في 7 قضايا جديدة تتعلق بعمليات التهريب البحري، بعضها يشمل المتاجرة بالأسمدة والمواد الكيميائية التي يمكن استخدامها في صناعة المتفجرات وكمصدر للوقود الصلب الذي يستخدم كقوة دافعة للصواريخ.

أما المواد الكيميائية فتُهرب عبر جيبوتي إلى موانئ يمنية مطلة على البحر الأحمر تحت سيطرة الحوثيين، وهذا خلافا لسبل تهريب الأسلحة والذخيرة التي تنقل عادة إلى شواطئ تتحكم فيها "اسميا" حكومة اليمن، وتقع في جنوب شرق اليمن.

ويحقق فريق الخبراء أيضا في حاويات اطلاق للصواريخ الموجهة، المضادة للدبابات، والتي يتم تهريبها من خلال اخفائها في شاحنات نقل تجارية عبر الحدود البرية بين اليمن وعُمان.

وتمكن فريق الخبراء الان من تحديد هوية اشخاص ينتمون لشبكة على علاقة وثيقة بالحوثيين في اليمن وعُمان ويقومون بتجنيد أعضاء طواقم التهريب، ويقومون أيضا بتسهيل حركة تنقلاتهم عبر أراض تقع تحت سيطرة الحكومة اليمنية، وتوفير العربات وسفن النقل لهم.

يقول تقرير فريق خبراء اليمن التابع

لمجلس الامن، إن الفريق يولي اهتماما كبيرا الان لاتهامات صادرة عن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بان سفن التهريب التقليدية "الداو"، تحصل على حمولتها المزمع تهريبها، اثناء رسوها في موانئ إيرانية.

ويوجد في حوزة فريق خبراء اليمن الان احداثيات نظام تحديد الموقع GPS، المستقاة من معدات ملاحية، ومن طائرة بدون طيار "درون" عُثر عليها في احدى قوارب التهريب، وتؤكد ان مواقع موانئ شحن المواد المزمع تهريبها، تقع في ايران، أو بالقرب من ايران.

فريق الخبراء وفقا للتقرير متمسك بموقفه الذي يؤمن به منذ امد طويل، وهو أن بعض الأسلحة المهربة بعد اكتشافها واحتجازها ومصادرتها على الحدود مع عُمان، مثل الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، وُجد بعد تفحصها انها تحمل خصوصيات فنية وعلامات مطابقة لصواريخ مصنعة في ايران.

أما البنادق الهجومية والذخيرة المهربة التي تم اكتشافها ومصادرتها في ديسمبر عام 2021، يقول تقرير الخبراء ان مصدرها في الغالب كان بالأصل دولة أخرى، عضو في الأمم المتحدة، وارسلت بها هذه الدولة إلى كيانات موجودة داخل ايران.

المجلس الرئاسي.. تمثيل لأطياف الشعب

أما على الجبهة السياسية الداخلية فقد تبنت الحكومة اليمنية، فور بدء الهدنة، آلية جديدة للحكم الجماعي من خلال "مجلس قيادة رئاسي"، وهو وإن لم يكن متماسكا تماما، الا انه أكثر شمولية وأكثر تمثيلا لأطياف الشعب، بالرغم من ان اعضاءه لديهم طموحات سياسية واجندات متنوعة خاصة بهم.

- بعض الاعضاء في مجلس القيادة الرئاسي مدعومون بالمال وسبل تأييد أخرى، ومن جهات ذات مصالح خاصة، ولديهم قوات مسلحة تابعة لهم، كما يمارسون سياسة الامر الواقع في الأراضي التي يتحكمون بها.

- التحدي الاخر الذي يواجه المجلس القيادي كيفية دمج القوات المسلحة المختلفة وتوحيد قيادتها.

- لتحقيق دمج القوات وتوحيد القيادة العسكرية لها، تم تشكيل لجنة عسكرية وامنية مشتركة خاصة بها. تماسك مجلس القيادة الرئاسي يظل ضعيفا، ففي خلال الأشهر القليلة الماضية وقعت اشتباكات بين بعض المجموعات المسلحة التابعة للمجلس.

ويضيف تقرير خبراء اليمن محذرا، بأنه إن لم يتم ايقاف الحوثيين عن الاستمرار في شن هجماتهم، فان استمرارية مجلس القيادة الرئاسي كجبهة وطنية موحدة، ستواجه تحديا خطيرا في المستقبل.

أزمة الوقود المفتعلة في صنعاء

خرق العقوبات المالية

أما العقوبات المالية المفروضة على اشخاص محددين من قبل الأمم المتحدة، وعلى الذين يقومون بأعمال نيابة عنهم، أو يقومون بالأعمال وفقا لتعليماتهم، والعقوبات المفروضة على كيانات يمتلكها هؤلاء أو يتحكمون بها، فهم مستمرون في تملكها والتحكم بها.

الحوثيون مستمرون ايضا في تمويل أرصدة مالية ومصادر اقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خارقين بذلك نظام العقوبات.

بينما يستمر الحوثيون في التحكم المشروع وغير المشروع في مصادر العائدات المالية مثل الجمارك، والضرائب والزكاة، و العائدات غير الضريبية والرسوم غير المشروعة.

تمكن الحوثيون من جمع ضريبة "الخمس" على العديد من النشاطات الاقتصادية، بما في ذلك صناعة استخراج المعادن، ومصادر الهايدروكاربونات، والمياه وقطاعات صيد الأسماك، والمستفيد من كل هذه العائدات - وفقا لتقرير الخبراء الاممي- هم أسرة الحوثي وعدد من الموالين لهم.

القطاع العقاري ينتج ايضا عائدات مالية كبيرة لصالح الحوثيين بعد ان صادروا وبالقوة مساحات شاسعة من الأراضي والمباني خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ويستخدم الحوثيون أيضا عددا كبيرا من شركات الاتصالات لإرسال ملايين الرسائل التي تطلب حشد الدعم والمساهمات المالية لمجهودهم الحربي.

جبايات حوثية ضخمة على الواردات النفطية

الواردات النفطية من خلال ميناء الحديدة ازدادت في اعقاب الهدنة، ففي خلال الفترة ما بين 1 إبريل- 30 نوفمبر2022، وصلت لميناء الحديدة 69 ناقلة نفطية تحمل 1,810,498 طنا من المشتقات النفطية، مقارنة ب 585,069 طنا من مشتقات النفط تم استيرادها على متن 30 سفينة مابين يناير- ديسمبر 2021.

ارتفاع حجم الواردات النفطية نتجت عنه عائدات ضريبية للحوثي بلغت 271.935 مليار ريال يمني مابين ابريل - نوفمبر 2022. ولكن الحوثي لم يستخدم هذه العائدات في دفع مرتبات الموظفين الحكوميين، خارقا بذلك بنود اتفاقية استوكهولم.

وهم على الرغم من جبيهم للعائدات الضريبية النفطية، يستمرون في تحصيل غير مشروع للرسوم، من خلال شبكتهم من التجار.

بل هم يذهبون إلى حد خلق نقص مصطنع أحيانا في ندرة إمدادات الوقود، من اجل خلق فرص للتجار التابعين لهم لبيع الوقود في السوق السوداء والحصول على أسعار ورسوم غير مشروعة.

أوقات تخليص معاملات الناقلات النفطية بعد دخولها وايجاد مكان لرسوها في ميناء الحديدة انخفضت وبصورة كبيرة.

فوفقا لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن UNVIM، أقل وقت لتخليص معاملات ناقلة نفطية بعد دخولها ورسوها في ميناء الحديدة، بلغ في نوفمبر 2022، ساعة واحدة فقط.

يدلا من ساعة واحدة وبالمقارنة تستغرق معاملات التخليص لناقلة نفطية تدخل وترسو في موانئ الحكومة الشرعية والتحالف ثلاث ساعات.

كما بلغ وقت انتظار السفن لدخول ميناء الحديدة في نوفمبر 2022، 5.3 يوما مقارنة بمعدل انتظار بلغ اقصاه 50.3 يوما للميناء ذاته، قبل تطبيق الهدنة.

المالية
Al-Maliah

التعاونيات تنهض بالمجتمعات المحلية مجدداً

ذاكرة اليمن التاريخية حافلةٌ بروح التعاون والإصرار، فالسدود والمدرجات الزراعية وشق الطرقات خير دليل على تكاتف وتعاضد الشعب اليمني، فالحضارات اليمنية المتعاقبة استندت في مجملها على تعاون المجتمعات المحلية.

وتكمن عظمة الإنسان اليمني حين يُطوع الطبيعة ويروضها للحياة رغم الإمكانيات البسيطة والنفقات الشحيحة التي يمتلكها، ورغم الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد من حروب وحصار، حيث شهدت اليمن منذ مر التاريخ مراحل تعاونية عدة أدت الى نهوض البنية التحتية وتطور المجتمعات المحلية.

أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينات من القرن المنصرم شهدت اليمن في ظل حكم الرئيس الحمدي رحمه الله مرحلة ذهبية للحركة التعاونية في ظل (هيئات التعاون الأهلي للتطوير) وشهدت اليمن مرحلة مثلت نقطة تحول مشرقة في تاريخ اليمن المعاصر وبرزت خلال هذه المرحلة عددٌ من مشاريع البنى التحتيه كالطرقات والمنشئات التعليمية والصحية والزراعية والخدمات الرئيسية والتي بالفعل اسهمت في تحسين مستويات المعيشة للمواطنين والنهوض بالعملية التنموية لمشاريع البنى التحتيه والمستدامة وانتهت تدريجياً بانتهاء هذه الأداة الشعبية الناجحة.

حيث بلغت عدد الهيئات التعاونية مابين عامي 1973-1978م 135 هيئة تعاونية كان عدد اعضائها 1282 عضو منتخب، وأسهمت التعاونيات في البرنامج الإنمائي الثلاثي ودخلت كمكون أساسي للتنمية في إطار الخطة الخمسية الأولى وتحويل تلك التعاونيات الى (الإتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير) والتي مثلت رديفاً أساسياً للنهوض بالدولة تنموياً واقتصادياً.

حالياً في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي تواجهها البلاد واستمرار الحرب والحصار لعدد من المحافظات اليمنية الا أن المبادرات المجتمعية التعاونية ظهرت بشكل إيجابي وتقوم بمشاريع تنموية وخدمية عدة بدوافع ذاتية من قبل المجتمع متجاوزين التحديات والصعوبات، ومتناسين الحروب التي تمر بها البلاد، وبصورة تُعبر عن الروح التعاونية في أواساط المجتمع وتلاحمه الأمر الذي ساهم من تخفيف معاناة المواطنين وخاصة في المناطق النائية وذات التضاريس الجبلية والجغرافيا الصعبة، ويعود الفضل في ذلك الى رجال المال والأعمال والمغتربين وتكاتف ابناء المناطق وتسويقهم لتنفيذ تلك المشاريع الحيوية.

خلال العام 2022 شهدت عدد من مناطق الجمهورية تأسيس عدد من المبادرات المجتمعية لشق وسفلتت ورص عدد من الطرقات وانشاء عدد من المشاريع الخدمية على سبيل المثال شق وسفلتت طريق الرضائي بمحافظة اب منطقة الشعر والبالغ طوله 9 كيلو تقريباً بتكلفة مليون وثمانمائة الف دولار بمبادرة ذاتية 100٪ كما تناولته عدد من المواقع.

شق وتوسعة ورصف طريق المهذور بنفس المديرية بطول نصف كيلوا بتكلفة 27 مليون ريال يمني وبمبادرة مجتمعية بنسبة 100٪ في محافظة لحج مديرية القبيطة منطقة شرار الأعلى عمل الأهالي على شق طريق يربط اكثر من خمس قرى لم تصلها الطريق من قبل. ثورة الطرقات في مديريات يافع الثمان موزعة بالتساوي على محافظتي لحج وأبين قام الأهالي بشق ورصف وإعادة التأهيل لأزيد من 20 طريقاً رابطاً لتلك المديريات.

حضرموت الغناء وبفضل رجال المال والأعمال والمغتربين شهدت المحافظة نوعاً فريداً من التعاون والتكاتف والذي فعلاً احدث نهضة تنموية في عددٌ من القطاعات المختلفة.

المَردة في ريمة اقهروا تضاريس بلادهم الجبلية الشاهقة ونفذوا عبر مبادرات مجتمعية ملاحم عظيمة متمثلة في تشييد أسوار عملاقه وسدوا ما بين عدد من الجبال لربط القرى والعزل فيما بينها حيث تم شق وتشييد عدد من الطرقات وبطريقة هندسية فريدة من نوعها وبتكلفة قُدرت باكثر ثلاثة مليار ريال.

في تعز رُغم ما تعانيه هذه المحافظة وعدم الإهتمام كجانب حكومي بترميم واصلاح مشاريع البنى التحية كطريق التربة تعز والذي لا يتجاوز 80 كيلوا متر ومعبر هيجة العبد والذي لا يتجاوز 10 كيلو متر والذي يعتبر المنفذ الوحيد لمحافظة يسكنها اكثر من خمسة مليون نسمة ، إلا أن روح التعاون والمبادرات متواجدة في عددٌ من المديريات التابعة للمحافظة كجبل حبشي والشمايتين وصبر وحيفان وغيرها من المناطق والتي شهدت بالفعل نهضة تنموية في جانب الطرقات والمشاريع التنموية المستدامة.

الأمر الذي يتحتم على الجميع الأخذ بتشجيع وتبني هذه المبادرات وحث المجتمع على الإستفادة من تجارب الاخرين في هذا الأمر ولما لهذا الشأن من أهمية قصوى في تنمية المجتمعات المحلية، إضافة الى إهتمام الجانب الحكومي ومساهمته في هذا الجانب واعتباره دريفاً تنموياً للدولة، فالكثير من تلك المبادرات وخلال تدشينها لعدد من مشاريعها خلال العام 2022م اعلنت بأن العام 2023م عام التنمية وهذا ما يُعني بأن المستحيل فن الممكن وممكن تحقيقه.

محمد حمود الشدادي

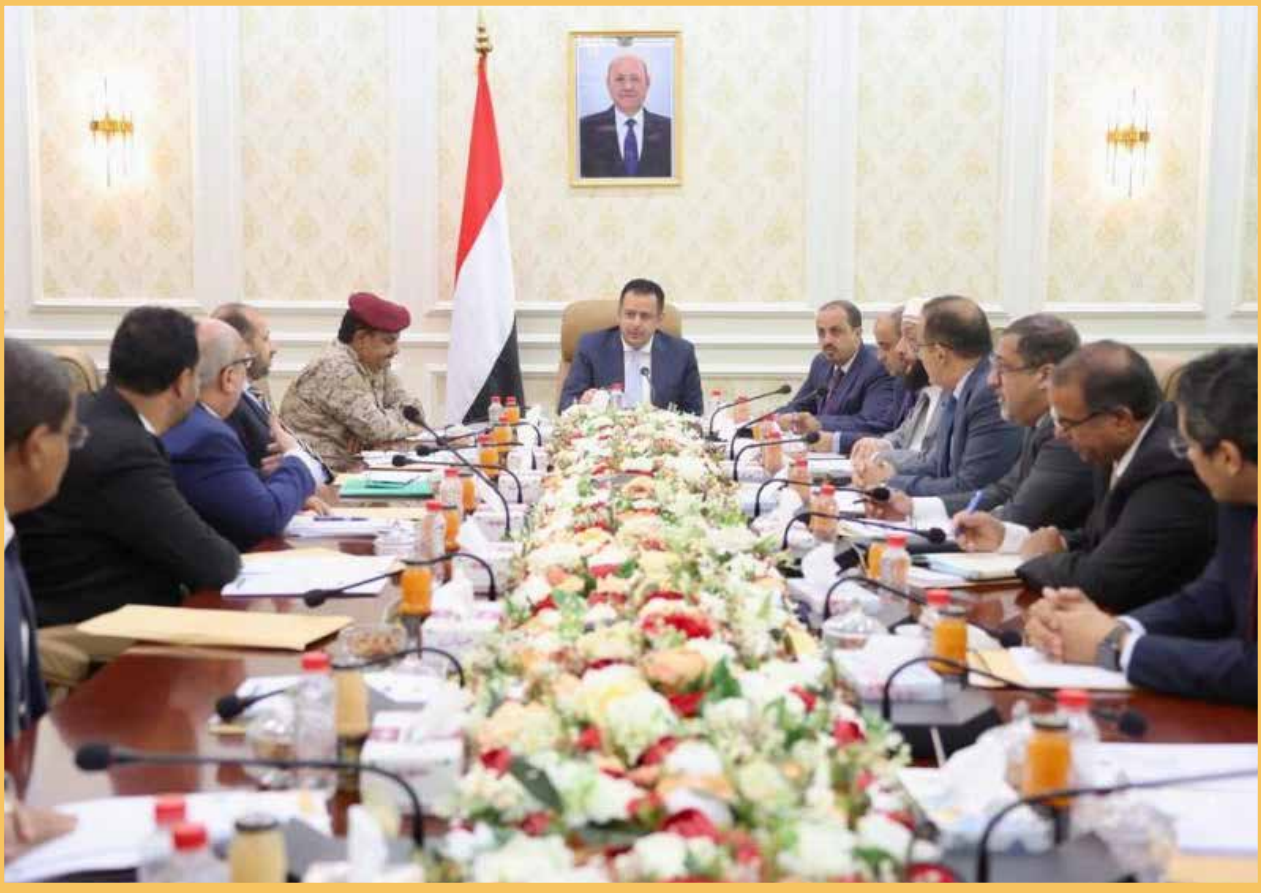

حزمة إجراءات اقتصادية ومالية

يعتمدها مجلس الوزراء للحفاظ على الاستقرار النسبي لصرف العملة الوطنية

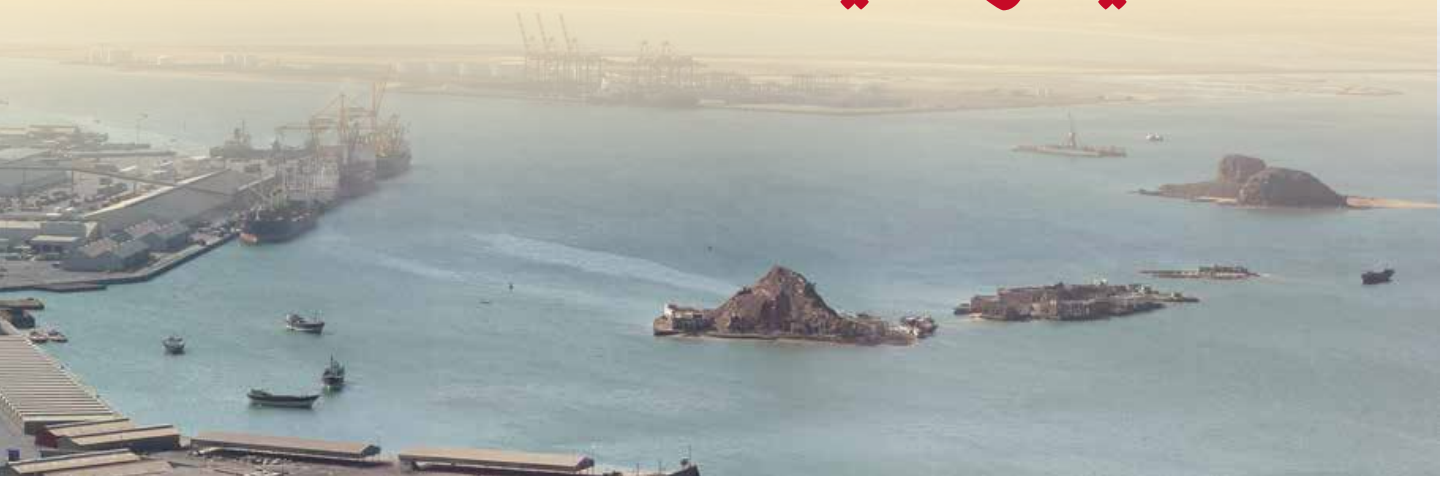

اعتمد مجلس الوزراء في اجتماعه بالعاصمة المؤقتة عدن برئاسة رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، حزمة الإجراءات المقرة من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى للتعامل مع المستجدات الراهنة في الجوانب الاقتصادية والمالية، للحفاظ على الاستقرار النسبي لصرف العملة الوطنية والمستوى العام للأسعار، بما يحافظ على الوضع المعيشي للمواطنين وتخفيف معاناتهم.

ووجه المجلس الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ كلا فيما يخصها من الإجراءات والرفع بتقارير دورية عن مستوى التنفيذ والصعوبات ان وجدت لمعالجتها أولا بأول، مشددا على ضرورة التقيد باجراءات ترشيد الانفاق بحيث تقتصر على الانفاق الحتمي والضروري، ورفع الإيرادات بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة.

وأحاط رئيس الوزراء، أعضاء المجلس حول مختلف التطورات على الجوانب العسكرية والسياسية والخدمية والاقتصادية، وفي مقدمتها الأوضاع الميدانية والعسكرية في جبهات القتال ضد مليشيا الحوثي الإرهابية، مع استمرار تصعيدها ورفضها لكل الجهود الأممية والدولية لتمديد الهدنة الإنسانية..

مؤكدا ان استكمال استعادة الدولة وانهاء الانقلاب الحوثي هدف لا رجعة عنه اذا لم تذعن مليشيا الحوثي الإرهابية وداعميها في طهران للحل السياسي.

وأوضح رئيس الوزراء ان الحكومة تعمل بالتوازي مع معركتها ضد الانقلاب الحوثي على تحسين الخدمات الأساسية وتطبيع الأوضاع في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة باعتبار ذلك احد العوامل نحو تسريع استكمال استعادة الدولة.. مشيرا إلى ان التحديات صعبة وكبيرة لكن التغلب عليها ليس مستحيلا، بما في ذلك المستجدات الطارئة مع تداعيات الهجمات الإرهابية الحوثية في استهداف موانئ تصدير النفط الخام، على الاوضاع الانسانية، وامدادات الطاقة، وحرية الملاحة الدولية.

إقرار مشروع توزيع الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة

وأقر مجلس الوزراء مشروع توزيع الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة للعامين الماليين 2023م و2024م على الوحدات الإدارية للسلطة المحلية، وفق المذكرة المقدمة من وزراء الإدارة المحلية والمالية والتخطيط والتعاون الدولي.

ووافق المجلس على إضافة معيارين إلى معايير التوزيع للعامين 2023و2024 هما معيار المساحة الجغرافية نظرا لأهميته وبحسب ما تم في العام 2021م، ومعيار الاحتياجات الطارئة للعاصمة المؤقتة عدن، نظرا للوضع الاستثنائي والتي أصبحت بموجبه عدن عاصمة مؤقتة وحاجتها إلى زيادة في الدعم لتنفيذ مشاريع تنموية وخدمية للمجتمع المحلي الذي زاد نتيجة زيادة عدد السكان جراء الوضع الجديد وبحسب ما تم في العام 2021.

كما وافق على توزيع الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة للعامين 2023م و2024م على الوحدات الإدارية وفقا لمعايير الكثافة السكانية ووفرة موارد الوحدة الإدارية أو شحتها ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي ونسبة الحرمان، والمساحة الجغرافية، إضافة إلى الاحتياج الطارئ للعاصمة المؤقتة عدن.

وكلف المجلس وزير الإدارة المحلية ابلاغ كافة الوحدات الإدارية المحررة بمقدار حصة كل منها من الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة للعامين 2023م و 2024، ومتابعة تحصيل الموارد العامة والمشتركة للوحدات الإدارية ..

وشكل لجنة مشتركة من وزارات الإدارة المحلية والمالية والتخطيط والتعاون الدولي بتحديث البيانات والمعلومات الخاصة بمعايير التوزيع من الجهات العلاقة.

وناقش مجلس الوزراء تقرير حول عمل صندوق التراث والتنمية الثقافية، وأقر ما ورد في التقرير من مقترحات لتطوير عمل الصندوق في الاسهام بتحقيق التنمية الثقافية وتعزيز قيم الثقافة الوطنية وصون هويتها وإقامة البنى الأساسية للعمل الثقافي وجمع وتوثيق التراث الثقافي والفني وحماية وصيانة الموروثات الثقافية والحضارية والتاريخية.

حزمة الإجراءات المقرة من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى للتعامل مع المستجدات الراهنة في الجوانب الاقتصادية والمالية، للحفاظ على الاستقرار النسبي لصرف العملة الوطنية والمستوى العام للأسعار

رئيس الوزراء في القمة العالمية للحكومات:

مليار دولار حجم الخسائر جراء هجمات الحوثيين على الموانئ

اعتبر رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، بناء مؤسسات دولة قوية في الدول التي تشهد صراعات عاملا أساسيا ووصفة حل أساسية لاحتواء الأوضاع واستقرارها وتجاوز التحديات، مشددا على المجتمع الدولي التعامل بجدية مع هذه الدول وفقا للسياق الذي تعيشه.

جاء ذلك في حديثه بالجلسة الرئيسية في اعمال القمة العالمية للحكومات المنعقدة في دبي بمشاركة 20 رئيس دولة وحكومة، وأكثر من 250 وزيرا و10 آلاف من المسؤولين الحكوميين وقادة الفكر والخبراء العالميين، وذلك كأكبر تجمع من نوعه عالميا بمشاركة 150 دولة.

واستعرض رئيس الوزراء في الجلسة، التحديات التي تواجهها الدول التي تشهد صراعات وآثار الازمات الدولية عليها ومسؤولية المجتمع الدولي في دعم الاستقرار والنمو الاقتصادي في هذه الدول، ودور الحكومة اليمنية في التعامل مع الأوضاع الراهنة جراء انقلاب مليشيا الحوثي على السلطة واشعالها للحرب منذ أواخر العام 2014م، مشيرا إلى أن إنقاذ اليمن وشعبه يتحقق عبر استمرار الدعم والحفاظ على مؤسسات الدولة، والمضي قدما بجهود تحقيق سلام عادل لإنهاء الحرب المستمرة منذ 8 سنوات، والتطلع لتحقيق التنمية بدعم الأشقاء والأصدقاء.

الإصلاحات الحكومية منعت الانهيار

وقال،" اليمن حاليا يمر بمرحلة صعبة ودقيقة نتيجة الحرب وانقلاب مليشيا الحوثي وسيطرتها على العاصمة السياسية صنعاء والمؤسسات المركزية للدولة، ونؤكد في هذا المحفل للشركاء الإقليميين والدوليين ومؤسسات التمويل، أن دعم اليمن والمؤسسات الوطنية هو الأساس، وهو دعم ليس سياسي أو للسلطة، وإنما دعم للشعب اليمني".

وأضاف " أن مخزون قدرة اليمن على الصمود يستنزف، حيث انكمش الاقتصاد الوطني إلى النصف، ومع الهجمات الإرهابية الحوثية الأخيرة على المنشآت والموانئ النفطية خسرت البلاد حوالي 800 مليون إلى مليار دولار، وانه لولا الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة وتماسكها، كان سيحدث الانهيار، كون الرواتب باتت في حدها الأدنى والقدرة الشرائية تراجعت إلى مستويات قياسية، والتعليم والمستشفيات والموازنات التشغيلية وغيرها من القطاعات في وضع صعب".

ونوه الدكتور معين عبدالملك، بدعم الأشقاء والأصدقاء ولا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لليمن في مختلف المجالات والقطاعات الحيوية والإستراتيجية ..مشددا على ضرورة مواصلة مساندة جهود

الحكومة وفقا لأولويات مجلس القيادة الرئاسي للعمل والتخلص التدريجي من تراكمات الحرب، وعودة اليمن وشعبه الصامد في وجه الحرب والأزمات المتعاقبة إلى الوضع الطبيعي.

15 % نسبة خفض عجز الموازنة

وتطرق رئيس الوزراء، إلى مستجدات الأوضاع العامة، والجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام، وكذا نتائج الإصلاحات الحكومية في خفض العجز بالموازنة إلى 15 في المائة تقريبا قبل استهداف تصدير النفط من قبل مليشيا الحوثي الإرهابية، وحث الاشقاء على سرعة اطلاق المساعدات لتمكين الحكومة من الاستجابة للأوضاع الاقتصادية والإنسانية الحرجة.

وتحدث الدكتور معين عبدالملك، حول جهود الحكومة ووضعها الخطط القصيرة والمتوسطة المدى والخيارات المختلفة لمواجهة التحديات والتعامل مع الأوضاع الصعبة القائمة حاليا، وتفادي حدوث الانهيار، وكيفية استغلال الدعم بالشكل الأمثل وتسخيره لخدمة اليمن واليمنيين، وتحقيق التحسن التدريجي للأوضاع والخروج من الوضع الهش صوب التعافي والاستقرار بعد الظروف الصعبة، بما في ذلك الازمات العالمية مثل جائحة كورونا.

وجدد التأكيد أن الاستقرار وتقوية دور مؤسسات الدولة هو الضامن للوصول إلى السلام، كون انهيار المنظومة المالية والأمن والمؤسسات شيء لا يمكن تحمله .

ونوه بجهود وأدوار الإمارات في وضع بصمة

120 ميجا وات قدرة المحطة الجديدة

وتحدث الدكتور معين عبدالملك، حول التحديات التنموية التي تواجه اليمن، خاصة في مجال الكهرباء والطاقة والحاجة إلى استثمارات ورؤس أموال كبيرة لتحسين الخدمة وتقليص الانفاق عبر الاعتماد على الطاقة المتجددة والوقود الرخيص.. منوها بتوجيهات الرئيس الاماراتي بإنشاء محطة كهرباء بالطاقة الشمسية بقدرة 120 ميجا وات في عدن .

كما تطرق إلى واقع التعليم في اليمن، قائلا " إنه في الوقت الذي يدمر فيه الحوثيون الجامعات، فان السلطة الشرعية تبني جامعات جديدة، مثل جامعات سبأ وأبين وشبوة وسيئون، كما نعمل على تأسيس جامعتي المهرة ولحج، والمهم هو ضمان جودة التعليم وعدم هجرة العقول إلى الخارج ".

وكان رئيس الوزراء قد استهل الجلسة الحوارية بتجديد التعازي والمواساة لكل ضحايا كارثة الزلازل المروعة التي تعرض لها الأشقاء في سوريا وتركيا.

للتاريخ من خلال إنشاء سد مأرب، وحاليا سد حسان في أبين الذي يعد أحد أكبر السدود في اليمن، بقيمة 78 مليون دولار عبر صندوق أبوظبي، والذي سيغطي رقعة زراعية كبيرة .. لافتا إلى وضع خطط مختلفة ومنها في المجالات الزراعية وغيرها من المجالات والعمل بالسياق ذاته على البحث عن تمويلات لتنفيذ تلك الخطط عبر الأشقاء في السعودية والإمارات والكويت، والبنك الدولي .. مشددا على ضرورة استمرار عمل الصناديق التنموية.

رئيس الوزراء يستقبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

استقبل رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، على هامش مشاركته في القمة العالمية للحكومات بدبي، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور محمد الجاسر.

جرى خلال اللقاء مناقشة المشاريع الاستراتيجية التي نفذها البنك في اليمن بعدد من القطاعات الحيوية ومنها التعليم والزراعة والاسماك والبنية التحتية، وجوانب التعاون للفترة القادمة، بما في ذلك إمكانية زيادة المنح لمواجهة مشاريع طارئة ومشاريع بناء القدرات.

وفي اللقاء أكد رئيس الوزراء على اعتزاز اليمن بعلاقات التعاون الممتدة مع البنك الإسلامي للتنمية منذ أربعة عقود، مثمناً الدور الإنمائي الذي يقوم به البنك والدور المعول عليه في استمرار تقديم نموذج متميز لتقدير الوضع الاستثنائي الذي يمر به اليمن.

وأوضح الدكتور معين عبدالملك، أن الظروف الحالية والاستثنائية التي تمر بها اليمن وشعبها، تستلزم دورا اكبر من كافة مؤسسات التمويل الدولية، في اسناد جهود الحكومة لمواجهة التحديات القائمة والتي افرزتها حرب مليشيا الحوثي الإرهابية على الشعب اليمني.

واستمع رئيس الوزراء من رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إلى شرح حول المشاريع والبرامج التي ينفذها في الدول الأعضاء ومنها اليمن والاثر التنموي لهذه المشاريع.. منوها بما طرحه رئيس الوزراء من مقترحات لتعزيز التعاون في الفترة المقبلة لمواجهة الظروف الاستثنائية وتحديات المرحلة الراهنة في اليمن.

وقف التهرب الضريبي

ووقف إغراق البلاد بالديون الخارجية

معاذ عبدالواحد محمد الصبري

الضريبة من الأركان الأساسية لإيرادات الدولة وأهم ادوات السياسات المالية في الحفاظ على الاقتصاد من الركود والحفاظ على سعر صرف العملة وعليه فان دفعها وتحصيلها وتوريدها إلى حساب الحكومة العام في البنك المركزي من مسؤولية الجميع سوى كنت محاسب أو تاجر أو محاسب قانوني أو مواطن أو موظف حكومي أو قيادي سياسي أو اعلامي لما لها من تأثير سلبي على الجميع في حالة التهرب من دفعها أو عدم إيداع المبلغ المحصل إلى البنك المركزي وبما لها من مردود عكسي على جميع فئات المجتمع وطبقاته حيث عند تحصيل الضريبة تعمل الدولة على زيادة الانفاق العام لتحريك عمل المشروعات العامة للقضاء على البطالة وانتعاش حركة التجارة ومواجهة حالة الكساد الاقتصادي.

التهرب الضريبي يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة وتدهور القدرة الشرائية سبب تناقضات هيكلية وسوء في التخطيط أدى إلى تحطيم البنية الاقتصادية مما أدى إلى اتخاذ سياسات اقتصادية ناجعة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي لكي يكون هناك تسيير فعال لهذه السياسة أنها تحتاج إلى أموال ضخمة، قد تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الذي في الكثير من الأحيان يكون بدون مقابل الأمر الذي ينجم عنه انعكاسات سلبية على الاقتصاد المحلي نتج عنه ما يسمى «التضخم» في حالة عدم كفاية التمويل يؤدي إلى الاستدانة من دول أخرى مما يؤدي بدوره أزمة جديدة هي «التبعية الاقتصادية» كما وجدت الدولة نفسها محصورة بين المخاطر التي تنجم عنها مثل هذه الأنواع من التمويل راحت تفكر في طرق أخرى أكثر فعالية توفر لها ما تحتاج إليه من أموال دون أن تهدد اقتصادها، لذلك لم تجد أمامها من سبيل آخر غير الجباية (الضرائب).

الضريبة عبارة عن مساهمة مالية إجبارية يقوم بدفعها الأفراد بصفة نهائية دون مقابل.

إن ضعف كفاءة الإدارة الضريبية ومن خلفها السلطة صاحبة الاختصاص في حصر ايرادات المكلف وفرض الضريبة عليها وعجزها عن الكشف عن وسائل التهرب التي يسلكها المكلف يعدّ من الأسباب المهمة التي تحفز المكلفين على التهرب من اداء واجب الضريبة، اذ ان شعور المكلف بعدم كفاءة الادارة الضريبية أو قلة خبرة موظفيها وعجزها عن ملاحقة الدخول التي يتمكن المكلف من تهريبها كلها أو جزء منها في سنة معينة من شانه ان يشجعه على انتهاج هذا السلوك الخاطئ في السنوات اللاحقة طالما وجد التهرب سلوكاً سهلاً.

فالنظام الضريبي لكل بلد يعتمد اعتمادا كليا على مدى قدرة وكفاءة الاجهزة الادارية من اجل تحقيق اهداف ذلك النظام، لان كل تشريع مالي يعتمد في تطبيقه ومن ثم تحقيق الاهداف المتوخاة من تشريعه على قدرة وكفاءة الجهة أو الادارة أو السلطة التي تتولى التنفيذ، فالتشريع الضريبي والسلطة التي تتولى تنفيذه وهي الادارة الضريبية الممثلة للسلطة المالية يكملان بعضهما البعض في هذا المجال وهنا لابد من السعي دائما لزيادة كفاءة وقدرة موظفي الادارة

المعالجات التي يجب إتخاذها

● تنفيذ المادة (141-142) من قانون الضرائب 2010 رقم 17 للرقابة على اعمال المحاسبين والمراجعين والمكلفين التي تنص:

● يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن 100% مائة بالمائة ولا تزيد على 150% مائة وخمسين بالمائة من الضريبة المتهرب منها عن أي سنة ضريبية أو جزء منها، بالإضافة إلى دفع الضريبة والغرامات والمبالغ الإضافية كل مكلف تهرب من الضريبة كلها أو جزء منها. (مادة 141).

● يُعاقَب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، أو بغرامة لا تقل عن (500,000) خمسمائة ألف ريال ولا تزيد على (10,000,000) عشرة مليون ريال، كل محاسب قانوني مرخص له بمزاولة المهنة ساهم أو ساعد المكلف بتهرب من الضريبة كلها أو جزء منها. (مادة 142).

● التزام المحاسب القانوني بالمادة (50): يجب على المحاسب القانوني أن يقوم بإبلاغ الجهات ذات العلاقة كتابياً بما تم إكتشافه من إختلاسات في أموال الجهة التي يقوم بمراجعة حساباتها وكذا بما تم إكتشافه من تزوير أو غش أو تحايل في الحسابات والسجلات والمستندات والوثائق وبصفة عامة يجب عليه إبلاغ الجهات المعنية كتابياً بكافة الأعمال غير المشروعة التي اكتشفها أثناء تأدية مهامه والإفصاح عنها في تقريره.

● إلزام الشركات الكبيرة على فصل حسابات الفروع في المناطق المحررة عن المركز الرئيسي المتوفر تحت سيطرة مليشيات الحوثي وعمل ادارة حسابات مستقلة وتكون من واجباتها عمل التقارير المالية التي تحدد نتيجة النشاط بصورة مستقلة ويتم مراجعته من قبل محاسب قانوني معتمد والذي من خلاله يمكن تحديد الضريبة المستحقة على كل الفروع في المناطق المحررة بصورة مستقلة (بحيث يعتبر كل الفروع في المناطق المحررة وعاء ضريبي مستقل ومنفصل) ويتم توريد مبلغ الضريبة إلى مصلحة الضرائب و حتى يتم تحقيق العدالة في استفادة المناطق من ايرادات الشركات والمؤسسات التجارية التي تزاول نشاطها في المنطقة حيث ليس من العدل ان يتم توريد الايرادات الدخل الموجودة في المنطقة إلى منطقة تواجد المركز الرئيسي.

● ضريبة المبيعات وكذلك الضريبة على المرتبات يجب ان تدفع إلى الجهة التي يوجد فيها الفرع ويجب فصل ضريبة المبيعات واظهارها في فاتورة المبيعات بصورة مستقلة.

زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال تعريف افراد المجتمع بواجباتهم الضريبية بشتى الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية وتعريفهم بأهمية الضريبة بعدّها احدى الوسائل التي تمكن الدولة من القيام بواجباتها على النحو الذي يعود على المواطن بالفائدة المتمثلة بالخدمات التي تقدمها المرافق العامة.

● عند اختيار الموظف الحكومي ان تتوفر فيه النزاهة والامانة والاخلاص لوظيفته وتقديره للمسؤولية الملقاة على عاتقه وحرصه على المصلحة العامة خلال قيامه بإداء مهمته الرسمية وعدم استغلال وظيفته لتحقيق مكاسب شخصية لما في ذلك من خيانة للمبادئ التي يحملها الموظف الحكومي في حمايته للأموال العامة والتي رصد لها القانون عقابا معينا في حال ارتكابه اي سلوك من شانه ان يضر بالمصلحة العامة لخزينة الدولة أو يعرضها للخطر المتمثل بفقدان جزء أو كل حقها في دين الضريبة2.

الضريبية وهذا الامر يقتضي التخصص في الشؤون الادارية، والتخصص هنا لابد ان يكون تخصص مهني وتخصص جغرافي.

ويعد التهرب نوع من السرقة المقنعة يمارسها المكلف بنية متعمدة بقصد الافلات من اداء دين الضريبة المستحق بذمته كلا أو جزءا ويتمثل هذا النوع بالتهرب غير المشروع والمجني عليه دائما هو الدولة الممثلة لأبناء الشعب ويتسبب التهرب بفقدان الخزينة العامة للدولة لجزء من ايراداتها اللازمة لمواجهة النفقات المتزايدة.

الآثار الاقتصادية

- كبح روح المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية حيث نجد أن درجة الامتياز عن المؤسسات المتهربة منها على حساب المؤسسات التي تقوم بواجباتها الضريبية،

> إن ضعف كفاءة الإدارة الضريبية ومن خلفها السلطة صاحبة الاختصاص في حصر ايرادات المكلف وفرض الضريبة عليها وعجزها عن الكشف عن وسائل التهرب التي يسلكها المكلف يعدّ من الأسباب المهمة التي تحفز المكلفين على التهرب من أداء واجب الضريبة

فالمؤسسات التي تبحث عن تعظيم أرباحها باستعمال أنجع الطرق لأنها تجد أن التهرب الضريبي من أنجع الوسائل لتعظيم ربحها وبصفة سريعة.

مثال على ذلك: المؤسسات الخاصة حيث نجد أنها تريد الاحتفاظ بأموالها الهائلة دون أن يمسها أي اقتطاع ضريبي.

الآثار المالية

الخسارة في الخزينة العامة وفقدانها حصيلتها المعتبرة من المداخيل المتوقفة من وراء المتحصلات الضريبية مما يؤدي هذا إلى التضخم النقدي بسبب الإصدار النقدي الذي ليس له مقابل إضافة إلى أنه يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون كطريقة تنتهجها الدولة لسد الفراغ الكبير المالي الذي يسببه التهرب في الخزينة العامة.

الآثار الاجتماعية والنفسية (بسيكولوجي):

عدم المساواة الخاصة بالتهرب الضريبي يعد إخلالا كبيرا بفكرة العدالة في توزيع الضرائب إذ يتحمل العبء الأكبر منها دائما المكلفين الذي لا يستطيعون التهرب أو الحريصون على أداء واجبهم الاجتماعي والوطني في أداء الضريبة.

إصلاح الاساليب الادارية

إن إتباع الاساليب الادارية القديمة لا يمكن ان يحقق الاهداف المرجوة من التشريع الضريبي اذ لابد من ادخال الاساليب العلمية الحديثة حيث أصبح من الضروري ادارة اعمال اي مديرية أو مؤسسة ومهما كانت طبيعة عملها ان تدار بموجب اساليب حديثة3 فالأساليب الادارية المتبعة في الهيئة العامة للضرائب تحتاج إلى تحليل وتمحيص لتلافي المسببات التي من شانها ان تعرقل عملها ومن ثم لا بد من معالجتها بإدخال اساليب الادارة الحديثة التي يمكنها من ادارة اعمالها بشكل منسق ومنتظم.

المالية
Al-Maliah

$1,000,000,000

وديعة سعودية في حساب المركزي اليمني

ستسهم في دفع الاقتصاد وإستقرار العملة وتمويل الواردات

أودعت المملكة العربية السعودية، مبلغ مليار دولار لدى حساب البنك المركزي اليمني تنفيذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده، بدعم تنموياً واقتصادياً، كما يأتي هذا الدعم تأكيداً من المملكة على وقوفها الدائم مع اليمن حكومةً وشعباً، ومساعدتها للنهوض بواجباتها في سبيل استعادة أمن واستقرار اليمن الشقيق.

وستُسهم هذه الوديعة في تعزيز القدرات في مجال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي للجمهورية اليمنية مع صندوق النقد العربي كجهة فنية، ويهدف البرنامج لوضع خارطة طريق واضحة، ورؤية تهتم بالإنسان اليمني أولاً وتلامس احتياجاته، بالإضافة إلى تعزيز جهود بناء احتياطيات لدى البنك المركزي اليمني لتمكينه من تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

استقرار العملة المحلية وتمويل الواردات

أشاد رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، بالدعم السعودي المقدم للحكومة والبنك المركزي من أجل استقرار العملة المحلية وتمويل الواردات الغذائية والأساسية.

وأكد عبد الملك، أن الوديعة السعودية تدعم قدرات البنك المركزي للوفاء بالتزاماته، وتسهم في تحقيق الاستقرار النقدي في البلاد، وهو ما سينعكس إيجابًا في تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

وقال: إن تحويل مبلغ مليار دولار هو تعزيز لاحتياطات البنك المركزي اليمني، وخطوة كبيرة وهامة ستسهم بلا شك في دعم السياسة النقدية للبنك المركزي للحفاظ على استقرار العملة.. وأكد أن استقرار العملية أساس لاستقرار الاقتصاد والتجارة في البلد خصوصا مع الظروف الإقليمية والدولية والصعوبات التي نعاني منها في اليمن بشكل كبير.

وأشار إلى أن تعزيز البنك المركزي واحتياطه بهذه الوديعة سيسهم بشكل كبير في التعزيز والتأمين لقدرات البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات.

وقال رئيس الوزراء إن هذه الوديعة هي جزء من التعهدات السعودية في أكثر من مجال، فمنحة الوقود للكهرباء تسهم في عدد كبير من المدن وعشرات المحطات لتقديم الخدمات في مجالات الصحة والتعليم التي تعتمد على الكهرباء بشكل كبير.

ولفت إلى "أن الوديعة السعودية سيكون لها أثر إنساني كبير فنحن مقبلون على شهر رمضان وحالة القلق قد تدفع التجار إلى المبالغة في بعض الأسعار خوفا من الحصول على العملة الأجنبية للاستيراد مجددا، ونحن نعلم إلى أي مدى كان أثر الوديعة السابقة في استقرار الأوضاع الاقتصادية لمدة عامين، فالتحديات كبيرة الآن خصوصا مع الضربات الإرهابية للميليشيات التي حدت من قدرت الدولة في تصدير النفط الخام، كل هذه التحديات كبيرة ومضاعفة وتقلق المواطن اليمني.

واعتبر أن "الوديعة السعودية دعم من المملكة لجميع مؤسسات الدولة اليمنية وهذا عهدنا بالمملكة العربية السعودية السباقة دائما والأولى في دعم مؤسسات الدولة أثناء فترات التحول السياسي، مشيراً إلى أن هذه ليست المرة الأولى في دعم البنك المركزي بالوديعة خلال العشر السنوات منذ 2011 إلى الآن".

الرئيس العليمي: دفعة قوية للاقتصاد اليمني

بارك فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي التوقيع على اتفاق إيداع المملكة العربية السعودية مبلغ مليار دولار لدى البنك المركزي، التي ستمثل دفعة قوية للاقتصاد اليمني، واستقرار العملة الوطنية، والتخفيف من وطأة الازمة الانسانية التي صنعتها المليشيات الحوثية الارهابية بدعم من النظام الايراني.

وأعرب رئيس مجلس القيادة الرئاسي في تغريدات على موقع تويتر، عن عظيم الشكر، والعرفان والتقدير للاشقاء في المملكة العربية السعودية بقيادة اخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الامير محمد بن سلمان "اللذين ضربا مثلاً في التضامن والدعم للشعب اليمني وصولاً إلى التوقيع هذا اليوم على تيسير الوديعة الكريمة للبنك المركزي".

وقال فخامة الرئيس: "على مدى سنوات الحرب الظالمة التي اشعلتها المليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من النظام الايراني، تؤكد المملكة قيادة وحكومة وشعبا، رؤيتها المسؤولة تجاه اليمن، والذود عن هويته الوطنية، والعربية، ودعم اقتصاده والتخفيف من معاناة شعبه دون تمييز في مختلف انحاء البلاد".

وأثنى الرئيس باسمه واعضاء مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة على كافة الجهود المشتركة من الجانبين اليمني والسعودي "التي اثمرت هذا الاتفاق الهام لدعم الاقتصاد اليمني، واستقرار العملة الوطنية ضمن مسار حافل بالتعاون الواعد، بمافي ذلك برامج التنمية والاعمار، والعديد من المشروعات الخدمية الاستراتيجية" المرتقبة.

آل جابر يشيد بزيادة الإيرادات

إلى ذلك أشاد السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر بجهود وزارة المالية في رفع الإيرادات وإصلاح أداء البنك المركزي اليمني.

وقال ال جابر: إن الوديعة السعودية الأخيرة جزء من حزمة للدعم الاقتصادي للأشقاء في اليمن، وإن الحكومة اليمنية قدمت مشروعا للإصلاح المالي والنقدي.

وأضاف السفير محمد آل جابر "دعمنا اليمن بـ 400 مليون دولار لمشروعات تنموية مختلفة، وقد أسهم توفير مشتقات نفطية لليمن في توفير الدولار".

وأشار السفير السعودي في اليمن إلى أنه تم استكمال المرحلة الثانية من توفير مشتقات نفطية لليمن. وقال "الوديعة السعودية لا تخص عدن فقط ولكن كل الشعب اليمني".

وفيما يتعلق بجهود المجتمع الدولي في اليمن، أكد السفير السعودي أن المملكة أقنعت المجتمع الدولي بالتحول من الإغاثة للتنمية.

تمكين الحكومة من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

صرح محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب بأن توقيع اتفاقية الوديعة، يأتي تأكيداً من المملكة على وقوفها الدائم مع اليمن حكومةً وشعباً، ومساعدتها للنهوض بواجباتها في سبيل استعادة أمن واستقرار اليمن.

وأكد أن الوديعة ستمكن الحكومة من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية للجمهورية اليمنية بالتعاون مع صندوق النقد العربي. الى جانب تعزيز جهود بناء احتياطيات لدى البنك المركزي

اليمني لتمكينه من تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وتأتي هذه الوديعة استمراراً للدعم السعودي لليمن الذي اشتمل على منحة مشتقات نفطية على مرحلتين بمبلغ إجمالي 622 مليون دولار، ومشاريع تنموية مختلفة كان آخرها 17 مشروعاً تنموياً بمبلغ 400 مليون دولار إضافة إلى صندوق مستدام لتوفير المشتقات النفطية للسوق اليمني.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معك في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

pay.cards@nbyemen.com

www.NBYemen.com

مجلس الوزراء يشيد بجهود وزارة المالية لتنويع مصادر الإيرادات

استعرض مجلس الوزراء في اجتماعه، بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة رئيس المجلس الدكتور معين عبدالملك، مستجدات الأوضاع الراهنة على ضوء التطورات الاخيرة في عدد من الجوانب وفي مقدمتها الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية والعسكرية والأمنية والسياسية، وما تبذله الحكومة من جهود للتعامل مع التحديات على الأرض وفق الأولويات وحاجات المواطنين، واتخذ عدد من القرارات والاجراءات في هذا الشأن.

وفي مستهل الاجتماع حيا رئيس الوزراء الجهود التي تبذل للتعامل مع التحديات الراهنة في مختلف الجوانب وفق توجيهات مجلس القيادة الرئاسي، والبناء على ما يمكن القيام به لتحقيق اختراقات في معالجة المشاكل المتراكمة وإعادة بث روح الثقة بمؤسسات الدولة.. مشددا على أهمية ان تنعكس هذه الجهود على حياة المواطنين في الجوانب الأساسية المرتبطة بالمعيشة والخدمات، والتغلب على التحديات المستجدة وفي مقدمتها الآثار الكارثية للهجمات الارهابية الحوثية على المنشآت النفطية، وتخفيف تداعياتها على الوضع الإنساني والاقتصادي.

وأكد الدكتور معين عبدالملك، ثقته في دعم شركاء اليمن من الدول والمنظمات المانحة لخطط وبرامج ومشاريع الحكومة، وخاصة الاشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، بما ينعكس بشكل مباشر على حياة ومعيشة المواطنين واحتياجاتهم الأساسية من الخدمات والسلع.

وتطرق رئيس الوزراء، إلى مستجدات الأوضاع السياسية مع التحركات الأممية والإقليمية والدولية الأخيرة، بما في ذلك زيارة المبعوث الاممي إلى العاصمة المؤقتة عدن، وموقف الحكومة الثابت إزاء دعوات السلام وفق المرجعيات الثلاث المتفق عليها.. لافتا إلى ان المجتمع الدولي امام اختبار حقيقي في الضغط على مليشيا الحوثي الإرهابية وداعميها في النظام الإيراني للتعامل الجاد مع جهود إحلال السلام وتجديد الهدنة الإنسانية والدخول في عملية سياسية شاملة.. مجددا التأكيد على ان استكمال استعادة الدولة وانهاء الانقلاب الحوثي هدف لا رجعة عنه اذا لم تذعن مليشيا الحوثي الإرهابية وداعميها في طهران للحل السياسي.

2023 التوجه نحو تقليص الإنفاق وتنويع الإيرادات

وناقش مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزير المالية، حول السيناريوهات المختلفة للايرادات المتوقعة لعام 2023م.. وأكد بهذا الخصوص على استمرار انتهاج سياسة تقليص الانفاق واقتصار ذلك على الجوانب الحتمية والضرورية.

وأشاد المجلس، بجهود وزارة المالية في تنويع مصادر الإيرادات واهمية التنسيق الفاعل مع

السلطات المحلية في هذا الجانب، وضمان التوريد إلى حساب البنك المركزي اليمني.. مشددا على ضرورة استمرار جهود القضاء على الجبايات غير القانونية، وترشيد الانفاق.. وأقر في هذا الجانب عدد من الإجراءات الإضافية لترشيد وتقليص الانفاق، وتفعيل عملية الرقابة على الانفاق.

78 مليون دولار المرحلة الأولى من سد حسان

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الزراعة والثروة السمكية، بشأن مستوى تنفيذ المشروعات الزراعية وخاصة مشروع سد حسان الاستراتيجي والممول بدعم سخي من الاشقاء في دولة الامارات العربية المتحدة عبر صندوق ابوظبي للتنمية.

وتضمن التقرير الاعمال والمهام المنجزة ضمن المرحلة الأولى البالغ تكلفتها 78 مليون دولار من مشروع تنفيذ السد، والأثر المتوقع من تنفيذه على توسيع رقعة ومساحة الأراضي الزراعية وتعدد المحاصيل وزيادة انتاجيتها مع خلق وتوفير فرص عمل للحد من البطالة وزيادة مخزون المياه، وانعكاس ذلك على التنمية بشكل عام.. مشيرا إلى سد حسان يقع شرق دلتا أبين التي تعد احد اكبر سلال اليمن الغذائية.. موضحا أن مشروع السد الحيوي سيحدث نقلة زراعية نوعية، فضلا عن رفع منسوب المياه الجوفية في محافظة أبين والعاصمة المؤقتة عدن.

وأكد مجلس الوزراء على وزارة الزراعة والثروة السمكية، انجاز تنفيذ المشروع وفق المدة الزمنية المحددة، والذي من شأنه أن يمثل دفعة قوية للقطاع الزراعي في أبين، وللأمن الغذائي والمائي بصورة عامة.. منوها بالدعم الاماراتي السخي في انجاز هذا المشروع الحيوي كواحد من أهم المشروعات الاستراتيجية في اليمن.

د. معين عبدالملك

نثق في دعم شركاء اليمن من الدول والمنظمات المانحة لخطط وبرامج ومشاريع الحكومة، وخاصة الاشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

وزيرا المالية والتخطيط يناقشان تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً

ناقش اجتماع عقد في العاصمة المؤقتة عدن، وضم وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، ووزير المالية سالم بن بريك، ورئيس جامعة عدن الدكتور الخضر لصور، تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً في جامعة عدن، وبمقدمتها مشروع إنشاء المستشفى التعليمي، الممولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وتطرق الاجتماع الذي ضم وكيل وزارة التخطيط لقطاع المشاريع المهندسة وزيرة الشرماني، ومدير وحدة تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً بجامعة عدن الدكتور أبوبكر بارحيم، إلى الجهود المبذولة لتنفيذ مشروع المستشفى التعليمي الذي توقف بسبب توقف السحب من التمويلات المقدمة من الصندوق العربي.

كما تناول الاجتماع، مستوى سير تنفيذ مشروع تجهيز مباني مختبرات كلية الصيدلة ومختبر البحث الجنائي بكلية الحقوق في جامعة عدن، والذي من شأنه الإسهام في تأهيل الخريجين من الكليتين ورفع قدراتهم النوعية، وذلك من خلال الاستفادة من المشروع الذي صار قيد الاستلام الابتدائي.

وأكد وزير التخطيط، أهمية الدور الريادي الذي يلعبه الصندوق العربي عبر تقديم التمويلات من المنح والقروض بالمساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية والبنية التحتية بكافة القطاعات الحيوية والخدمية كالمياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والمنشآت والنقل وغيرها من القطاعات.

وشدد على ضرورة التزام الحكومة بدفع قسط للصندوق العربي من أجل استئناف السحب من التمويلات المقدمة من الصندوق البالغة حوالي مليار دولار، والاستفادة منها بتحريك عجلة التنمية .. مشيداً بكافة الداعمين والممولين للمشاريع التنموية في اليمن ومنهم الصندوق العربي.

ومن جانبه أكد وزير المالية، أهمية تكاتف جهود كافة الجهات المعنية والعمل المشترك من أجل تحريك عجلة التنمية وتنفيذ المشاريع في مختلف القطاعات، مع مراعاة الالتزام بالاستفادة القصوى من التمويلات الخارجية واستغلالها بالشكل الأمثل لخدمة المجتمع .. منوهاً بدعم وتمويلات الصندوق العربي والمانحين لتحقيق التنمية في البلاد.

من جهته ثمن رئيس جامعة عدن، جهود الحكومة والصندوق العربي في دعم وتمويل تنفيذ مشاريع الجامعة وكلياتها .. مؤكدا ًالحرص على الاستفادة من تلك المشاريع وإحداث نقلة نوعية في مستوى وقدرات الخريجين، وتسخيرها لخدمة الوطن والمواطنين.

وزير المالية يبحث مع السفير الأمريكي دعم الإصلاحات ومواجهة تحديات الحرب

السفير الأمريكي يؤكد على مواصلة بلاده في تقديم الدعم لليمن للحد من تفاقم معاناة المواطنين وتجاوز التحديات المالية والاقتصادية وتعزيز الموارد العامة للدولة

بحث وزير المالية سالم بن بريك، مع السفير الأمريكي لدى اليمن ستيفن فاجن، أوجه الدعم لمواصلة جهود الإصلاحات المالية والاقتصادية، ومواجهة التحديات التي أفرزتها أوضاع وظروف الحرب في البلاد.

واستعرض اللقاء، آخر المستجدات على صعيد الساحة الوطنية، والجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام الشامل والدائم، وأوجه تعزيز علاقات التعاون والتنسيق المشترك في مختلف المجالات بين البلدين الصديقين.

كما تناول اللقاء، الجهود الحكومية بدعم من الدول الشقيقة والصديقة لتخفيف حِدة المعاناة الإنسانية والمعيشية والآثار الاقتصادية السلبية جرّاء الحرب، والإجراءات المتخذة للتعامل مع اعتداءات مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة من إيران على المنشأت النفطية الحيوية في البلاد، وجهود مواصلة بناء قدرات وزارة المالية والمصالح والمؤسسات التابعة لها.

وتطرق الوزير بن بريك، إلى طبيعة الوضع الاقتصادي والتدابير الحكومية للتعامل مع مجمل المتغيرات، والجهود المبذولة للعمل على استقرار الأوضاع الاقتصادية .. مشيدا بجهود الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في دعم اليمن بمختلف المجالات ولا سيّما الاقتصادية.

ولفت إلى تضاعف المعاناة الإنسانية والمعيشية للمواطنين ونفاقم الآثار الكارثية على المالية العامة جرّاء التصعيد العسكري الأخير لمليشيا الحوثي الانقلابية المدعومة إيرانيا على الموانئ والمنشآت النفطية في حضرموت وشبوة .. مؤكدا أهمية وجود مواقف دولية حازمة تجاه تلك الاعتداءات، وتقديم المزيد من الدعم الفني والمادي لمواجهة التحديات والنهوض بالبنى التحتية ومؤسسات وكوادر الدولة.

ومن جانبه جدد السفير الأمريكي التأكيد على مواصلة بلاده تقديم الدعم لليمن للحد من تفاقم معاناة المواطنين وتجاوز التحديات المالية والاقتصادية وتعزيز الموارد العامة للدولة، الإسهام بتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي، وكذا دعم جهود تحقيق السلام وإنهاء الحرب.

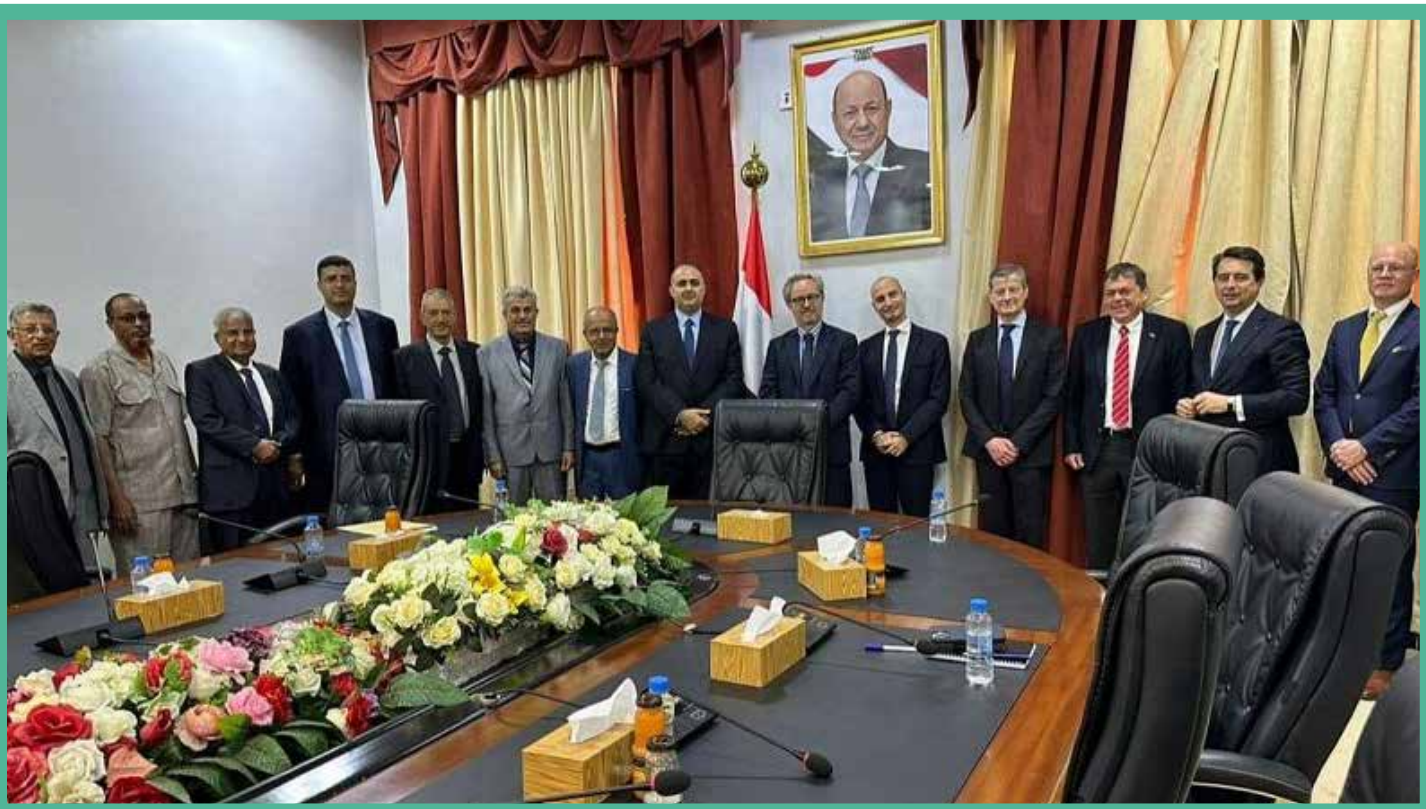

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال تنظم ورشة تدريبية في عدن

نظمت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، ورشة تدريبية في مجال رفع الوعي لدى جهات الرقابة والاشراف في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

وهدفت الورشة التي أقيمت في عدن، واستمرت يومين إلى اكساب موظفي جهات الرقابة والاشراف مهارات حول اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وماهي مخاطرها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الافتتاح قدم نائب وزير المالية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب هاني وهاب شرحا مفصلا عن جهود اليمن في هذا المجال وعلاقتها مع المجتمع الدولي والالتزامات التي يجب على الجمهورية اليمنية الوفاء بها لتجنب وضعها في القوائم الخاصة بوضع الدول التي ليس لها اي اجراءات في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب أو التي لديها قصور في قوانينها أو فعاليتها في تطبيق القوانين أو الدول الغير متعاونة بالاضافة إلى كون اليمن في العام 2023 هي نائب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وستتولى في العام القادم رئاسة المجموعة وهو ما يترتب عليها العمل على تأسيس اللبنة الاولية والقوية لاجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

وتطرقت الورشة في اليوم الاول إلى التقييم الوطني للمخاطر و اهميته في التاثير على وضع اليمن عالميا في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بالاضافة إلى تعريفهم ماهي الجهات الدولية والاقليمية والمحلية المعنية بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وماهي التشريعات والقوانين الوطنية التي من خلالها تقوم المؤسسات الوطنية باجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

كما تلقى المتدربون معارف حول دور مسؤل الامتثال في الجهات الرقابية واستراتيجية الرقابه استنادا على منهج المخاطر قدمها الخبير الدولي نبيل المصري.

سفراء الاتحاد الأوروبي يؤكدون مواصلة دعم المالية

بحث نائب وزير المالية هاني وهاب، في العاصمة عدن، مع عدد من رؤساء البعثات الأوروبية المعتمدة لدى اليمن برئاسة سفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن جابريل فينالس، مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية، وجهود الإصلاحات الراهنة الهادفة لتحسين وتحقيق الاستقرار على صعيد الوضع الاقتصادي.

كما جرى خلال اللقاء الذي ضم عدد من المستشارين والوكلاء والمعنيين بوزارة المالية، وسفراء فرنسا والمانيا والنرويج والبرتغال، التطرق إلى عدد من القضايا ذات الصلة بتحريك سعر الصرف للموازنة، وبناء القدرات، والعلاقة بين أسعار الصرف والمالية العامة، وآفاق الدعم الخليجي.

واستعرض نائب وزير المالية، جهود وزارة المالية حول مستوى تنفيذ إجراءات برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الذي تم توقيعه مؤخراً مع صندوق النقد العربي.. لافتاً إلى الآثار المالية في حال استمرار توقف تصدير النفط.

من جانبهم أكد سفراء الاتحاد الأوروبي، مواصلة دعم اليمن واليمنيين وجهود الدولة ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي للإسهام في تعافي وتحسين الاقتصاد والعملة وتخفيف معاناة المواطنين.

وزير المالية يبحث مع الوكالة الأمريكية خطة مشاريع 2023

بحث وزير المالية سالم صالح بن بريك، مع المديرة القُطرية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن كيمبرلي بيل، خطة مشاريع الوكالة الأمريكية في العام الجاري 2023م.

وتطرق اللقاء إلى أوجه الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية في اليمن عبر شركة براجما، وتعزيز أوجه التعاون المشترك بين الجانبين الحكومي ممثلا بوزارة المالية والأمريكي ممثلا بالوكالة الأمريكية.

كما جرى مناقشة تعاون الجانبين في تطبيق الأنظمة التقنية والآلية في جوانب الخزانة والحسابات الحكومية وإدارة المالية العامة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد النقدية الحكومية وتعزيز الرقابة والشفافية، وكذا تأهيل كوادر وزارة المالية والمصالح التابعة لها.

ونوه وزير المالية، بجهود ودعم الوكالة الأمريكية للتنمية وشركة براجما من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الهادفة للإسهام في تعزيز مبادئ الشفافية وإيجاد أنظمة تقنية مالية لتعزيز الرقابة وإدارة المالية، وكذا الحرص على تأهيل وبناء قدرات كوادر الوزارة والمصالح التابعة لها.

ومن جانبها أكدت المديرة القُطرية للوكالة الأمريكية للتنمية، الحرص على تعزيز التعاون مع وزارة المالية وتقديم الدعم الممكن في توفير الأنظمة المالية التي تساهم بالنهوض بإدارة الحسابات الحكومية والمالية العامة.

قفزة نوعية في إيرادات الاستثمار بلحج

قال مدير فرع الهيئة العامة للاستثمار في لحج، علاء ابراهيم أن فرع الهيئة حقق خلال العام 2022 قفزة نوعية لم يشهدها من قبل في تحصيل الإيرادات المستحقة للهيئة منذُ افتتاح الفرع في المحافظة حيث بلغت اجمالي الإيرادات المحصلة (500,308,302) ريال يمني.

وأشار إلى ان هذا النجاح جاء نتيجة لمضاعفة الجهود المبذولة من قبل جميع موظفي الفرع من خلال تحسين الخدمات المقدمة وكذا تفاعل الفرع مع المشاريع الاستثمارية ومساعدتها في حل المعوقات التي تعترضها، وتجديد شهادات التسجيل لها لمنحها فرصة إضافية لتنفيذها رغم قلة عدد الموظفين الذي يعملون لدى الفرع.

الهيئة العامة للإستثمار
General Investment Authority

3 مشاريع جديدة

واكد انه تم تسجيل ثلاثة مشاريع استثمارية جديدة في المحافظة بتكلفة استثمارية بلغت (56,000,000,000)ريال وقيمة الموجودات الثابتة المعفاة لها (38,634,695,000) ريال ستعمل على توفير 270 فرصة عمل مباشرة ودائمة .

وأشار إلى أنه تم توطيد العلاقة بين الهيئة والمستثمرين في تقديم المزيد من التسهيلات والمرونة في إجراءات التسجيل واستخراج التراخيص للمشاريع الاستثمارية ومعالجة إي مشاكل أخرى.

وفيما يتعلق بمتابعة سير المشاريع الاستثمارية القائمة أشار إلى انه يتم متابعة مستوى التنفيذ للمشاريع المسجلة في إطار المحافظة خلال الفترة الماضية من خلال النزول الميداني لمعرفة مستوى التنفيذ.

وعن الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل الفرع قال ان هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تواجهنا، ومن

علاء إبراهيم
مدير فرع الهيئة العامة
للاستثمار في لحج

ابرزها مشكلة الأراضي وضعف الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المشاريع وكذلك عدم تهيئة المنطقة الصناعية وعدم تفعيل مجلس ادارتها بالإضافة إلى عدم وجود منطقة صناعية خاصة بالمشروعات الغذائية الصغيرة، مؤكدا أن الهيئة تعمل على قدم وساق لتتجاوز هذه المعوقات التي تواجهها والسعي لإيجاد الحلول المناسبة لهم بالتعاون مع قيادة السلطة المحلية بالمحافظة والجهات ذات العلاقة.

وشدد على تنفيذ التوجهات الحكومية لشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي واستقطاب المستثمرين لإقامة المشاريع الاستثمارية والتنموية بمحافظة لحج في كافة القطاعات الصناعية والخدمية والسياحية والزراعية والسمكية وكما تشجع على خلق فرص عمل للكثير من الشباب في جميع المجالات والتخصصات.

مشروع بـ 40 مليار ريال

ولفت إبراهيم إلى أنه تم مؤخرا تسليم شهادة تسجيل مشروع مصنع انتاج المشروبات الغازية والمياة المعدنية (بيبسي كولا) التابع لشركة المشروعات الصناعية اليمنية المحدودة، الذي سوف يشكل علامة فارقة في دعم الاقتصاد والتنمية في المحافظة، كما ان هذا المشروع يعد أكبر مشروع تشهده المحافظة خلال الفترة ما بعد حرب 2015.

وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع 40 مليار و165 مليون ريال يمني وبطاقة انتاجية سنوية 742 مليون عبوة مختلفة الأحجام. وسوف يعمل المشروع على توفير 200 فرصة عمل مباشرة والكثير من الفرص الغير مباشرة لأبناء المحافظة.

هذا وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين وتبدا المرحلة الأولى في شهر فبراير 2023.

كما أكد مدير فرع الهيئة على تقديم كافة التسهيلات اللازمة من قبل الهيئة وقيادة السلطة المحلية بمحافظة لحج ممثلة باللواء الركن/ احمد عبدالله التركي محافظ محافظة لحج، لما من شأنه انجاح تنفيذ المشروع.

وتقدم الهيئة كافة الخدمات الاستثمارية و التسهيلات اللازمة للمستثمرين، ولها كافة الصلاحيات لما فيه خدمة الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتعزيز لمبدأ النافذة الواحدة للاستثمار.

> مصنع انتاج المشروبات الغازية والمياة المعدنية (بيبسي كولا) التابع لشركة المشروعات الصناعية اليمنية المحدودة سوف يشكل علامة فارقة في دعم الاقتصاد والتنمية في المحافظة

د. معين يبحث مع النقد الدولي استعادة الاستقرار الاقتصادي

التقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، على هامش مشاركته في القمة العالمية للحكومات، المنعقدة في مدينة دبي الإماراتية تحت شعار "استشراف حكومات المستقبل".

تناول اللقاء، مجالات التعاون القائمة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي، واهمية العمل المشترك لتعزيز دور مؤسسات الدولة، وما يمكن ان يقدمه الصندوق من برامج لدعم جهود الحكومة اليمنية في الدفع بمسار الإصلاحات القائمة، لمعالجة التحديات الاقتصادية والمساهمة بتخفيف المعاناة الإنسانية.

وأكد رئيس الوزراء بأن الحكومة حريصة على الشراكة مع الصندوق والشركاء الإقليميين والدوليين، وتقديم بيانات شفافة سواء من خلال التقارير أو الاجتماعات الدورية يمكن البناء عليها للتقييم الصحيح للأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية وقدرات المؤسسات الوطنية على تجاوز التحديات والايفاء بالتزاماتها وتعزيز مصداقيتها على المستوى المحلي والدولي.. مشيدا بجوانب الدعم الفني الذي قدمها الصندوق في مجال بناء القدرات ونقل الخبرات، واكد على ضرورة ان تكون هناك برامج خاصة تستوعب التحديات التي تمر بها الدول التي تشهد صراعات وتمكنها من استعادة الاستقرار الاقتصادي واستئناف مسار التنمية.

وجدد رئيس الوزراء، التأكيد على حرص الحكومة في العمل على تنفيذ مسار الإصلاحات الشاملة للمضي في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني والعملة المحلية وتعزيز الموارد العامة للدولة، وكذا الحرص على ترشيد الإنفاق والعمل على تعزيز مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد.. لافتا إلى التطورات على الصعيد الاقتصادي والمالي والنقدي في ضوء المستجدات الراهنة والدور المعول على شركاء اليمن من الدول والمنظمات المانحة في دعم خطط وبرامج ومشاريع الحكومة.

من جانبها أعربت مديرة صندوق النقد الدولي، عن تقديرها لما تبذله الحكومة اليمنية من جهود في مسار الإصلاحات، وادراكها للصعوبات والتحديات البالغة التي تواجه الحكومة في مختلف المجالات، وحرص الصندوق على تعزيز الشراكة مع الجانب الحكومي، والعمل من اجل ان تظل اليمن حاضرة كاولوية في اجندة المجتمع الدولي، مؤكدة العمل على تقديم كل أوجه الدعم اللازمة لمساندة جهود الحكومة اليمنية لتجاوز التحديات والصعوبات القائمة.

وجه باغلاق الحسابات الحكومية خارج البنك المركزي..

وزير المالية يشدد على أهمية حماية المال العام

وجه وزير المالية سالم بن بريك، بإغلاق كافة الحسابات الحكومية خارج البنك المركزي، ووقف الصرف من الوفورات، ووقف الصرف المباشر من الإيرادات.

كما وجه بن بريك خلال لقائه في عدن مع مدراء عموم الشؤون المالية في وحدات السلطة المركزية، بقيد المنح والهبات والتبرعات، إضافة إلى الإقتصاد في النفقات، ورفع التقارير الدورية الخاصة بالحسابات المالية إلى الوزارة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الصدد.. مشددا على أهمية تفعيل الدور الرقابي في عموم الجهات والمؤسسات التابعة للدولة خلال المرحلة القادمة، لحماية المال العام.

وأكد بأن أي ممارسات مخالفة للإجراءات والتوجيهات ستعرض مرتكبيها للمساءلة القانونية .. لافتا إلى أن الوزارة ستقوم بإجراء تقييم شامل لأداء مدراء عموم الشؤون المالية، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب.

وزير المالية يفتتح جمرك مطار عدن ويدشن العمل بالافصاح المالي

افتتح وزير المالية سالم صالح بن بريك، ومعه رئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم ردمان القباطي، المبنى الجديد لجمرك مطار عدن الدولي (الشحن) .

وأطلع وزير المالية، على اقسام المبنى المزود بأحدث الأجهزة والمعدات لتطبيق الإجراءات الجمركية المتبعة وفقاً لقانون الجمارك والتعامل مع جميع الشحنات الواصلة عبر المطار.

كما دشن وزير المالية، العمل بنظام الإفصاح عن الأموال النقدية (عملات ومشغولات) لجميع المسافرين الواصلين والمغادرين عبر مطار عدن الدولي، وذلك بالتنسيق مع وحدة غسيل الأموال في البنك المركزي اليمني.

وحث بن بريك، موظفي الجمارك وممثلي الجهات الأمنية العاملة في المطار على بذل أقصى الجهود والتنسيق لما من شأنه تحسين الأداء ورفع اليقظة والتحري عن البضائع والمسافرين عبر المطار والعمل وفقاً للقانون النافذ باعتبار أن موظفي الجمارك هم خط الحماية الأول داخل المطار وفقاً للصلاحيات المخولة لهم قانوناً والجهات الأمنية هي تساعد موظفي الجمارك في عملهم.

خلقت استقرار نسبي في سعر الصرف..

مزادات البنك المركزي..
تكريس الشفافية والحوكمة

نظمت مؤسسة الرابطة الاقتصادية وبالتعاون مع البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن، ورشة عمل نقاشية في العاصمة المؤقتة عدن، بعنوان (مزادات البنك المركزي - الأهداف والنتائج)، لتسليط الضوء على طبيعة عمل مزادات البنك المركزي لبيع العملة الأجنبية، وأهم أهدافها والاستفادة منها، تعزيزاً لمواصلة دعم النمو والتنمية.

وفي افتتاح أعمال الورشة، استعرض نائب محافظ البنك المركزي اليمني، د. محمد عمر باناجة، إنجازات مجلس إدارة البنك خلال الفترة الماضية.. موضحاً أن المجلس ركز على إعادة الاعتبار للعمل المؤسسي للبنك من خلال تكريس الشفافية والحوكمة وتشكيل اللجان العاملة الضرورية التي نص عليها قانون البنك المركزي.

وقد اكتسبت الورشة أهمية كبيرة في استخلاص الصورة العامة من خلال الدراسات المستعرضة فيها، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعصف في البلد والتي تتمثل بتوقف صادرات النفط، شحة رصيد العملات الصعبة، تراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية بشكل ملفت ومقلق، واستمرار حالة الحرب وغياب الاستقرار السياسي والأمني.

جرى ذلك من خلال ثلاثة أوراق عمل رئيسية، قدمها نخبة من أستاذة الاقتصاد من البنك المركزي ومؤسسة الرابطة الاقتصادية، وهي:

- عمليات المزاد - قدمها أ. حسين القعيطي، وكيل قطاع العمليات المصرفية الخارجية في البنك المركزي اليمني.
- أهمية إجراء عمليات المزاد في ظروف الأزمة الاقتصادية باليمن - قدمها د. يوسف سعيد أحمد، مستشار البنك المركزي اليمني.
- آثار عمليات المزاد على أسعار صرف العملة الوطنية - قدمها كلاً من: د. حسين الملعسي ود. نهال العبد، مؤسسة الرابطة الاقتصادية.

وقد استخلصت أوراق العمل المقدمة، إلى إيضاح الصورة الحقيقية لعمليات المزاد والشروط وآليات التنفيذ والنتائج المحققة في سوق الصرف وفي الاقتصاد عامة، في ظل الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية الحالية، والتي أوجبت استمرار عمليات المزاد، بالإضافة إلى مدى تأثير بيع العملات عبر المزاد على أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

وبعد مداخلات ومناقشات، أكد المشاركون على أهمية ودور عمليات المزاد التي أجراها البنك عبر المنصة الدولية Refinitiv وبشفافية وفقاً للقواعد المعمول بها دولياً في تغطية تمويل استيراد كافة أنواع السلع الغذائية تقريبا وتحقيق قدر معقول من الأمن الغذائي.

وفي نهاية الورشة وضع المشاركون التوصيات والمقترحات التي ستُسهم في إيضاح الصورة الكاملة للرأي العام وأصحاب المصلحة، ومنها ضرورة استمرار الهدنة وتحييد البنك المركزي عن الصراعات السياسية واستئناف الصادرات النفطية لتكوين مورد منتظم من العملات الأجنبية ودعم الحكومة لجهود قيادة البنك المركزي في السيطرة على سوق الصرف، وشددوا على أهمية التعاون

والتنسيق بين الحكومة وقيادة البنك المركزي في مجالات إصلاح أوضاع المؤسسات المالية وإيداع كل الموارد إلى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي والتنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

شارك في ورشة العمل د. نشوى صالح الخبيرة الاقتصادية من شركة براجما الاستشارية، وممثلين عن وزارتي المالية والصناعة والتجارة، ومن رجال المال والأعمال وممثلين عن البنوك التجارية والإسلامية وكبار شركات الاستيراد، ومجموعة من أساتذة الاقتصاد، وفريق عمل من البنك المركزي اليمني.

د. باناجه: إطلاق خطة إصلاحات شاملة

أن جهود البنك خلال الفترة الماضية أسهم في خلق توازن نسبي بين العرض والطلب من النقد الأجنبي واستقرار نسبي في سعر الصرف خلال العام الماضي ووقف تمويل عجز الموازنة عبر السحب على المكشوف لتغطية عجز الموازنة العامة، مشيراً إلى أن البنك أطلق خطة إصلاحات شاملة ضمن خطة حكومية للإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي تحت إشراف صندوق النقد الدولي واتخذ عدد من الإجراءات لتحسين بيئة الأعمال وتغطية متطلبات الحكومة لاسيما في جوانب الاحتياجات الخدمية الضرورية ودفع المرتبات بشكل منتظم دون اللجوء لمزيد من طباعة العملة.

أبرز النتائج والأهداف المحققة

1- نجاح البنك المركزي في تنفيذ عمليات المزاد عبر المنصة الدولية ريفينيتف وبشفافية وفقا للقواعد المعمول بها دوليا.

2- تغطية تمويل استيراد كافة انواع السلع الغذائية تقريبا وتحقيق قدر معقول من الامن الغذائي.

3- مشاركة عدد من البنوك التجارية والإسلامية لغرض تغطية طلبات عملائها مع الالتزام بقواعد الامتثال المعمول بها.

4- ساعدت عمليات المزاد في توفير جزء من احتياجات السوق من العملة الأجنبية لغرض تحقيق استقرار اسعار الصرف واسعار السلع والحد من نسب التضخم.

5- ساعدت عمليات المزاد على تصحيح مسار الدورة النقدية ووقف طباعة النقود.

6- امتصاص جزء من السيولة النقدية الفائضة وتعزيز قدرة البنك المركزي على دفع مرتبات الجهات الحكومية.

7- عززت عمليات المزاد من ثقة المؤسسات المالية الاقليمية والدولية بقدرة البنك المركزي على ادارة عمليات المزادات.

أبرز التوصيات

1) ضرورة استمرار الهدنة وتحييد البنك المركزي عن الصراعات السياسية.

2) استئناف الصادرات النفطية لتكوين مورد منتظم من العملات الاجنبية.

3) ضرورة دعم الحكومة لجهود قيادة البنك المركزي في السيطرة على سوق الصرف.

4) التعاون والتنسيق بين الحكومة وقيادة البنك المركزي في مجالات اصلاح اوضاع المؤسسات المالية وايداع كل الموارد إلى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي.

5) ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وضبط وترشيد الانفاق الحكومي.

6) أكد المناقشون على ضرورة استئناف العمل بالموازنة العامة للدولة.

7) شدد الحاضرون على ضرورة استمرار وقف طباعة النقد واستمرار المزادات لتامين موارد مالية من مصادر غير تضخمية.

8) البدء بإصدار الصكوك الاسلامية لتمويل انشطة الحكومة.

المالية
Al-Maliah

واشنطن تشدد على وقف اعتداءات الحوثيين على الموانئ والتجارة الدولية..

1.2 مليار دولار دعم لليمن خلال 2023

أعلنت الأمم المتحدة جمعها تعهدات بـ 1.2 مليار دولار لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2023.

جاء ذلك في ختام مؤتمر المانحين لليمن الذي عقد، أواخر شهر فبراير الماضي في العاصمة السويسرية جنيف، لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن التي أعلنتها الأمم المتحدة في وقت سابق.

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، تقديمها أكثر من 444 مليون دولار كمساعدات إنسانية لليمن.

وقال وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن، في مؤتمر المانحين لدعم خطة الأمم المتحدة الإنسانية، إنه لا يجب نسيان ملايين اليمنيين الذين يعيشون أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حاثًّا الجميع على التبرع بسخاء.

واشنطن: أفضل فرصة لوقف الحرب

وأكد بلينكن على أن اليمن لديه، اليوم، أفضل فرصة سياسية لإنهاء الحرب، وأن العمل الجماعي أحدث فرقًا هائلًا في وضع اليمن، "ويمكن أن يستمر"..

وشدد بلينكن على جماعة الحوثي وقف اعتداءاتها على الموانئ اليمنية والتجارة الدولية، مشيرًا إلى استمرار الجهود الدبلوماسية لبلاده لإنهاء الحرب في اليمن.

وفي السياق ذاته، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم 207 مليون يورو لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، وتبرعت ألمانيا بـ 120 مليون يورو، و25 مليون دولار من السويد، فيما أعلنت سويسرا تقديمها ما يقرب من 16 مليون دولار، وايسلندا 30 مليون كرونا ايسلندية، والفلبين 100 ألف دولار، والنرويج 250 مليون كرونة نرويجي.

وقالت إيطاليا إنها أعلنت، في ديسمبر الماضي، تقديم 50 مليون يورو كدعم للوضع الإنساني في اليمن، وتخصص منها 5 ملايين يورو لخطة الاستجابة الإنسانية.

وصرحت بلغاريا تقديم 15 مليون يورو لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، و75 ألف دولار من البرازيل، ومليوني دولار من التشيك، و23 مليون دولار من الدنمارك، و19 مليون دولار من اليابان، وما يقرب من 4 مليون يورو من الفلبين.

325 مليون دولار من الإمارات

وعبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أكدت سلوفينيا تقديمها 200 ألف يورو دعمًا لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، فيما أعلنت بلجيكا عن تقديمها 5 ملايين، وكندا 46 مليون دولار كندي، و88 مليون جنيه استرليني من بريطانيا.

من جهتها، أعلنت الإمارات تخصيص 325 مليون دولار لدعم مشاريع التعافي في اليمن هذا العام، ليصبح إجمالي المساعدات المقدمة لليمن منذ بداية الحرب 6.6 مليار دولار، فيما قالت الكويت إنها ستقدم 5 مليون دولار عبر ثلاثة برامج، ليصل إجمالي ما قدمته منذ بداية الأزمة اليمنية إلى 730 مليون دولار.

من جانبها، أكدت ايرلندا تقديمها 6 ملايين يورو دعمًا لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، ليصل إجمالي دعمها إلى 46 مليون يورو منذ بداية الأزمة.

وكانت الأمم المتحدة أعلنت، في وقت سابق، عن حاجتها لنحو 4.3 مليار دولار لتمويل أنشطتها الإنسانية في اليمن خلال العام الحالي.

د. معين: دعم الشعب اليمني أولوية

دعا رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، المجتمع الدولي والمانحين الى ان يظل دعم الشعب اليمني على رأس اولوياتهم، والا يطغى عليه تنامي الازمات الإنسانية والظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها العالم.. مؤكدا ان هذه الازمات العالمية كانت اشد وطأة على اليمنيين وضاعفت من تدهور الوضع الاقتصادي والازمة الإنسانية.

وحث رئيس الوزراء في كلمته خلال مؤتمر تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2023م، في مدينة جنيف السويسرية، الذي افتتحه امين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، المشاركين على ان يبرهنوا بالأفعال وقوفهم الى جانب الشعب اليمني والوصول الى حد مرضي من التعهدات الانسانية وبما يتناسب مع متطلبات خطة الاستجابة، وقال ان "أي تراجع للدعم يتبعه توقف برامج ومشاريع حيوية تمس حياة مئات الالاف ان لم يكن ملايين اليمنيين".

وعبر الدكتور معين عبدالملك، عن الامتنان للحكومتين السويسرية والسويدية على التزامهم وحرصهم على تنظيم واستضافة مؤتمر تمويل خطة الاستجابة الانسانية لهذا العام وعلى مدار الاعوام الماضية برعاية الامم المتحدة.. مقدما الشكر للمانحين من الاشقاء والاصدقاء على مواقفهم الانسانية المشرفة، وقال ان " الدعم الذي قدمتموه خفف معاناة اليمنيين وساهم بتوفير الحد الادنى من الضروريات واحتواء اثار الكارثة الانسانية، وستظل مواقفكم هذه حاضرة في وجدان اليمنيين وجزء اصيل من علاقات الاخوة والصداقة".

التوجه نحو مشاريع مستدامة

كما وجه الشكر للعاملين في المجال الانساني، وادراكه الصعوبات والتعقيدات واحيانا التهديدات التي تطالهم خاصة في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي الارهابية، مجددا التزام الحكومة بتذليل اية صعوبات او عقبات والعمل مع الأمم المتحدة وشركاء العمل الإنساني لإيصال المساعدات إلى مستحقيها دونما تمييز.

وأضاف رئيس الوزراء، " هذا هو المؤتمر السابع لتمويل خطة الاستجابة الانسانية، ورغم أن اجتماعنا اليوم هو تجديد لوقوف المجتمع الدولي وتضامنه مع شعبنا الذي يعاني من حرب اشعلتها وتستمر في تأجيجها مليشيا تمارس الإرهاب والتطرف، إلا أنه جرسا ينبه العالم أن ما تراكم من أوضاع إنسانية محزنة يحتاج مزيد من الجهد والدعم والتعهدات والتعاون مع الدولة في تعزيز مؤسساتها والشراكة معها سواء في صياغة الاحتياجات، وتحديد طبيعة الاستجابة لها، او الرقابة وتقييم مستوى التنفيذ، إضافة الى اسناد جهودنا في انعاش الاقتصاد الوطني واعادته الى مساره السليم... وينبغي ان تكون غايتنا التمكين الكامل لمؤسسات الدولة لتجاوز هذا الوضع الإنساني الصعب ونحن مستمرون في بذل كل جهدنا لتحقيق ذلك ولا يساورنا الشك في دعمكم ووقوفكم معنا".

وأوضح ان الشعب اليمني بطبيعته منتج ومثابر، وينبغي ان تكون الاولوية في الحفاظ على كرامته من خلال مشاريع مستدامة مرتبطة بفرص الدخل واستعادة دورة الانتاج والعمل، واهمية الموازنة بين العمل الاغاثي والتنموي، وعدم التساهل مع اي تلاعب بالمساعدات او استخدامها في تأجيج الصراع.

اصلاحات حكومية هيكلية

وتطرق الدكتور معين عبدالملك، الى الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة وبدعم من مجلس القيادة الرئاسي، للمساهمة في تعزيز دور المؤسسات الحيوية واستقرار الاقتصاد وسعر العملة، بالتوازي مع اصلاح السياسة النقدية وضوابط مكافحة غسيل الاموال ومحاربة تمويل الإرهاب.. مشيرا الى ان وضع المؤسسات الرسمية اليوم اكثر تماسكا وانفتاحا على الشراكات الدولية، والفرصة مواتية لان يكون للدعم الانساني ايضا دور بارز في الاستقرار الاقتصادي من خلال مصارفه أموال الدعم المقدمة من المانحين عبر البنك المركزي اليمني.. مؤكدا ان هناك آليات شفافة في هذا الجانب تستجيب للمعايير الدولية، والحرص على تعزيزها، للوصول الى نتائج مؤثرة في تخفيف حدة الازمة الانسانية.

وقدم الشكر للأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات على دعمهم للاقتصاد اليمني واستقرار المؤسسات وعملها طوال السنوات الماضية، وكان اخرها الدعم المقدم لتعزيز احتياطيات البنك المركزي اليمني، إضافة الى منح المشتقات النفطية السعودية لدعم قطاع الكهرباء، ودورها في الحفاظ على استقرار الخدمات الأساسية.

وأكد رئيس الوزراء أن انهاء المعاناة الانسانية يبدأ بإنهاء الحرب، وكان اتفاق الهدنة في ابريل من العام الماضي حتى اكتوبر 2022 فرصة حقيقية لذلك.. والتزمت الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي تجاه إنجاح الهدنة والاستجابة لمتطلباتها، وقدمت تنازلات كبيرة في سبيل ذلك.. وقال "في حين انتهجت المليشيات مسارا تصعيديا متطرفا، ورفضت الإيفاء بالتزاماتها في اتفاق الهدنة، حتى اسقطتها في أكتوبر الماضي، وكلما فتحنا نافذة امل للسلام، أوصدتها المليشيا".

خسائر فادحة جراء الهجمات الحوثية

وأضاف "لعلكم تابعتم اعتداءات مليشيا الحوثي الارهابية على المنشئات النفطية وممرات الملاحة الدولية، واستهداف المقدرات الاقتصادية الحيوية للشعب اليمني، وخسائر الاقتصاد الوطني نتيجة لهذه الاعتداءات مئات الملايين من الدولارات، وهي موارد حيوية - على شحتها - حافظنا من خلالها على تماسك الخدمات الأساسية وعلى رأسها التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وفي الوقت الذي عملنا على تشييد الجامعات والمدارس تعمل المليشيا بالمقابل على هدم التعليم ونشر التطرف واستخدام الاطفال كوقود للحرب".

وجدد رئيس الوزراء التأكيد على ان المدخل الأساس لتخفيف الازمة الإنسانية هو بالحفاظ على استقرار الاقتصاد، وإعطاءه اولوية قصوى، وان يتوحد الموقف الدولي تجاه اي ممارسات تعمق الازمة الاقتصادية وتضاعفها.. لافتا الى اننا امام اختبار حقيقي لاتخاذ مواقف حازمة واجراءات حقيقية رادعة لهذه الجماعة الارهابية، وعدم السماح لها بالإفلات من ممارساتها الاجرامية.

وقال "الحكومة والشعب اليمني ليس لنا إلا هدف نعمل من اجله وهو استعادة الدولة والاستقرار والسلام، وطريق السلام معروف جيداً ومتاح ولا خلاف عليه ويحظى بإجماع اقليمي ودولي غير مسبوق".

4.5 مليون نازح داخلياً

دعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى بذل جهود أكبر وإلى توفير المزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة والمتنامية داخل اليمن، وذلك بعد تسع سنوات على اندلاع الحرب.

يواجه اليمن أزمة مطولة من النزوح والحماية، حيث يعاني الملايين - بمن فيهم اليمنيون واللاجئون وطالبو اللجوء - من عواقب الحرب وتأثيرات المناخ وتدهور الوضع الاقتصادي.

لا يزال اليمن واحداً من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث نزح 4.5 مليون شخص داخلياً ويعيش أكثر من ثلثي السكان تحت خط الفقر. وعلى الرغم من المشقات، فإن المجتمعات اليمنية التي تعاني من الإنهاك تؤوي حوالي 100,000 لاجئ وطالب لجوء من دول أخرى فتكت بها الحروب. وتعتبر المفوضية الوكالة الدولية الوحيدة التي تتولى حمايتهم وترعى احتياجاتهم الإنسانية.

في عام 2023، تقدر الأمم المتحدة أن يكون هناك 21.6 مليون شخص في اليمن ممن سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية وإلى دعم في مجال الحماية، وهو ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان.

وقد شهد المدنيون ومضات من الهدوء عندما وقعت الأطراف المتحاربة هدنة في شهر أبريل الماضي. وقد أدت الهدنة التي استمرت ستة أشهر وتمت بوساطة الأمم المتحدة إلى انخفاض عدد الضحايا في صفوف المدنيين. وطوال فترة الهدنة، انخفض معدل النزوح الداخلي الجديد بنسبة 76 بالمائة.

وفي الغياب الحالي لهدنة رسمية وفي ظل الوضع السياسي والأمني الهش فإن حياة السكان تشوبها حالة من الإرباك وعدم اليقين - حيث لا يوجد اتفاقية رسمية للسلام، لكن الصراع لم ينشب مجدداً - وهو ما يزعزع الاقتصاد وكافة جوانب الحياة.

وقالت مايا أميراتونغا، ممثلة المفوضية في اليمن: "يجب ألا ننسى محنة أولئك الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة في اليمن. لقد طال تأثير حجم هذه الأزمة كل أسرة في جميع أنحاء البلاد. - بعد تسع سنوات من هذا الصراع". وأضافت: "نحن نعرف جيداً القصص التي تفطر القلوب، حيث فقد الكثيرون منازلهم وعزيزهم وسبل عيشهم. إنهم يفتقرون إلى شبكة أمان اجتماعية أو الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يجعلهم أكثر عرضة لجميع أنواع التهديدات والمخاطر، وهو ما يؤدي إلى حدوث ضوائق نفسية شديدة".

93 % من النازحين يعانون الضعف

هناك ما يصل إلى 93 بالمائة من العائلات اليمنية النازحة ممن لديها فرد واحد على الأقل من أفراد الأسرة يمر بحالة ما من الضعف، كشخص يعاني من إصابة أو من ضائقة نفسية، أو طفل يعمل، أو مسن لا يحظى بالرعاية. ويؤدي تأثير النزاع والنزوح المطولين، إلى جانب الافتقار إلى سبل العيش والخدمات الأساسية والغذاء، إلى زيادة المخاطر التي تعتري الحماية، كخروج الأطفال من المدارس حيث ينتهي المطاف بالعديد منهم للعمل لإعالة أسرهم من خلال التسول؛ وتتولى الأرامل وغيرهن من النساء غير المتزوجات مسؤولية رعاية أسرهن، فيما يتحول الزواج المبكر للفتيات إلى استراتيجية من أجل البقاء بالنسبة للكثيرين.

وعلى الرغم من أن المساعدات الإنسانية لليمن لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل، إلا أن الاحتياجات آخذة في الازدياد. وأضافت أميراتونغا: "نحن نرى نازحين يمنيين وهم يكافحون لإيجاد الحلول. يحاول الكثيرون العودة إلى حياتهم من خلال التوجه إلى ديارهم في المناطق المدمرة، أو الاندماج في المجتمعات المحلية في أماكن النزوح أو الانتقال إلى أماكن أخرى في البلاد. إنهم أيضاً بحاجة إلى الدعم لإعادة بناء حياتهم".

وسوف يمكن الحصول على المزيد من الدعم العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى الأسر الأكثر ضعفاً وتزويدها بالمساعدة والخدمات اللازمة مثل الدعم القانوني والنفسي أو البرامج التي تساعد على وجه التحديد في حماية الأطفال وغيرهم من أفراد المجتمع الأكثر ضعفاً لدى المفوضية أيضاً برنامج للمساعدة النقدية لدعم الفئات الأكثر ضعفاً وتلبية الاحتياجات الحيوية، فضلاً عن برامج المأوى الهادفة للاستجابة للوضع الصعب المتعلق بالسكن والذي يطال العديد من اليمنيين.

320 مليون دولار دعم لمفوضية اللاجئين

لم تحصل هذا العام مفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سوى على 8 بالمائة فقط من مبلغ 320 مليون دولار أمريكي والذي تحتاجه لتغطية عملها في اليمن في عام 2023.

لا يمكن التخلي عن اليمنيين، حيث أن حجم ونطاق احتياجات السكان يستحقان اهتمام العالم ودعمه قبيل مؤتمر التعهدات رفيع المستوى حول اليمن الذي سيعقد اليوم والذي يمكن مشاهدته هنا، تدعو المفوضية المجتمع الدولي إلى الالتزام والوقوف إلى جانب الشعب اليمني، والذي يستحق حياة كريمة وآمنة.

أهمية التخطيط في حياتنا (1)

إعداد/ خالد محمد الحوثري

التخطيط هو مرحلة التفكير الذهني المنظم في الأهداف المتوقع تنفيذها وذلك بمراعاة الموارد المتاحة من أجل تحقيق أكبر منفعة باقل تكلفة متوقعة مع ربط كل هدف بمدة زمنية لتنفيذ، وهو منهج أنساني للعمل يهدف إلى أتخاذ القرارات في الحاضر ويكون لها تأثير في المستقبل، وكذا بأنه المجهود الذهني المبذول لصياغة الأهداف المختلفة على عدة مستويات ووضع الخطط لتنفيذها، وهو أيضاً الخطوة الأولى في العملية الإدارية، حيث تحدد فيه الإدارة ماذا تريد أن تعمل، وماذا يجب عملة وأين وكيف، وماهي الموارد المتاحة التي تحتاج إليها للإنجاز العمل .. فعملية التخطيط تقوم على وضع السياسات العامة وتضع الأهداف التي تريد الوحدة الإدارية أو المؤسسة أن تقوم بإنجازها خلال مدة من الزمن مع مراعاة العوامل المستقبلية المحتملة حدوثها.

أهمية التخطيط

لابد أن نجزم بأن عملية التخطيط تعتبر حجر الأساس الذي يساعدنا في مواجهة المستقبل المجهول، وإذا لم نفكر بشكل مسبق لمواجهة المستقبل فقد يضر ذلك الوحدة الإدارية أو المؤسسة أو يعيق تحقيق أهدافها المنشودة ومن ذلك لابد أن ندرك مدى اهتمام الإدارات والمؤسسات التي ترغب في النجاح من خلال مصدر قوة وهو (التخطيط) اذاً تكمن أهمية عملية التخطيط في تحقيقها للعديد من الفوائد وتستهدف تحقيق الأهداف التي تفيد الفرد في المجتمع والمؤسسات وإدارات الدولة.

تحقيق المجهود

حيث يعمل الفرد على تحقيق أهداف محددة ومخطط لها أسهل بكثير من أن يعمل ويعيش بشكل عشوائي، حيث يبدأ التخطيط من تحديد الأهداف لليوم الواحد وما سيتم عمله خلال هذا اليوم، والتخطيط لأهداف بعيدة المدى يسهل عليه تحقيق أهدافه وتنظيم نشاطاته اليومية بما يحقق هذه الأهداف.

تجاوز العقبات

يساعد التخطيط على تحقيق الأهداف بدقة متجاوزاً العقبات المتوقعة بحث لا يكون هناك مفاجات لا يعمل حساب لها ليتم تجاوزها بسهولة، ويجب توقع العقبات اثناء عملية التخطيط ويتم تصنيفها ضمن المخاطر التي قد تعيق تحقيق الأهداف المرجوة.

- **تقييم الذات:-** يساعد التخطيط على تقييم الذات من خلال تقييم تحقيق الأهداف الموضوعة، حيث يفترض أن يقوم الفرد بمراجعة اهداف لصورة دورية، ويحدد ما تحقق منها وما لم يتحقق وبذلك ليستطيع تقييم أداءه ذاتياً.

أما على مستوى أدارات الدولة والمؤسسات فالتخطيط يساعد على مسارات العمل وتحديد المواضيع التي تحتاج إلى تعديل أو تحسين في المستقبل من خلال وضع التوقيعات المستقبلية وتصورات للنتائج التي يراد تحقيقها بالإضافة إلى تحديد الخطوات اللازمة للوصول للأهداف المخطط لها والنجاح في العمل،

وتكمن أهمية التخطيط في الوحدات الإدارية للدولة والمؤسسات في إتباع التالي :-

الاستغلال الأمثل للموارد:- يوفر التخطيط المعرفة الكاملة للموارد المتوفرة والمتاحة وهذا يجعل اتخاذ القرارات لاستغلالها بأفضل طريقة عملية وبسهولة تامة والتحكم والسيطرة على اتخاذ القرار الصحيح بشأنها.

تحديد الأهداف

أن أحد عوامل نجاح العمل هو تحديد الأهداف التي يجب الوصول إليها وتحقيقها وهو جزء رئيسي في عملية التخطيط والذي يساعد في وضع رؤية واضحة وأهداف محددة وضمان استخدام الموارد والامكانيات المتاحة وزيادة الكفاءة وتقليل المخاطر المحتملة والمتوقعة.

إدارة المخاطر:- عند القيام بوضع خطة عمل لاي وحدة إدارية للدولة أو مؤسسة عامة كبيرة يتم وضع عدة تصورات وتوقعات للأمور قد تحدث أثناء سير العمل أو تنفيذ الخطط فيها تسمى خطط بديلة أو سينورهيات أخرى بذلك يسهل السيطرة على العقبات والإدارة المخاطر بأقل الاضرار أو بأقل الخسائر.

بناء فريق متعاون

بعد الانتهاء من إعداد الخطة والعمل على توزيعها على أعضاء فريق العمل، يعرف الجميع مستولياتهم بشكل محدد بالإضافة إلى معرفتهم بأهمية التعاون كفريق واحد و للاستفادة من خبرات الجميع للوصول إلى هدف واحد أو مجموعة أهداف جماعية.

خصائص التخطيط وطبيعته

التخطيط وظيفة إدارية وعنصر مهم في الإدارة الإستراتيجية يحتوي على عدد واحد أو أكثر من الخطط التفصيلية لتحقيق التوازن بين المطلوبات والموارد المتاحة يتم في هذه العملية وضع هدف أو مجموعة أهداف بالإضافة إلى وضع الإستراتيجيات لتحقيقها، أيضاً فالتخطيط هو الإطار المحدد للأهداف التي يراد إنجازها في فترة وكتابه خطة للوصول إليها وتحديد طرق تحقيقها مع وجود تصورات وتوقعات واضحة الاحتمالات بما سيحدث من مستجدات أثناء التنفيذ، وتحتوي خصائص التخطيط من مكونات تحدد طبيعتها وتساهم في إظهار النتائج المطلوبة لاي خطة أو منتج عندما نقوم بعمليات التخطيط الجديد، وأهم خصائص التخطيط هي :-

وظيفة إدارية أساسية.. هي الوظيفة الأساسية للإدارة ويسبق جميع الوظائف الأخرى وبدون تحديد الأهداف المراد تحقيقها وخطة عمل يجب إتباعها لا يوجد معنى لتنظيم أو قيادة أو تحكم في أنشطة إدارات الدولة ومؤسساتها وفي الواقع يعتمد جميع وظائف الإدارة الأخرى وسير أنشطها مجد كبير على التخطيط.

منتشر في جميع القطاعات.. التخطيط هو نشاط واسع الانتشار ويقوم المسؤولين على جميع مستويات إدارات الدولة والمؤسسات بالاهتمام بوظيفة التخطيط الذي تختلف طبيعته ونطاقة على مستويات مختلفة في الإدارة مثلاً.. الإدارة العليا بالتخطيط الإستراتيجي والوسطي والدنيا بالتخطيط الإداري والتشغيلي على التوالي.

التركيز على الأهداف.. هي احدى خصائص التخطيط والذي يحدد بوضوح مسار العمل الرئيسي لتحقيق الأهداف حيث سيعمل جميع مستويات الإدارة على تنفيذ الخطط وتحقيق أهدافها.. مالم ستصبح الخطة عديمة الجدوى إذا لم تتمكن من المساهمة بإرشادات إيجابية لتحقيق الأهداف الذي يعمل التخطيط على تحديد الإجراءات التي من شانها تؤدي إلى الأهداف المرجوة وبشكل سريع واقتصادي.

التوجه نحو المستقبل.. من أهم خصائص التخطيط هو التوجه نحو المستقبل ومن أجله يقرر الوقت الحاضر وما يجب عملة في المستقبل الذي يعتمد على والمتوقع، والخطة هي عبارة عن تجميع للتنبوءات والتوقعات المدروسة والعلمية وبالتالي فإن التخطيط يقوم على طول النظر والتطلع إلى الامام بطبيعته.

> يساعد التخطيط في التنسيق بين الاعمال على أسس من التعاون والانسجام بين الافراد بعضهم ببعض وما بين الإدارات والقطاعات المختلفة للحلول دون وجود تضارب في أعمالهم وبياناتهم

التخطيط عملية انتقائية.. من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف هناك عدد من البدائل وأنها معينه بصنع القرار المتعلق بما لذي يجب عمله، وكيف يتم ذلك ... الخ.

التخطيط عملية فكرية.. هو عملية فكرية تنطوي على الابداع والتفكير والخيال، ويتعين على مسئولي التخطيط التفكير في مسارات العمل المختلفة والتفصيل في إيجابيات وسلبيات كل مسار عمل ثم تحديد المسار الذي يناسب وحدة الإدارة أو المؤسسة بشكل أفضل وانه ليس مجرد تخمين وأنماء ينطوي على تفكير عقلاني وعلمي وعلى مسئولي التخطيط التفكير في جميع المسارات المطروحة والبدائل وتأثيرها قبل الشروع في صياغة الخطة وتقديمها.

التخطيط عملية مستمرة.. التخطيط عملية مستمرة لا تنتهي وهو يعتمد على الافتراضيات قد لا تتحقق في المستقبل لذلك عليه أن يواصل تعديل ومراجعة الخطط في ضوء البيئة المتغيرة، فعندما يتم تحقيق هدف تنظيمي يتم وضع خطة جديدة لتحقيق الأهداف المستقبلية وعليه سيتم تقييم نية الأعمال وفقاً للنية المتغيرة، لذلك يجب إن تكون الخطط كالتالي :-

التخطيط يزيد الكفاءة: يهدف التخطيط إلى زيادة الكفاءة على جميع المستويات، فالمبدأ التوجيهي للخطة هو زيادة الإيرادات بالحد الأقصى وبأقل تكلفة، لذلك يساعد التخطيط في استخدام تلك الموارد بشكل أمثل ومن خلال تقليل الانفاق الغير ضروري بحسب الأهداف المخطط مالم يقدم العاملين على التخطيط بتقديم البدائل على أساس الكفاءة التي تعتبر مفهوم ضمني للتخطيط .

المرونة.. من أهم خصائص التخطيط هي المرونة حيث يتم صياغة الخطط بطريقة سلسة تجعلها قابلة للتعديل في أي ظرف من ظروف قد تكون من الصعب تنفيذ خطة اليوم أو في المستقبل وقد تتأثر بكثير من العوامل البيئة أو الطبيعة كذلك يجب أن يكون مشروط التعديل والراجعة للخطة على تغير النية.

والتخطيط ينطوي على كثير من المزايا يمكن إيجازها في التالي :-

- يساعد التخطيط على تحديد الأهداف المراد الوصول إليها بحيث يمكن توضيحها لمن يعمل بها مما يسهل تنفيذها.

يساعد التخطيط على تحديد الامكانيات المادية و البشرية الازمة لتنفيذ الأهداف المطروحة.

- يساعد التخطيط في التنسيق بين الاعمال على أسس من التعاون والانسجام بين الافراد بعضهم ببعض وما بين الإدارات والقطاعات المختلفة للحلول دون وجود تضارب في أعمالهم وبياناتهم.

- يعتبر التخطيط وسيله فعاله في تحقيق الرقابة الداخلية والخارجية خلال فترة تنفيذ الأهداف.

- يتناول التخطيط محاولة توقع الأحداث مما يؤمن للإدارة موقف يسمح لها بتقدير ظروف المستقبل و التبوء بالأحداث المستقبلية ووضع الخطط البديلة لها للمستقبل وعدم ترك الأمور لمحض الصدفة.

- يساعد التخطيط على استثمار الموارد والاستخدام الأفضل لها على أحسن وجهه.

- يساعد التخطيط في تنمية مهارات وقدرات المديرين و المسؤولين عن طريق ما يقومون به من وضع الخطط والبرامج.

رئيس الوزراء يترأس اجتماع للجنة الوزارية المكلفة بتنظيم حركة التجارة

ترأس رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماع اللجنة الوزارية بشأن دراسة التطورات الاقتصادية ووضع المعالجات الكفيلة بتأمين حركة التجارة في المنافذ البرية والبحرية.

وناقشت اللجنة الإجراءات المتخذه لتنفيذ مهامها ومستوى تنفيذ القرارات الهادفة الى تقديم المزيد من التسهيلات للتجار المستوردين.

واستعرضت اللجنة الخطط والإجراءات التي يجري اعدادها والمتعلقة بتنظيم حركة التجارة في الموانئ بما يضمن سهولة ويسر وصول البضائع وتخفيض كلفة النقل والتأمين في موانئ المناطق المحررة وبما يسهم في رفع كفاءة عملية نقل وايصال البضائع والسلع المختلفة.

وشددت اللجنة على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تحفظ الأموال العامة وتنفيذ القرارات الحكومية المنظمة للاستيراد وتتطابق مع التزامات الحكومة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بما فيها القرارات الأممية والدولية المتعلقة بحظر استيراد وبيع النفط الايراني، وكذلك اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع أي تجاوزات او مخالفات للقوانين والاليات المحلية والدولية بما في ذلك التخاطب مع الدول وجهات التصدير التي يتم استيراد البضائع والسلع منها بالمخالفة للإجراءات المتبعة.

واطلعت اللجنة من وزراء التخطيط والتعاون الدولي واعد باذيب، والنقل عبدالسلام حميد، ونائب وزير الصناعة والتجارة سالم سلمان ، على تقارير حول مستوى تنفيذ القرارات السابقة، والاليات والإجراءات المطلوب اتخاذها على ضوء المستجدات الأخيرة.

وحث رئيس الوزراء، اللجنة على مواكبة المتغيرات الجديدة باتخاذ إجراءات تساهم في تأمين حركة التجارة في المنافذ البرية والبحرية.. مؤكدا على تقديم كل التسهيلات اللازمة وإزالة اية عوائق تعترض ذلك.

شارك في الاجتماع رئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي، ورئيس هيئة موانئ عدن محمد امزربه.

الجمارك تشارك في اجتماع شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط

شاركت بلادنا في الاجتماع السابع والخمسين لجمارك دول إقليم شمال افريقيا والشرق الأدنى والأوسط بوفد ترأسه الأستاذ/ عبدالحكيم ردمان القباطي رئيس المصلحة والذي انعقد في مقر جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة.

وفي هذا الاجتماع تم مناقشة العديد من الملفات والقضايا التي تهم العمل الجمركي في دول الإقليم ومنظمة الجمارك العالمية، وبعد نقاشات مستفيضه من قبل السادة رؤساء جمارك دول الإقليم تم الاتفاق على استمرار تمويل الترجمة الى اللغة العربية في أعمال منظمة الجمارك العالمية ، لما لذلك من أهمية قصوى في استفادة جمارك دول الإقليم من الوثائق والمستندات والتقارير التي تهم العمل والتطور الجمركي والصادرة عن المنظمة وكذلك الترجمة الفورية لأنشطة اللجان الفنية التابعة للمنظمة العالمية للجمارك، بالمقابل طلب الأعضاء من الممثل الإقليمي التواصل مع الأمانة العامة للمنظمة لمعرفة مقدار الزيادة في التمويل المطلوبة لاستمرار استخدام اللغة العربية في أعمال المنظمة ولجانها.

ووافق المجتمعون على استمرار وظيفة الملحق الفني للإقليم لدى منظمة الجمارك العالمية لما له من أهمية في متابعة القضايا والأعمال التي تهم التطوير وبناء القدرات في جمارك دول الإقليم، كما اتفقوا على تشكيل لجنة من ممثلين جمركيين لعدد من دول الإقليم لمراجعة وثيقة الشروط المرجعية للملحق الفني وآلية الترشيح والتقييم للأداء.

واتفق الحاضرون على الإبقاء على آلية التوافق عند اختيار ممثلي دول الإقليم في اللجان التابعة للمنظمة العالمية للجمارك ومن ذلك لجنة السياسات واللجنة المالية ولجنة التدقيق.

المالية
Al-Maliah

التحركات الرئاسية..
تكامل بين الخارج والداخل

هشام السامعي*

ينشط رئيس مجلس القيادة الرئاسي ضمن عمل متواصل لإعادة تنظيم الملف اليمني بما يضمن إعادة بناء مؤسسات الدولة اليمنية في الداخل وإعادة الاعتبار للقضية اليمنية خارجياً .

نعتقد أن أقرب الطرق للوصول إلى إعادة ترتيب الملف داخلياً هو طريق التواصل مع الفاعلين والمؤثرين الخارجيين، كونهم الداعمين سواءً مالياً أو لوجستياً، وبالتالي سيكون من الصعب أن تعيد تنظيم المشهد داخلياً طالما والمخرجين لهذا المشهد هم الداعمين الخارجيين، والذي تشكل في اليمن منذ بداية العقد الماضي هو دخول قوى خارجية مؤثرة في المشهد اليمني، ومع تعدد المؤثرين واللاعبين الخارجيين كان هناك قوى محلية فاعلة ومؤثرة تستمد نفوذها من الدعم الخارجي وتنفذ أجندة تتقارب مع توجهات الداعم .

يختصر رئيس مجلس القيادة الرئاسي الطريق والوقت في سبيل إقناع الداعمين الخارجيين بحتمية تغير المشهد داخلياً لضمان تحقيق المصلحة الوطنية أولاً مع إمكانية ضمان مصالح الخارج وفقاً لشروط جديدة وعقد جديد .

ندرك جيداً أن كل نشاط خارجي مهما طالت مدته هو وضع طارئ لن يستمر طويلاً، وفي المقابل تمضي خطة إعادة تفعيل مؤسسات الدولة في الداخل بشكل متوازي مع النشاط الخارجي، ويمكن الآن إعادة تقييم مستوى الإنجاز من خلال متابعة أنشطة مؤسسات الدولة بكل تقسيماتها، بدءً بمنظومة القضاء مروراً بالدفاع والمالية العامة للدولة والسياسة النقدية وصولاً إلى أنشطة المحليات في كل مستوياتها .

لقد عانينا طوال عقد كامل من حالة تيه وغياب للرؤية وكنا مع ذلك نواصل الصبر لقناعتنا بأن ما تم هو أفضل المتاح، ولم يكن لدينا الرغبة في إعادة تقييم وحساب للفرصة البديلة أو محاولة قياس حجم الفرصة الضائعة وهي قياسات مهمة لتقييم أي مشروع أو عمل، وأدركنا الآن أن قيمة الفرصة الضائعة كانت كبيرة والفاتورة ثمنها ضياع عشر سنوات من عمرنا .

*كاتب وباحث

الرؤية الإقتصادية في مجال التعدين

م/أحمد يماني التميمي
ق. م. رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية

علينا أن نسعي جميعا على جذب رؤوس الاموال الداخلية والخارجية للاستثمار و تنمية قطاع التعدين وهذا يعتمد بالدرجة الاولى على هيئة الإستثمار وهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية والتجارة والصناعة، ولكن من المستحيل ان يكون هنالك استثمار حقيقي والبلد بهذا الوضع المزري من ناحية توفير الخدمات وفقدان الامن وانتشار الفساد على كافة المستويات يجب في المرحلة الاولى محاسبة كافة الفاسدين الذين يعوقون الاستثمار واستبدالهم بأشخاص أكفاء ومخلصين، و يجب أيضاً توفير الخدمات والبنى التحتية من طاقة كهربائية وطرق وغيرها، كما يجب أن تنشأ المناطق الصناعية خارج المدن ويوفر لها الامن بشكل كامل، وهذا يمكن ان يتحقق بكل سهولة فتخصص قطع من الاراضي حتى في الصحراء وتمد لها الطرق وخطوط الكهرباء والماء والصرف الصحي وهذه العملية لا تستغرق اكثر من ستة اشهر، ويجب على الدولة ان توفر القروض الميسرة بفائدة لا تتجاوز ال3٪ للمشاريع الانتاجية، كما انه من المهم فرض ضرائب عالية على استيراد المنتجات المماثلة للتي تصنع في اليمن أو يتم إستخراجها مثل الجرانيت والرخام.

اعادة تشغيل المصانع المتوقفة وذلك بإعادة تأهيلها من قبل كادر يمني ما كان ذلك ممكناً، أو حتى جلب شركات عالمية لتأهيلها وإدارتها لفترة زمنية محددة وتدريب كادر يمني لإدارتها وتشغيلها، وإشراك القطاع الخاص وتحويلها إلى قطاع مختلط، وطرح اسهمها للمواطنين، ومنح مقدار من الاسهم بمبالغ رمزية لكافة العاملين فيها من كادر هندسي وإداري وعمال، اما المشاريع الصناعية الاستراتيجية الكبرى فيمكن لليمن ان يستدين بقروض ميسرة لمشاريع استراتيجية منتجة بحيث ان هذه المشاريع تكون قادرة على ارجاع الديون بفوائدها وتحقيق فائض كبير للبلد وتشغيل ملايين الايادي العاملة، وفي هذا المجال يمكن ايضاً المشاركة مع القطاع الخاص وجعل العاملين شركاء في هذه المصانع مثل مصانع الأسمنت ومصانع أحجار البناء والزينة ، وكذالك مشاريع الصناعات البتروكيمياوية من النفط وصناعة الالمنيوم من املاح البوكسايت المتوفرة بكميات كبيرة في مناطق مختلفة من البلاد وتعدين النحاس والرصاص والحديد الموجودة بكميات كبيرة في البيضاء وأبين والمناطق الجنوبية الشرقية من محافظة تعز فضلاً عن استخراج الفلسبار الذي يستخدم لصناعة السيراميك والاصباغ، واستخراج كبريتات الصوديوم الذي تستخدم في صناعة الورق والمنظفات والاقمشة، واستخراج الكبريت والفوسفات للصناعات الكيمياوية والاسمدة؛ فضلاً عن صناعات الصلب وصناعات السيارات والالكترونيات وصناعات الاسلحة والعتاد وغيرها وذلك للاستهلاك الداخلي فضلاً عن التصدير، وذكر هذه الصناعات- على سبيل المثال لا الحصر- يمكن البدء بإنشاء الآلاف من المصانع في آن واحد حيث يمكن بكل سهولة الحصول على قروض عالمية لمشاريع انتاجية، فالكادر الهندسي والكادر الانتاجي والكادر الاقتصادي من الشباب متوفر وبفائض كبير وسوق الاستهلاك الداخلي متوفر بشكل كبير ايضاً فضلاً عن الاسواق الخارجية. والمصارف العالمية مستعدة لتقديم اي مقدار من القروض المطلوبة إذا كانت هناك دراسة جدوى واضحة تبين ان الوارد يمكن أن يسدد القرض وفائدة القرض ويحقق ربحاً اضافياً للبلد.

في هذه الحالة أستطيع ان اقول وبكل ثقة ان نزول اسعار النفط في المستقبل سيكون نعمة على اليمن وليس نقمة حيث يمكن للبلد ان يتحول نظامه الاقتصادي الريعي إلى نظام اقتصادي منتج يعتمد على انتاجية الفرد كما هو حاصل في اغلب دول العالم الآن التي لا تمتلك موارد نفطية؛ اما إذا بقي الوضع كما هو عليه الآن من دون وجود سياسة اقتصادية واضحة ومن دون وجود سعي جدي لتحقيق نهضة اقتصادية حقيقية فإن البلد مقدم على مستقبل خطير ومجهول، حيث سيأتي اليوم الذي لا تكفي فيه الموارد النفطية تغطية ربع معاشات الموظفين والعاملين في الدولة بمختلف قطاعاتها وكذالك إنهيار قيمة العمله المحلية فضلاً زيادة نسبة العاطلين عن العمل وبالذات من فئة الشباب من الخريجين وغير الخريجين. ولكن ذلك لن يكون ان شاء الله بهمة المخلصين لبلدهم والنزيهين والكفوئين من المواطنين الشرفاء.

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

تتقدم قيادة وموظفي وزارة النفط والمعادن

بأسمى آيات التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وكافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه..

سائلين المولى تعالى أن يتقبل من الجميع الصيام والقيام وصالح الأعمال،

وأن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

معالي الدكتور/ سعيد الشماسي

وزير النفط والمعادن

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

تتقدم الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري

بأسمى آيات التهاني والتبريكات للقيادة السياسية

وكافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه..

سائلين المولى تعالى أن يتقبل من الجميع الصيام والقيام وصالح الأعمال،

وأن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

فارس شعفل

رئيس الهيئة

المالية
Al-Maliah

تحريك الدولار الجمركي خطوة ضرورية

د.يوسف سعيد أحمد*

رغم أن سعر الدولار الجمركي في مصر عوم سابقا وكان تقريبا مساوي لسعر الصرف السائد في السوق عند 18 جنية للدولار تم تحريكه حاليا، وان بنسبة اقل من اسعار السوق جاء استجابة لتحرك اسعار الصرف والتي وصلت إلى نحو 30 جنية للدولار في السوق على اثر انتهاج البنك المركزي المصري سعر الصرف المرن " المعوم" بموجب اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي على اجراء اصلاحات اقتصادية كشرط لمنحة مصر قرض ب 3 مليار دولار حيث اشترط الصندوق على مصر اجراء مايلي :

- اتباع سعر الصرف المرن " تعويم سعر الصرف " والتوقف عن الدفاع عن سعر صرف محدد .
- رفع سعر الفائدة وقد قامت مصر بموجب ذلك برفع سعر الفائدة 6% لترفع اسعار الفائدة الاساسية في مصر إلى نحو 21 % والهدف سحب السيولة إلى البنوك ومواجهة موجة التضخم وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في مصر حيث ان انخفاض سعر صرف الجنية سيجعل قيمة الاصول المصرية جاذبة مقومة بالدولار .
- بيع جزء من الاصول الحكومية للمستثمرين بما في ذلك المستثمر الاستراتيجي وطرحها في السوق المالي للاكتتاب وقد قامت الحكومة المصرية بطرح 31 شركة حكومية هامة وناجحة وحددت بيع مانسبتة 25% للمستثمر المحلي أو الاجنبي من قيمة كل شركة بمافي ذلك بعض الشركات التابعة للقوات المسلحة المصرية كشركة النفط التي تتولى بيع النفط عبر المحطات في مصر .

إن سعر الدولار الجمركي في مصر كان قد عوم في الفترة الماضية حيث اصبح يتساوى مع سعر الصرف السائد ومع تعويم الجنية للمرة الثالثة في مصر حركت الحكومة المصرية سعر الدولار الجمركي وان بنسبة اقل من اسعار السوق.

والخلاصة ان موضوع تحريك الدولار الجمركي في اليمن للمرة الثانية وعند 750 ريال للدولار لايمكن مقارنتة مع ماهو متبع في مصر ولم ياتي نتيجة لاصلاحات اقتصادية شاملة اتبعتها الحكومة ولكن جاء استجابة للازمة الاقتصادية واالارتفاع الحاد في عجز الموازنة العامة على اثر توقف صادرات النفط.

شخصيا ان في حيره من امري عندما اسمع بعض الاقتصاديين وهذه تعبير عن حالة من النفاق عند يقولون انهم مع رفع سعر الدولار الجمركي لكن يستدركون ويقولون انه كان على الحكومة ان تختار الوقت المناسب!؟.

وانا هنا لا ادري ماهو الوقت المناسب التي يتعين على الحكومة ان تختارة لكي ترفع سعر الدولار الجمركي إلى 750 ريال للدولار في وقت وصل سعر الصرف في السوق إلى فوق مستوى 1200ريال للدولار.

واتسائل هل هناك وقت مناسب اكثر مما نحن عليه الآن، في الوقت التي تواجه الحكومة صعوبة في توفير رواتب موظفيها المدنيين والعسكريين وفي ظل هذه الازمة الاقتصادية والمالية العميقة، التي ازدادت حدة مع توقف صادرات النفط.

او انه كان علينا الانتظار إلى انفراج الازمة ودخول البلاد في حالة من الرفاة عندها لو حدث هذه الانفراج لا تحتاج الحكومة إلى رفع سعر الدولار الجمركي.

طبعا نحن نطالب الحكومة ان يترافق ذلك مع اجراء الحكومة اصلاحات اقتصادية حقيقية بما في ذلك تحسين كفاءة تحصيل الموارد واستخداماتها .

*أستاذ مشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة عدن

المالية
Al-Maliah

الآثار المتوقعة لتحريك سعر الدولار الجمركي..

إجراءات مقترحة لزيادة الموارد المالية

تعمل مصلحة الجمارك وفقا لقانون الجمارك رقم 14 لسنة 1990 وتعديلاته بالقانون رقم 12 لسنة 2010.

الجمهورية اليمنية عضو في منظمة الجمارك العالمية منذ العام 1993 وفي منظمة التجارة العالمية منذ العام 2014. وتلتزم مصلحة الجمارك بتمثيل البلد في تنفيذ العديد من الاتفاقيات الدولية ومن ضمنها اتفاقية كيوتو المعدلة بشأن تسهيل التجارة التي انضمت إليها اليمن في العام 2013.

تطبق مصلحة الجمارك قانون التعريفة الجمركية رقم (41) لعام 2005 وتعديلاته، والمتضمن العديد من الاستثناءات والاعفاءات في العديد من السلع المستوردة، وكذلك يحدد هذا القانون العديد من السلع والبضائع المحصورة والمقيدة والممنوعة.

م/ فضل محسن البان

تطبق مصلحة الجمارك اثناء عملها اليومي العديد من قوانين الجهات الحكومية الأخرى مثل:

- قانون الاستثمار.
- قوانين الضرائب.
- قانون حماية البيئة.
- قانون المواصفات والمقاييس.
- قانون الهيئة العليا للأدوية
- قانون الحجر النباتي والحيواني.

قانون التجارة.

.... الخ.

ومصلحة الجمارك مؤسسة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويشرف عليها معالي وزير المالية، وهي جزء من الجهاز الإداري للدولة ويسري على كادرها الوظيفي قانون الخدمة المدنية.

ويجب التوضيح هنا أن مصلحة الجمارك ليست جهة تشريعية، إنما هي مؤسسة حكومية إيراديه بالدرجة الأولى تتولى تنفيذ قانون الجمارك والعديد من قوانين الجهات الأخرى والتوجيهات الحكومية العليا، كما ورد آنفا.

مبررات تحريك سعر الدولار الجمركي

من مبررات تحريك سعر الدولار الجمركي المعروفة لدينا جميعا ما يلي:

تأثر الإيرادات السيادية للدولة بسبب الحرب والإرهاب.

تأثر البنية التحتية لجميع الجهات الايرادية (مباني وموارد بشرية) بسبب طول الحرب والأزمة السياسية في البلد.

استحواذ السلطات المحلية في بعض المحافظات التابعة للشرعية للموارد والايرادات، وكذلك بعض المؤسسات الحكومية الايرادية، وعدم توريدها إلى خزينة الدولة لدى البنك المركزي بمبررات متنوعة.

مبررات أخرى (الإصلاحات التي تنفذها الحكومة والمطلوبة من المانحين والداعمين الدوليين مثل صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والوكالة الامريكية للتنمية الدولية .... الخ)

وحاليا: مهاجمة موانئ تصدير النفط الخام من قبل الطيران المسير الحوثي، والتهديد المستمر باستهدافها، مما جعل ناقلات النفط تحجم عن المجيء إلى تلك الموانئ، وعدم القدرة على حماية تلك الموانئ بما يمكن الناقلات من الرسو بأمان.

تأثير تحريك سعر الدولار الجمركي على الايرادات الجمركية (العام الماضي)

بعد أن قامت الحكومة بتحريك سعر الدولار الجمركي في العام الماضي من 250.5 إلى 500 ريال للدولار، كان المؤمل أن ترتفع الإيرادات الجمركية والضريبية المحصلة في المنافذ الجمركية في المناطق التابعة للحكومة الشرعية بنسبة (تزيد على 90%) عن العام الذي سبقه 2021، إلا أن ذلك لم يحصل. فقد تم تحصيل مبلغ (ما يقارب 703 مليار ريال- إيرادات جمركية وضريبية وعوائد أخرى - مقارنة مع

571 مليار ريال في العام 2021)، ويمكن تلخيص أسباب ذلك بالآتي:

فتح ميناء الحديدة خلال الهدن المتعاقبة وتحول سفن المشتقات النفطية وايراداتها الكبيرة إلى هناك، حيث تم تقدير ما تم تحصيله هناك وأصبح فاقدا على خزينة الدولة بأكثر من 38% من الايرادات.

تدخل رؤساء السلطات المحلية في بعض المحافظات في العمل الجمركي، وذلك بمنح بعض التخفيضات والتسهيلات بالمخالفة للقانون.

انتشار ظاهرة التهريب للسلع، نتيجة لأسباب عديدة منها:

طول الحدود البرية والبحرية للجمهورية وعدم قدرة الجهات المختصة على حمايتها من تدفقات التهريب للسلع والبشر، وأحيانا التواطؤ مع المهربين.

المنع المتكرر من قبل تحالف دعم الشرعية للعديد من السلع ذات الأثر المالي الكبير ومنها ما يتعلق بأنظمة الطاقة الشمسية من ألواح وبطاريات وكذلك الأسمدة وبعض المنتجات الحديدية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، لإمكانية استخدامها للأغراض العسكرية.

تأثير تحريك سعر الدولار الجمركي للمرة الثانية:

بموجب قرار اللجنة الاقتصادية العليا رقم (1) لعام 2023 وقرار مجلس الوزراء رقم (3) لعام 2023 تم تحريك سعر صرف الدولار الجمركي من (500) ريال إلى (750) ريال.

أولا: التأثير على السلع الضرورية

وهي السلع المحددة في المادة (1) من القانون رقم (5) لسنة 2007 بشأن التجارة الداخلية وهي: السلع الاساسية لنشاط الانسان وحياته (القمح - الأرز - الدقيق - السكر - الأدوية - الحليب - المشتقات النفطية).

حيث تم استثناء كلا من] القمح - الأرز - الأدوية (القائمة الوطنية) - الدقيق - زيت الطعام النباتي (خام وجاهز) - حليب الأطفال[- لازالت بسعر 250.5 ريال / للدولار، بموجب قرار مجلس الوزراء (7) لعام 2021 بشأن تحريك سعر صرف الدولار الجمركي.

ثانيا: التأثير على السلع وفقا لفئات التعريفة الجمركية

البضائع		
الفئة	نسبة الزيادة	ملاحظة
الصفرية (0%)	مستثناة	القمح- الأرز- الأدوية ... (الخ). (لا توجد زيادة)
5%	3.7%	من بنود التعريفة الجمركية، 80% هنا: الدقيق وزيوت الطبخ وحليب الأطفال (تتعامل ب 250.5 ريال للدولار- لا توجد زيادة)
10%	4.9%	من بنود التعريفة الجمركية12%
25%	8.3%	2011 وما دون - السمسم- العسل- الدخن- الملح (المستورد)
60%	16.2%	فئة حماية للفواكه المستوردة اثناء فترة السماح

ثالثا: التأثير على أسعار البيع في السوق (أمثلة)

*** المشتقات النفطية:**

1- البنزين: سعر البيع للدبة (20 لتر) في محطات تعبئة الوقود بتاريخ 31 يناير 2023 (19000 ريال)، ووفقا لارتفاع سعر الصرف من 500 إلى 750 ريال ينتج زيادة في الرسوم 530 ريال تمثل 2.8% من سعر البيع في المحطات.

2- الديزل: سعر الدية (20) لتر في محطات التعبئة (20600) ريال في نفس التاريخ أعلاه، ينتج عن تحريك سعر الصرف زيادة مقدارها (460 ريال)، تمثل 2.2%.

ملاحظة: أسعار المشتقات النفطية وفقا للأسعار العالمية ونشرة PLATTS

*** السكر/ فاصوليا معلبة:**

السكر: معدل الزيادة في سعر الكيس (50 كجم) مبلغ (1259) ريال تمثل 3.73% من سعر البيع في السوق المحلي.

فاصوليا معلبة: معدل الزيادة في سعر كرتون الفاصوليا المعلبة عبوة 24 علبة (486) ريال، ما يعادل 4.8% من سعر البيع للمستهلك.

*** حديد البناء:**

معدل الزيادة في سعر الطن الحديد (29840) ريال تمثل نسبة 3.73% من سعر البيع في السوق المحلي.

ملاحظة: السعر العالمي للطن السكر ($540) - طن الحديد ($640) - كرتون الفاصوليا ($8)، وتم اعتماد سعر صرف الدولار في السوق ب (1250) ريال عند احتساب تكلفة البيع.

رابعا: التأثير على رسوم السيارات

الفئة	نسبة الزيادة التقريبية في القيمة السوقية	ملاحظات
5%	3.7%	السيارات الجديدة- موديل آخر عام (سنة الصنع) + عام واحد (حاليا موديل 2023 و 2022)
15%	6%	موديلات ما بينهما
25%	8.3%	السيارات القديمة- موديل 2011 وما دون

خامسا: التأثير على الرسوم والضرائب والعوائد الأخرى (الإيرادات الجمركية)

بلغ اجمالي الإيرادات الحكومية المحصلة من قبل مصلحة الجمارك خلال العام الماضي 2022 كما يلي:

البيان	المحصل / ريال
الرسوم الجمركية	237,881,080,619
الضرائب بأنواعها	391,770,731,275
العوائد الأخرى	73,030,737,247
الاجمالي	702,682,549,141

علما بأن كل تلك الإيرادات قد تم توريدها إلى البنك المركزي اليمني أولا بأول.

ومن المتوقع، ونتيجة لتحريك سعر صرف الدولار الجمركي إلى 750 ريال، فإن إيرادات مصلحة الجمارك للعام 2023 الحالي ستتجاوز التريليون ريال بشروط محددة منها:

ثبات الأسعار العالمية أو زيادتها.

عدم تحول البضائع إلى موانئ أخرى.

عدم تدخل السلطات المحلية في العمل الجمركي.

دعم الإصلاحات الجمركية.

- مدير عام العلاقات والتعاون الدولي - مصلحة الجمارك

رمضان مبارك

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

تتقدم إدارة وموظفي وعمال شركة عدن لتطوير الموانئ- ميناء عدن للحاويات

بأسمى آيات التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وكافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه..

سائلين المولى تعالى أن يتقبل من الجميع الصيام والقيام وصالح الأعمال،

وأن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

الدكتور/ محمد علوي أمزربه
رئيس مجلس الإدارة

APDC
شركة عدن لتطوير الموانئ
Aden Port Development Co.

الاستاذ/ عارف حسن الشعبي
المدير العام التنفيذي

معاً نبني للمستقبل

إنماء العقارية
Enma Real Estate Developing Co.Ltd

+967 2 363636/7/8
+967 2 363639
info@enma-ye.com
www.enma-ye.com
enmaredev

The Minister of Finance inaugurates the customs of Aden Airport

Finance Minister Salem Saleh Bin Brik inaugurated, with the head of the Customs Authority, Abdul Hakim Radman Al-Qabati, the new building of Aden International Airport Customs (Al_Shahen).

The Minister of Finance toured the sections of the building equipped with the latest devices and equipment to implement the customs procedures followed in accordance with the customs law and to deal with all shipments arriving through the airport.

The Minister of Finance also launched a system for disclosing cash (currencies and items) for all arriving and departing travelers through Aden International Airport, in coordination with the money laundering unit at the Central Bank of Yemen.

Ben Brik urged customs officials and representatives of the security authorities operating at the airport to exert maximum efforts and coordination to improve performance, raise vigilance, investigate goods and travelers through the airport, and work in accordance with the law in force, given that customs employees are the first line of protection inside the airport, according to the powers vested in them by law, and the security authorities help the customs officials in their work.

Minister of Finance discusses with the US Ambassador

Finance Minister Salem Bin Brik discussed, in Riyadh, with the US Ambassador to Yemen, Stephen Fagin, aspects of support for continuing financial and economic reform efforts, and facing the challenges posed by the conditions and circumstances of war in the country.

The meeting reviewed the latest developments at the national level, the regional and international efforts to achieve comprehensive and lasting peace, and aspects of strengthening cooperation and joint coordination in various fields between the two countries.

The meeting also dealt with governmental efforts, with the support of brotherly and friendly countries, to alleviate human and living suffering and the negative economic effects of the war, measures taken to deal with the Iran-backed terrorist Houthi militia attacks on vital oil facilities in the country, and efforts to continue building the capacities of the Ministry of Finance and its affiliated interests and institutions.

Minister Ben Brik touched on the nature of the economic situation and government measures to deal with all the changes, and the efforts exerted to work to stabilize the economic situation, praising the efforts of the United States of America, the Kingdom of Saudi Arabia and the United Arab Emirates in supporting Yemen in various fields, especially the economic one.

He also pointed to the doubling of the human and living suffering of citizens and the exacerbation of the catastrophic effects on public finances as a result of the recent military escalation of the Iranian-backed Houthi militia on the ports and oil installations in Hadhramout and Shabwa.

Stressing the importance of firm international stances towards these attacks, and providing more technical and material support to meet the challenges and advance the infrastructure, institutions and cadres of the state.

For his part, the US ambassador reaffirmed his country's continued support to Yemen to limit the exacerbation of the suffering of citizens, overcome financial and economic challenges, and strengthen the state's public resources, contribute to achieving stability and economic recovery, as well as support efforts to achieve peace and end the war.

through personal attendance. During this stage teams will be selected to participate in the hackathon, during the period March 13 to 14.

This event aims at finding a technical solution that assists the Ministry of Finance to improve the quality and accuracy of data to enhance the efficiency of treasury systems to reduce the financial cost associated with collection of data from expenditure units. It will also help to enhance the transparency of public spending, improve its efficiency through the development of compliance controls and improving cash management, and overcoming structure limitations of information technology infrastructure. In addition, the event aims to enable the development of digital solutions for expenditure units offline as well as achieving the desired goals with expertise and mentors of technology from the International Monetary Fund and representitives from the Ministry of Finance.

The Ministry of Finance has given an opportunity to all local and international talented people and innovators in the field of IT to participate in the Hackathon of Public Finance Management in Yemen, 2023. The chance is given to them to contribute ideas that would help in facing the challenges of data and information transfer and exchange between the Ministry of Finance and spending units, and to find the appropriate secure technical system in this regard.

A committee of judges has selected the top 10 teams, representing coding, mobile and communication skills, to submit their proposals to the committee to select 5 teams out of them to develop their prototype offline. The chosen teams will be invited to Dubai to work within teams of experts to evaluate their models and set up a prototype to present it to the judges and hand it over to the Ministry of Finance. Prizes amounting AED 25,000 were allocated to the winning teams.

The Council of Ministers approves the draft of final accounts submitted by the Minister of Finance

The Council of Ministers approved the draft of final accounts of the state's general budgets for the years 2019 and 2020, and the draft of its linking laws, submitted by the Minister of Finance, Salem Saleh bin Brik.

The Council of Ministers, during its meeting in the interim capital, Aden, headed by the Chairman of the Council, Dr. Maeen Abdul-Malik, directed the Ministers of Finance and Legal Affairs to follow up the necessary procedures to refer the final accounts of the state's general budget 2019 and 2020 and the laws linking them to the House of Representatives, for discussion and completion of the constitutional procedures for approval.

The Council praised the efforts of the Ministry of Finance in preparing the final accounts in these exceptional circumstances within the government's program for financial reforms, stressing the continuation of these efforts to raise revenues, rationalize spending, maintain the public budget deficit within safe limits, and finance it from non-inflationary sources.

The Council of Ministers also approved the project submitted by the Ministry of Finance regarding the issuance of debt bonds during the years 2016 - until October 31, 2022 , based on the minutes of the meeting of the Government Bonds Committee, in order to reduce dependence on overdrafts and regulate public debt.

It formed a committee of the Ministers of Finance, Civil Service, Industry, Trade and Legal Affairs and the Secretary General of the Council of Ministers, to prepare a list of candidates for the Supreme Committee for Tenders and Auctions, and to prepare a vision to align the work of the committee with the priorities and existing needs within the program of the path of government reforms.

The Ministry of Finance stressed the urgent need to find safe and modern technical and technological solutions and systems..

Funded Internationally.. Organizing Public Finance Management Hackathon

Ministry of Finance has organized the Public Finance Management Hackaton in Yemen, 2023 using digital technologies and improving the management of public financial affairs. It was funded by the International Monetary Fund and Bill and Melinda Gates.

This comes in line with the directives of the Presidential Leadership Council and the keenness of the government and the Ministry of Finance to keep pace with the global trend in using the latest secure technologies in the field of managing public financial affairs without connecting to the Internet service. It also comes along with working to overcome technical and technological challenges in this regard. The ministry did that by creating a practical, digital and technical solutions which enable the Ministry of Finance to gather information about expenditures from decentralization teams at the organizational and regional level, and to move forward with future reform and innovation initiatives.

Strengthening Transparency and Rationalizing Spending

In a statement to the Yemeni News Agency (Saba), the Minister of Finance Salim bin Brek affirmed the keenness of the ministry to make this important event a success. This event aims to enhance the principles of transparency, rationalize expenditure, achieve improvement and economic recovery, work on the development of public resources, exploit all revenues and funds in order to achieve inclusive and sustainable development, and alleviate the humanitarian and living suffering of people, which occurs as a result of the current difficult economic conditions in the country.

The minister Salim bin Brek stressed the urgent need to find safe and modern technical and technological solutions and systems supported by technical and legal procedures which are compatible with leading regional and international development in this field. Moreover, they can contribute in achieving the gradual development in the economic and financial capabilities and infrastructure, enabling the ministry in managing public money efficiently and effectively, strengthening the effectiveness of governmental performance, and providing the citizens with an exceptional quality service.

The minister also praised the technical and financial support provided by regional and international bodies in brotherly and friendly countries that support our country in order to achieve economic recovery and upgrade the infrastructure destroyed due to the ware conditions. He expressed his hope to provide more support to continue the process of comprehensive administrative, financial and economic reforms, and to achieve the desired goals to serve the country and citizens.

For the First Time in Yemen

The International Hackatone Competition was organized for the first time in Yemen in two stages. The first stage , which started on January 19, was virtual and dedicated for developing prototype ideas, cooperation, innovation and presenting the prototype. The second stage will be performed

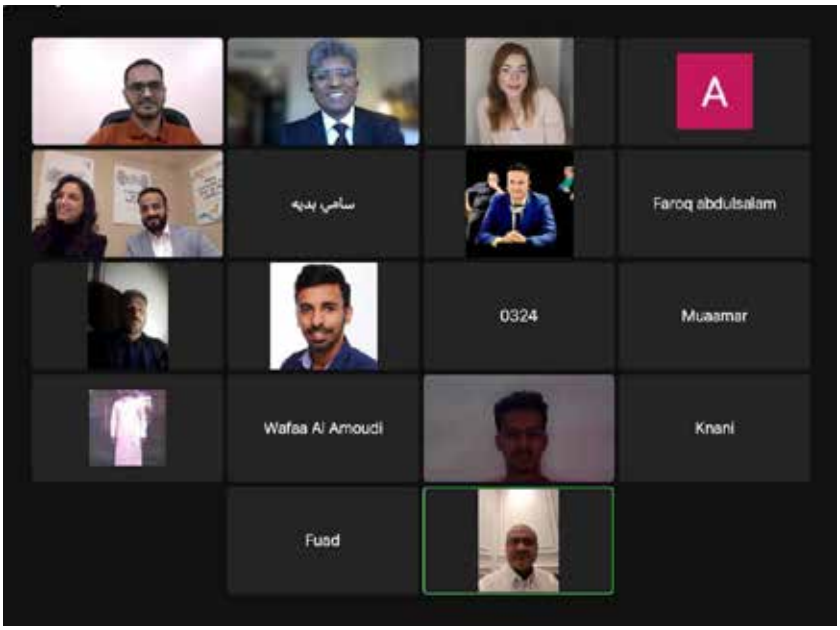

CAC BANK
شاركنا الريادة

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

تتقدم إدارة وموظفي بنك التسليف التعاوني والزراعي" كاك بنك"

بأسمى آيات التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وكافة أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه..

سائلين المولى تعالى أن يتقبل من الجميع الصيام والقيام وصالح الأعمال،

وأن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

الأستاذ / حاشد الهمداني

القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة- الرئيس التنفيذي

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

+967771679214

mof-yemen.net

دراسات- بحوث- تحليلات- تقارير
كتابات- أخبار مالية- قرارات

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد